الموسم الثاني
للانصات المركزي

رفض امريكي وروسي للهجوم التركي على شمال سوريا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الاحد
2022/06/12
No. : 7664

دعم الإصلاحات وخدمة المواطنين

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل طالباني يؤكد دعم البرنامج الاصلاحي لحكومة الاقليم
- "الرئيس بافل طالباني أدى دورا محوريا في عدم توجه العراق نحو التفرد"
- البلاغ الختامي لاجتماع الأطراف السياسية لإقليم كردستان بحضور بلاسخارت
- القاهرة تشهد ندوة في ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني
- حراك أممي لفك الانسداد السياسي والصدر يأمر نوابه بكتابة الاستقالات
- اكتشاف "عمليات اختلاس كبيرة" في العراق بـ 700 مليون دولار
- اقتحام ومنع الحفلات الغنائية في بغداد.. أبعاد "سياسية" أكثر منها دينية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه

المرصد السوري والملف الكردي

- العملية العسكرية التركية... تصطدم برفض أميركي ـ روسي
- رفيق خوري : "الميثاق الملي" تحت عنوان "المنطقة الآمنة"
- روبرت إليس : تركيا، البنية الأمنية الجديدة، وقضم مناطق الكرد

المـــرصد الايراني

- بعد قرار «الطاقة الذرية» ..الغرب يهدد وايران تتحدى
- حسام عيتاني: بدائل انهيار المفاوضات النووية مع ايران
- د. محمد عباس ناجي: هل تريد إيران حقا اتفاقا نوويا ؟

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- كفاءة النظام الديمقراطى
- هل تشهد المنطقة نشوء تحالفات جديدة؟
- بين الدولة القومية والدولة الوطنية
- تأثيرات الحرب الأوكرانية على مسارات الصراعات في الشرق الأوسط

العدد: 7664... 2022-06-12

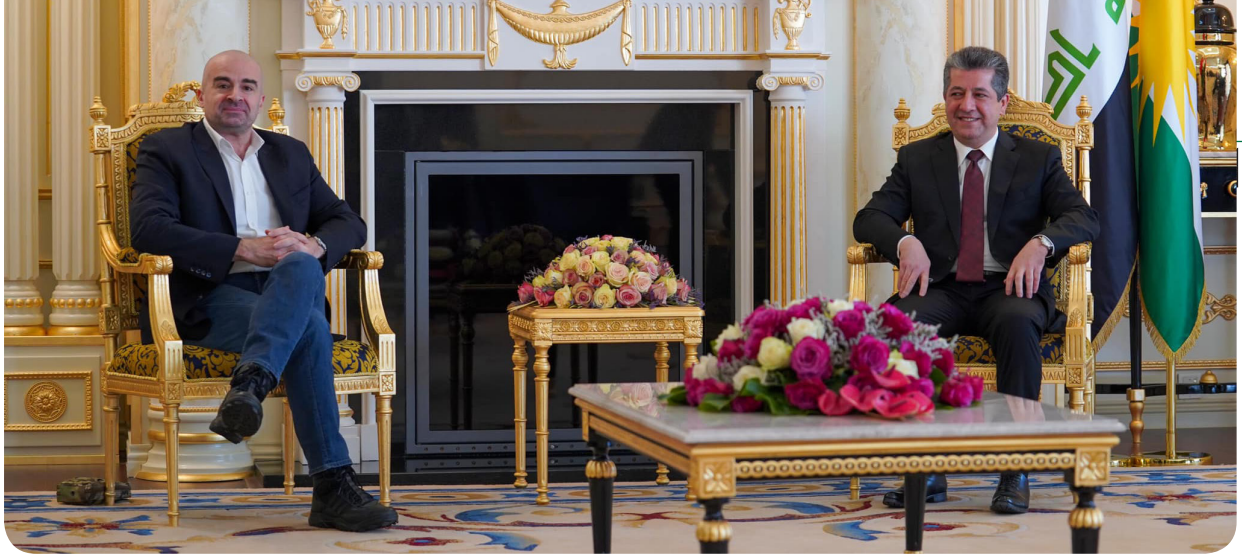

الرئيس بافل طالباني يؤكد دعم البرنامج الاصلاحي لحكومة الاقليم

أكد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، دعم الاتحاد الوطني لحكومة اقليم كردستان في إنجاز برنامجه الاصلاحي والدفاع عن حقوق ومكتسبات شعب كردستان.

وقد زار الرئيس بافل جلال طالباني على رأس وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم السبت ٢٠٢٢/٦/١١، مسرور بارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان وقوباد طالباني نائب رئيس الحكومة، حيث تم استقبالهم بحفاوة.

وخلال اجتماع حضره د. خسرو گوڵ، درباز كوسرت رسول ورزكار علي، أعضاء الهيئة العاملة في المكتب السياسي، تم التأكيد على ضرورة دعم وإسناد حكومة الاقليم وبرنامجه الاصلاحي، باتجاه تقديم أفضل الخدمات، كما تم التباحث حول المشاكل الموجودة وإيجاد الحلول الناجعة لها.

من جانبه أكد الرئيس بافل جلال طالباني دعم الاتحاد الوطني لحكومة اقليم كردستان وإنجاز برنامجه الاصلاحي والدفاع عن حقوق ومكتسبات شعب كردستان، معلنا «أن الاتحاد الوطني الكردستاني يقف بالضد من أي محاولة تمهد الأرضية للاقتتال بين القوى الكردستانية»، مشددا على أن «الاقتتال الكردي الكردي خط أحمر بالنسبة لنا».

بدوره أشار رئيس حكومة الاقليم الى أن لحكومة اقليم كردستان برنامجا إصلاحيا مشتركا، وينبغي لجميع الأطراف المشاركة في الحكومة، العمل كفريق واحد لانجاز هذا البرنامج وخدمة المواطنين في جميع أرجاء اقليم كردستان، وذلك بدعم وتعاون القوى الكردستانية كافة.

هذا ونشر المكتب الاعلامي لرئيس حكومة الاقليم بيانا حول الاجتماع جاء فيه:

«استقبل رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني بحضور نائب رئيس الحكومة قوباد طالباني، السبت ١١ حزيران (يونيو) ٢٠٢٢، وفداً رفيعاً من الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني.

وجرى في الاجتماع، الذي حضره عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني محمود محمد، التأكيد على أهمية دعم حكومة إقليم كردستان، ولاسيما برنامجها الإصلاحي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. كذلك تم تسليط الضوء على المشاكل التي تحتاج إلى حلول.وأشار رئيس الحكومة إلى أن حكومة الإقليم تمتلك برنامجاً إصلاحياً مشتركاً يشمل جميع الأطراف المشاركة في الحكومة، وأنه وبدعم الأطراف الكردستانية كافة، يتعين العمل فريقاً واحداً لتطبيق البرنامج الحكومي وتقديم الخدمات إلى المواطنين في جميع أرجاء إقليم كردستان.هذا وأكد وفد الاتحاد الوطني الكردستاني دعمه لحكومة إقليم كردستان، وإنجاح برنامجها الإصلاحي، والدفاع عن حقوق شعب كردستان ومنجزاته».

ولاحقاً، كتب رئيس الحكومة على حسابه في تويتر:

«جددنا اليوم مع قوباد طالباني الدعوات لدعم برنامجنا الإصلاحي. وهذا يعني أننا يجب أن نعمل فريقاً واحداً لكل كردستان.رسالتي إلى وفد الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة بافل جلال طالباني: دعونا نركز على ما نريده جميعاً: الاستقرار، وتعزيز الخدمات العامة، والمستقبل الذي يستحقه شعبنا».

المرصد

«الرئيس بافـل طالـبانـي أدى دورا محـوريا في عدم توجه العراق نحو التفرد»

أكد عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الجمعة، أن الرئيس بافل جلال طالباني لعب دورا رئيسيا في عدم توجه العراق نحو التفرد، فيما اشار الى ان طالباني عدّل انحراف مسار التوافق والشراكة التي يتطلع اليها الكرد.

وقال ستران عبدالله في حديث خص به المسرى، إن "السيد بافل جلال طالباني ادى هذا الدور من محورين، محور اقليم كردستان ومحور العراق"، مبينا انه "رفض على صعيد الاقليم تفرد جهة سياسية واحدة بالقرار الكردستاني، وادى هذا الدور عراقيا بتقديمه مرشحا اتحاديا لرئاسة الجمهورية لتعزيز مكانة الخيارات الكردية المختلفة".

واضاف ان "هذا الدور تبلور ايضا في مساهمته في عدم اكتمال النصاب القانوني لجسات البرلمان المخصصة للتصويت على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء"، موضحا ان "تلك الجلسات كانت ستنتج حكومة انفراد سياسي تحت عباءة الاغلبية السياسية، فيما العراق في أمسّ الحاجة الى التوافق الوطني بين الكتل والمكونات السياسية المختلفة".

واشار عبدالله وهو مسؤول مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني ايضا، ان "الرئيس بافل جلال طالباني منع تحول العراق من التوافق والشراكة الى اغلبية لاتتوافق مع تطلعات الكرد".

* المسرى

البلاغ الختامي لاجتماع الأطراف السياسية لإقليم كردستان بحضور بلاسخارت

اتفاق على إجراء انتخابات ناجحة ووضع مصلحة الإقليم فوق كل المصالح

بإشراف نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، وحضور جينين بلاسخارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة وفريق يونامي المتخصص في الانتخابات، عقد الخميس، ٩ حزيران ٢٠٢٢، في ديوان رئاسة إقليم كردستان اجتماع الأطراف السياسية لإقليم كردستان.

الاجتماع كان مخصصاً لموضوع الإعداد لانتخابات برلمان كردستان القادمة، والسعي لتقريب وجهات نظر الأطراف حول قانون الانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، ومجموعة مسائل ترتبط بالانتخابات.

وأدان الاجتماع بشدة الهجوم الإرهابي الذي شُنّ ليلة الأربعاء، ٨ حزيران ٢٠٢٢، بمسيّرة مفخخة على مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان، وأسفر عن اضرار بشرية ومادية لحقت بالمواطنين المدنيين، وعدّه تهديداً جدياً لأمن واستقرار العراق، وفي هذا السياق طولبت الحكومة الاتحادية العراقية بضرورة إنهاء هذه الاعتداءات، والعمل بجد من خلال التنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية لإقليم كردستان، على منع تكرار هذا النوع من الهجمات.

وخلال الاجتماع، أثنى إقليم كردستان على جهود الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق واهتمامها بأوضاع إقليم كردستان ومسألة الانتخابات شاكراً حضور الأطراف السياسية وتلبيتها دعوة رئاسة إقليم كردستان للاجتماع.

وبعد المحادثات وتبادل الآراء اتفقت الأطراف كافة على ضرورة إجراء انتخابات ناجحة مع وضع مصلحة إقليم كردستان وتطوير العملية الديمقراطية فوق كل المصالح، وأن تواصل رئاسة الإقليم جهودها لحل المشاكل التي لا تزال تعترض سبيل قانون الانتخابات. ولهذا الغرض قرر الاجتماع تشكيل سكرتارية في رئاسة إقليم كردستان بالتنسيق مع فريق يونامي لمتابعة ومواصلة المساعي مع الأطراف السياسية لتعدّ بحلول الأول من تموز ٢٠٢٢، تقريراً عن هذا الموضوع.

وقيمت الأطراف جميعها عالياً جهود رئيس الإقليم الرامية للتقريب بين الأطراف السياسية، مؤكدة أنها تساند خطوات الرئاسة في هذا المجال، وأثنت الأطراف على مساعي وجهود الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة.

* المكتب الاعلامي لرئيس الاقليم

القاهرة تشهد ندوة في ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني

أجرى مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة، ندوة لتقييم مسيرة الاتحاد الوطني الكردستاني، بدلا من اقامة احتفالية بالمناسبة.

الندوة حضرها عدد من الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية، تحدثوا خلالها عن مسيرة الحزب وأهم النقاط في حياة الحزب الماضية منها والمستقبلية.

اذا قال ملا ياسين رؤوف مسؤول مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة خلال كلمة افتتح بها الندوة:

بمناسبة يوم تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني فت سنته الـ٤٧ نقيم هذه الندوة لهذه المجموعة من الشخصيات و القامات المصرية التي لديها خبرة وافية عن الشعب الكردي و قضيته العادلة عموما، وعن الاتحاد الوطني الكردستاني ونضاله من اجل القضية الكردية خصوصا.

واضاف: حيث ان الاتحاد الوطني الكردستاني منذ تأسيسه في يونيو ١٩٧٥ اي بعد ٣ اشهر من النكسة المشؤومة التي طرأت على ثورة الشعب الكردي جراء اتفاقية الجزائر المشؤومة بين شاه ايران و صدام.

وتابع، ان هذا الحزب يمر بمجموعة من النجاحات والانتصارات ولا تخلو نضالاته خلال السنين الماضية من بعض الاخفاقات ونحن الآن في يوم ميلاده نرحب بضيوفنا وأصدقاء حزبنا من الشخصيات التي يشار اليها بالبنان في التحليل والبحث و الدراسات السياسية.

وتابع، نحن ندرك ان حزبنا في كردستان واقليمنا داخل الدولة الفيدرالية العراقية ومنطقتنا بشكل عام كلها تمر بصعوبات وتحديات جراء المتغيرات والثورات والحروب التي طرأت على منطقتنا، نحن نركز على حزبنا والتحديات

التي امامه وخصوصا في هذه المناسبة، اي في يوم تاسيسه وما بعد وفاة قائده ورائده و مؤسسه المرحوم مام جلال.

وقال رؤوف ايضا: ما بعد مؤتمره الرابع وبروز قيادات شابة ودماء جديدة للحزب ورؤية جديدة مختلفة عما سبقته، حيث نبحث كيفية وقوف هذه القيادة امام التحديات، (سواء داخل الحزب نفسه مع القيادات القديمة حيث لا تزال المنافسة قائمة بين الطرفين القديم والجديد على تبوؤ المناصب وحيث ان الصراعات بينه وبين شركائه في الوطن من الاحزاب الكردية والانشغال بالمناصب والمكاسب جعل الاهتمام بالاولويات يقل بينه وبين شركائه في البلد من الاحزاب العربية في العراق حيث الطائفية والعنصرية القومية تكاد تطغى على الاهداف النبيلة صعودا الى علاقاته الدولية و الاقليمية)، حيث ان قائده السابق مام جلال كان نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية لعلاقاته الواسعة في العالم. واريد ان انوه مرة اخرى ان هذه الشخصيات الموجودة معنا هم كلهم ذوو خبرة وافية في البحث والتخصص حول حال الاحزاب والتحديات التي امامها.

واختتم كلمته قائلا: مرحبا بكم جميعا وجزيل الشكر لبذلكم عناء الحضور مع كثرة مشاغلكم.

تلا ذلك ادارة الجلسة النقاشية من قبل السفير الدكتور حسين هنداوي مساعد امين عام جامعة الدول العربية، وهو من الذين كانوا مع فقيد الامة مام جلال حين كتبوا البيان الاول للاتحاد الوطني الكردستاني، تحت عنوان (الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا؟)، وساهم في تصحيح بعض كلماته، اذ قال في كلمة له:

النظام البعثي كان امام امر واقع لابد ان يوقع على اتفاقية مع الحركة الكردية المسلحة آنذاك وتم الوصول الى اتفاقية وكان مام جلال يمتلك القوة في بغداد وكان لديه جريدة النور وكانت منفتحة على كل التيارات العراقية ولاسيما اليسارية الجديدة. وعندما تم الاتفاق بين الحكومة العراقية ومصطفى بارزاني كان وضع مام جلال محرجا جدا في بغداد لذلك قرر السفر الى خارج العراق.

وفي عام ١٩٧١ جاء الى اربيل والتقيت به وبمجموعة قيادات (علي العسكري والدكتور خالد وعمر دبابة وآخرين)، ثم انتقل الى دمشق وكنت هناك في ١٩٧٤ وكان هناك عمل طالباني منذ ١٩٧٣ ببلورة الاتحاد الوطني الكردستاني كانت هناك اتصالات مستمرة مع الاحزاب الاشتراكية في العالم.

عندما حصلت اتفاقية الجزائر بين الحكومة وشاه ايران آنذاك، وعندما أغلقت الحدود مع ايران، كانت فكرة الاتحاد جاهزة عمليا وبمجرد انتهاء الحركة الكردية المسلحة بقيادة ملا مصطفى بارزاني تم الاعلان عن ميلاد الاتحاد، وانا كنت مصحح البيان الاول لتشكيل الاتحاد ولي الفخر.

الدكتور محمود زايد/ متخصص في الشؤون الكردية في جامعة الازهر، قال في كلمته:

ثابت لدى المصريين ان الاتحاد الوطني الكردستاني من الاحزاب المهمة في العملية السياسية في العراق عامة وفي كردستان خاصة وبالتالي ازدهاره ازدهار لجميع مكونات الشعب العراقي والعكس صحيح.

وان الاتحاد الوطني الكردستاني الحالي ليس هو الاتحاد الذي شكله مام جلال رحمه الله ومن معه من المناضلين، فقد افنوا حياتهم له حتى بلغ مكانة سياسية متقدمة لكن مع مرضه ورحيله تراجع الاتحاد بشكل كبير ولافت.

اي هزة للاتحاد تؤثر على العراق وعلى المنطقة بشكل عام وان الاتحاد تراجعت شعبيته وقاعدته الجماهيرية وحتى من بعض كوادره المتقدمة حيث نال ضربات موجعة من داخله ومن داخل بيت مام جلال لكن قاعدته واعية ولا يغتر بوعود واهية.

الدكتور محمد مجاهد الزيات/ عضو مركز الفكر للدراسات الستراتيجية و عاش في كردستان و مع مام جلال، قال في كلمة:

التصعيد الجاري بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة المركزية ليس في صالح الكرد. لماذا تثير معركة ما بين الاقليم وما بين المركز وهذه ليست في صالح الجميع.

محمد حسن البنا/ رئيس تحرير جريدة الاخبار السابق وزار كردستان، قال في كلمة خلال الندوة:

لا يستطيع أحد أن يحل محل مام جلال طالباني، لكن الأزمة انه لم تخلق قيادات تقود بعده وهذه آفة العالم العربى كله وحتى مصر.

الكرد لابد ان يدركوا أن الحضن الآمن لهم هو حضن العرب، وهنا شباب الاتحاد الوطني الكردستاني لابد ان يدركوا ذلك ويعملوا على تلك الاسس وعليهم النهوض بالحزب، لان المشهد الكردستاني الان سيئ ولا يليق بالاتحاد ولابد من اعادة نهضة الاتحاد واجراء التصالح بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

الاستاذ رجائي فايد/ متخصص في الشؤون الكردية، قال في كلمة له خلال الندوة:

ما وصل اليه الاتحاد في الوقت الحاضر يذكرني بما حصل منذ عشر سنوات عندما كان ملا بختيار هنا وكنت ادير له ندوة وقدم له سؤال، ماذا بعد جلال طالباني؟، وكان رد ملا بختيار انه سأل مام جلال هذا السؤال اجاب وقال له: (بعد وفاتي وبعد الاربعين تعقدون مؤتمركم وعليكم باختيار القيادة الجديدة، وعلى مدى ٨ سنوات فشل هذا الحزب في اختيار هذه القيادة وانعقاد هذا المؤتمر.وكان ينبغي تشييع جثمان فقيد الامة مام جلال طالباني من بغداد ففوجئ الجميع بتشييعها من السليمانية.فوجئ الذين حضروا من بغداد بالعلم الكردستاني ملفوفا على الجثمان مما ادى الى تراجعهم وعودتهم الى بغداد ومنهم نواب البرلمان.طالباني كان ينتهج الديمقراطية للعراق والحكم الذاتى للكرد لكن مشهد الجنازة اشارة الى دخول الاتحاد الى نقض ما كان يسير عليه طالباني.وطالباني كان له مواقف مشرفة هامة جدا، اهمها رفضه التصديق على اعدام سلطان هاشم وزير الدفاع وقبله رفض التصديق على اعدام حتى صدام حسين بحجة انه نائب رئيس الاشتراكية الدولية التي تمنع أحكام الاعدام.

*المرصد

حراك أممي لفك الانسداد السياسي والصدر يأمر نوابه بكتابة الاستقالات

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

مع قرب انتهاء المهلة التي أعلنها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للكتل السياسية لتشكيل الحكومة في ١٥ حزيران الجاري، كشف مراقبون سياسيون عن حراك مرتقب للأمم المتحدة في العراق تقوده رئيسة البعثة جينين بلاسخارت لمحاولة فك الانسداد السياسي الحاصل ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء.

وقال النائب عن كتلة النهج الوطني، أحمد الربيعي، في حديث لـ"الصباح": إن "وتيرة حراك النواب المستقلين متصاعدة وجيدة باتجاه التفاوض والتفاهم مع الأحزاب والجهات السياسية"، مبيناً أن "موقف الإطار التنسيقي إيجابي من مبادرة المستقلين، وزيارة لجنة المستقلين المفاوضة للإقليم بشأن المبادرة وتفاهماتها ليست نهائية". وأضاف، أن "الكرة الآن في ملعب التيار الصدري، وفي حال استجابتهم لمبادرة المستقلين فستكون خطوات الحل سريعة وإنهاء الانفكاك السياسي والجدل بشأنه باعتبار أن بقية الأطراف متوافقة مع هذه المبادرة، كما أن هناك أطرافاً أخرى في التحالف الثلاثي يتوقف موقفها على موقف التيار الصدري».

من جانبه، بيّن المحلل السياسي، جاسم الغرابي، في حديث لـ"الصباح"، أن "الوضع السياسي العراقي حرج جداً بسبب التقاطعات السياسية التي مرت على البلاد وعدم الانتظام والتمسك بالمواعيد الدستورية وفقدان الثقة وصراع الإرادات بين الكتل السياسية (السنية والكردية والشيعية) بشكل عام». وأضاف أن "كل المبادرات التي طرحت من المستقلين ومن الإطار التنسيقي لا تسمن ولا تغني من جوع بدون موافقة التيار الصدري على ما يجري في الساحة، فهو متمسك بحكومة الأغلبية وقد أعطى مهلة ثلاثين يوماً وقد مضى منها عشرون يوماً، وننتظر إلى ماذا سيؤول قرار السيد مقتدى الصدر بعد انتهاء هذه المهلة».

وأشار إلى أن "جميع أبواب التيار الصدري مغلقة، وهو رقم صعب في المعادلة السياسية، وكل المبادرات لا يمكن

أن تحل هذا المشهد إلا في حالة تحرك الأمم المتحدة والسيدة بلاسخارت التي تحركت فعلياً على الكتل السياسية السنية والكردية ولديها زيارة للحنانة في النجف الأشرف لمقابلة السيد مقتدى الصدر». وتابع أن "هناك مبادرة قد تلاقي أو لا تلاقي تجاوباً معها من قبل السيد مقتدى الصدر، وننتظر ماذا سيقول بعد أن تمضي الثلاثون يوماً التي أعطاها للكتل السياسية لتشكيل الحكومة وأنه ذاهب للمعارضة، ومن المحتمل أن يؤكد ذهابه للمعارضة بعد انتهاء المدة", مبيناً أن "طريق جميع المبادرات اليوم مسدود ولا توجد حلحلة للوضع نهائياً».

التقارب الكردي.. بانتظار تفاهم القوى الأخرى

ويقول العضو السابق في مجلس النواب حيدر الملا لـ(المسرى)، إن "الأزمة السياسية في العراق لا علاقة لها بالخلافات الكردية الكردية أو السنية السنية، إنما عمق الأزمة يتعلق بالفاعل السياسي الشيعي في الكتلة الاكثرعدداً، لذلك إذا لم يتفاهم التيار مع قوى الاطار، لن يكون هناك مخرج لهذه الازمة التي تشهدها البلاد".

أما القيادي في دولة القانون معين الكاظمي فأشار لـ(المسرى) إلى أنهم" يأملون أن يتوصل الطرفان الكرديان (الاتحاد والديمقراطي) إلى نتائج مثمرة واتفاق خلال مباحثاتهما حول اختيار مرشح رئيس الجمهورية، لأن هذا الموضوع له أثر كبير على مجمل العملية السياسية وعلى توافق البيت الشيعي في اختيارشخصية رئيس الوزراء، ومن ثم الانطلاق نحو تشكيل الحكومة، بعد فترة طويلة من التأخير".

وفي السياق ذاته يقول عضو مجلس النواب حسن الخفاجي لـ(المسرى)، إنه "حسب المعلومات الواردة هناك تقارب بين الحزبين الكرديين الرئيسيين لانهاء الانسداد الكردي الكردي"، آملين أن تكون هذه الخطوة بداية لانهاء الانغلاق السياسي الحاصل في بغداد، للمضي بتشكيل الحكومة، وبخلافه إذا استمر هذا الوضع المتأزم بعد سبعة أشهر من عمرالبرلمان الحالي، ربما سنمضي إلى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة".

ومن جهتها أعربت عضو مجلس النواب نرمين معروف لـ(المسرى)، عن أملها "بأن يتوصل شركاء العملية السياسية (الاتحاد والديمقراطي) في اسرع وقت ممكن لاتفاق سياسي يرضي جميع الأطراف وينهي حالة الانسداد الحاصلة في البيت الكردي"، مضيفة أنه "ليس شرطاً أن يتم الإعلان عن كل اللقاءات والتفاهمات والمبادرات التي تحصل بين الأحزاب والكتل لسياسية للإعلام".

الصدر يلوّح بالانسحاب من البرلمان في «رسالة ضغط» على خصومه

هذا وقبل أيام قلائل من نهاية المهلة الثانية التي قدمها، أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أنه سيتجه إلى المعارضة في حال لم يتمكن من تشكيل حكومة أغلبية وطنية، معلناً، أن نوابه في البرلمان «مستعدون لتقديم استقالاتهم».

وقال الصدر في خطاب متلفز له (الخميس)، بعد يوم واحد من إعلانه الانتصار عبر تشريع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي، إن «الانسداد السياسي مفتعل»، طالباً في الوقت نفسه من نواب الكتلة الصدرية في مجلس النواب العراقي كتابة استقالاتهم استعداداً لتقديمها إلى رئاسة المجلس، وذلك على خلفية استمرار عرقلة تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة من الإطار التنسيقي الذي يضم قوى سياسية شيعية.

وأضاف الصدر في خطابه المتلفز: «إن كان بقاء الكتلة الصدرية عائقاً أمام تشكيل الحكومة، فكل نواب الكتلة مستعدون للاستقالة». وأضاف مخاطباً نواب كتلته البالغ عددهم ٧٥ نائباً: «ليكتب أحبتي نواب الكتلة الصدرية استقالاتهم ويقدموها إلى رئاسة مجلس النواب بعد الإيعاز لهم بتقديمها في قابل الأيام».

وقال الصدر إن «القوى السياسية هي التي تعهدت لي بأن نشكّل حكومة أغلبية، وهو ما حملني على العودة

عن مقاطعة الانتخابات، لكن ظهر أن ذلك كان مجرد مناورة انتخابية». وتعهد الصدر بعدم المشاركة مع قوى الإطار التنسيقي من دون أن يسميها، مبيناً أن نواب كتلته «مستعدون لتقديم استقالاتهم من البرلمان ما لم تتشكل حكومة أغلبية»، مؤكداً أن «الانسداد السياسي ليس حقيقياً، بل هو انسداد مفتعل».

وعقب كلمة الصدر، أعلن المكتب الإعلامي للتيار الصدري في النجف، في بيان مقتضب مساء الخميس، أن نواب الكتلة الصدرية في البرلمان وصلوا إلى النجف، ووقعوا استقالاتهم جميعاً من دون استثناء، ووضعوها تحت تصرف مقتدى الصدر.

السياسي المقرب من التيار الصدري مناف الموسوي قال لـ»العربي الجديد»، إن المعلومات المتوفرة لديه تؤكد «صعوبة تغيير الصدر موقفه من الأزمة الحالية، على الرغم من كل الضغوط التي مورست عليه من قبل أطراف داخلية وخارجية، في الفترة الأخيرة». واعتبر أن دعوة الصدر نوابه لكتابة استقالاتهم من البرلمان «ليست مجرد تهديد أو محاولة ضغط، وأكد في اجتماعاته الأخيرة أنه مع الذهاب إلى المعارضة أفضل من أن يكون بحكومة توافقية تكرر فشل الحكومات السابقة».

ووفقاً للموسوي، فإن «القوى السياسية ستحاول استغلال شهر عطلة البرلمان بإجراء الحوارات واللقاءات، لكن نعتقد أن هذا لا يحل الأزمة، في حال استمر طرح الحلول نفسها التي تمنع قيام حكومة أغلبية وطنية وتتجه إلى حكومة توافقية».

«حل البرلمان لم يعد خطا أحمر»

على صعيد متصل، أكد القيادي في تيار الحكمة، جمال الشمري، أن حل البرلمان لم يعد خطاً أحمر بنظر قوى سياسية مهمة، وقال: إن "الانسداد السياسي قائم وكل المحاولات لطرح مبادرات تقرب الآراء تصطدم بمواقف متشددة من قبل أغلب الأطراف، ودون مرونة في تنازلات متبادلة تؤدي إلى حلحلة موضوعية للأزمة التي هي الأكثر خطورة بعد ٢٠٠٣ في المشهد العراقي».

وأضاف أن "حل البرلمان لم يعد خطاً أحمر في نظر قوى سياسية مهمة إذا لم تسفر المشاورات غير المعلنة حالياً عن نتائج"، مؤكداً أن في "نهاية حزيران الجاري ستحسم المسارات سواء بالمضي في تشكيل حكومة توافقية أو حل البرلمان" وفق توقعاته.

بدوره أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود، أن حل مجلس النواب، ربما يكون الحل الوحيد للازمة السياسية الراهنة في العراق

وقال الصيهود، في تصريح صحفي: إن القوى السياسية حتى اللحظة تعمل وتحاول إيجاد حلول حقيقية لانهاء حالة الانسداد السياسي والمضي نحو تشكيل الحكومة الجديدة، لكن حتى الان لا بوادر للحلول.

وأوضح الصيهود: أن «هذا الامر قد يدفع للذهاب نحو حل مجلس النواب واجراء انتخابات مبكرة، وقد يكون ذلك هو الحل الوحيد للازمة السياسية. وأضاف: حتى الان لا يوجد أي طرح رسمي بشأن حل مجلس النواب والانتخابات المبكرة، لكن ربما سيبقى ذلك هو الحل الوحيد لانهاء حالة الانسداد السياسي، خصوصاً ان الانسداد بدء منذ اعلان نتائج الانتخابات، التي عليها شبهات كثيرة وكبيرة، وهي كانت ابرز أسباب الأزمة الحالية.

مراقبون: دعوات حل مجلس النواب غير واقعية

بالمقابل اكد محلل سياسي يوم السبت، ان دعوات حل مجلس النواب، غير واقعية، لافتا الى ان استقالات الكتلة الصدرية غير رسمية.

واوضح المحلل السياسي احمد الخضر لـPUKmedia: ان دعوات حل مجلس النواب غير واقعية، موضحا، ان الاطار التنسيقي لا يرغب الذهاب لانتخابات مبكرة الا بشرط تغيير قانون الانتخابات. واضاف: ان حل مجلس النواب يتطلب اتفاق جميع الكتل السياسية ومكتسباتها لا تؤيد حل المجلس، لافتا الى ان استقالات الكتلة الصدرية غير رسمية وهي ايضا ورقة ضغط سياسي كخيار قد يلجأ اليه السيد الصدر في حال عدم الوصول الى حل للانسداد السياسي، ومن ثم الخروج من العملية السياسة دون استبعاد التوجه الى الشارع.

من جانبه استبعد المحلل السياسي واثق الجابري حل مجلس النواب، مؤكدا ان الوقت غير مناسب كم ان حل المجلس غير مقبول.

واضاف الجابري في حديث لـPUKmedia: ان الوقت غير مناسب لحل مجلس النواب، لان القوى الفائزة لن تقبل، وربما التلويح يأتي للضغط على بقية القوى، موضحا، ان حل مجلس النواب، مسألة طبيعية في العملية السياسية، لكن يختلف في العراق، والتلويح يأتي ايضا للضغط على المستقلين. وقال: ان حل مجلس النواب غير مطروح وغير مقبول لدى الكتل السياسية وعليها تحمل مسؤولياتها بالتنازل المتبادل وتكثيف الحوارات والواقعية السياسية والتفاوض لاحداث انفراج سياسي.

الحلبوسي والخنجر في أربيل

وناقش رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني مع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر المشاكل التي تواجه تشكيل الحكومة العراقية.

وذكر بيان صادر عن رئاسة اقليم كردستان، ان نيجيرفان بارزاني استقبل السبت، محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي وخميس الخنجر رئيس تحالف السيادة.

وناقش الحضور خلال لقاء «المستجدات السياسية الأخيرة في البلد»، فيما تبادلوا الآراء حول «سبل تجاوز تحديات المرحلة المقبلة».

من جانبه بحث مسعود بارزاني مع رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر آخر تطورات العملية السياسية.

وذكر بيان صادر عن مكتب مسعود بارزاني، ان بارزاني استقبل في مقره بمصيف صلاح الدين «وفدا رفيع المستوى من تحالف السيادة ضم رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر».

وحسب البيان ان الجانبين تبادلا خلال اللقاء «وجهات النظر حول الوضع السياسي في العراق وآخر تطورات العملية السياسية الجارية».

«مبادرة بارزاني تواجه تحفظا صدريا»

وفي السياق، ذكر قيادي بارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني، رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن المبادرة التي كانت مهيأة من قبل زعيم الحزب مسعود البارزاني، تواجه تحفظاً من قبل مقتدى الصدر، وهو ما يعني تعثر الإعلان عنها قريباً.

وأشار إلى أن «الصدر اعتذر عن استقبال وسطاء عراقيين وغير عراقيين في الفترة الماضية، واعتبر أن المشكلة لا تتعلق به، بل بمن يرفض الاعتراف بمخرجات الانتخابات ويمنح الحق بتشكيل الحكومة لمن فاز بها».

وأضاف القيادي أن «القوى السياسية الكردية والسنية المتحالفة مع الصدر ليست بصدد الدخول بأي مفاوضات مع الكتل الأخرى وقررت المضي بتحالفها مع الصدر من دون تراجع».

وفد التنسيقي إلى الإقليم لصنع خارطة تفاهمات

إلى ذلك، قام وفد من الإطار التنسيقي برئاسة زعيم تحالف الفتح هادي العامري بزيارة إلى إقليم كردستان والتقى القيادات الحزبية هناك.

وقال النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، كريم شكور الداودي، في حديث لـ«الصباح»: إن «العملية السياسية تمر بحالة تفاقم للانسداد، ولكن زيارة رئيس تحالف الفتح هادي العامري هي محاولة جيدة وتأتي ضمن التفاهمات بوضع أسس لتحديد شكل التفاهمات والوصول إلى نتيجة حلحلة الانسداد».

وأضاف، أن «نتيجة الزيارة ستحدد هل ستكون هناك زيارة أخرى مستقبلاً، وطبيعة التفاهم بين الطرفين ستحدد على ماذا تعتمد الزيارات الأخرى»، مبيناً أن «حزب الاتحاد الوطني شريك مع الحزب الديمقراطي، ولكن بشأن العملية السياسية على المستوى العام للعراق وبخصوص اختيار رئيس الوزراء لم نتوصل حتى الآن إلى نتيجة محسومة». وبيّن أن «الاتحاد الوطني قريب من الإطار التنسيقي، وهناك تفاهم مشترك بيننا على الكثير من القضايا ونحن ندعم الإطار»، مشيراً إلى أن «طبيعة المفاوضات بين وفد الإطار الزائر والديمقراطي الكردستاني تحدد كيفية التأثير في العملية السياسية».

في سياق متصل، كشف القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، غياث السورجي، عن وجود تفاهمات وحوارات غير معلنة بين الكتل السياسية جميعاً عدا التيار الصدري لغرض الاتفاق بشكل نهائي على اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وقال السورجي: إن «التفاهمات التي تجري بالخفاء غايتها الإسراع بتشكيل الحكومة وممكن أن تكون فيها جميع الكتل السياسية باستثناء التيار الصدري الذي لازال متمسكاً ببعض المواقف».

وبين السورجي: «إننا نأمل أن يغير السيد الصدر من مواقفه ويتنازل لغرض أن يتم تشكيل حكومة توافقية وإلا فأن الأمر لن يطول ولا بد من تشكيل الحكومة ونحن متفائلون بأن ما يجري من حوارات سيحسم الأمر قريباً».

نائب عن الإطار: إنفراجة للانسداد السياسي نهاية حزيران

كشف عضو مجلس النواب العراقي عن الاطار التنسيقي سالم العنبكي، عن قرب حصول انفراجة بالانسداد السياسي الحالي في البلاد، مشيرا الى ان الانفراجة ستتضح معالمها نهاية شهر حزيران الجاري.

وقال العنبكي لشبكة روداو الاعلامية، انه «ينبغي ايجاد حل للازمة السياسية الحالية، وبات الحل قريباً»، حسب قوله.

واضاف العنبكي انه «ينبغي على الجميع الاتفاق على حل للانسداد السياسي، والامور ستتوضح نهاية شهر حزيران الجاري بنسبة ١٠٠٪»، مبينا ان «الاطار التنسيقي ليس لديه خط أحمر مع كل الكتل السياسية، لكنه اعترض على آليات تشكيل الكتلة الاكبر ولم يعترض على التحالف مع الكتلة الفلانية او غيرها».

أما بخصوص موقف الاطار التنسيقي مع الكرد، ذكر العنبكي ان «الكرد هم الحلفاء الحقيقيين للاطار التنسيقي، ويوجد بينهم حلف ستراتيجي»، مردفاً انه «صحيح حدثت بعض الهفوات بين الطرفين، غير أن الحلف الستراتيجي بين الاطار التنسيقي والكرد موجود».

عضو مجلس النواب العراقي عن الاطار التنسيقي، رأى أن «السياسة غير ثابتة لكن ننتظر من الجميع التنازل من اجل المصلحة العامة».

وبشأن الموقف الأخير لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، رأى النائب سالم العنبكي ان «مقتدى الصدر رفع شعار الاصلاح، ولديه رؤية سياسية خاصة به، واعتقد ان لديه سيناريو لن يظهره».

اكتشاف «عمليات اختلاس كبيرة» في العراق بـ 700 مليون دولار

كشفت هيئة النزاهة الاتحادية في العراق، الخميس، عن اختلاس قرابة تريليون دينار عراقي (٧٠٠ مليون دولار) من المال العام، مُبيّنةً حصول «عمليّات اختلاس كبيرة» وتزوير وتلاعب وغسيل أموال في عدد من فروع مصرفي الزراعي والرشيد.

وأكّدت دائرة التحقيقات في الهيئة في بيان على موقعها الإلكتروني أنَّ الفريق التدقيقيَّ، الذي شكلته الدائرة، كشف اختلاساً كبيراً للمال العام من خلال التزوير والتحريف والتلاعب وغسيل الأموال واستغلال المناصب والتلاعب في القيود المصرفيَّة وإدخال تعزيزات أرصدةٍ وهميَّةٍ على حسابات الزبائن. وأشارت إلى وجود «عمليَّة تخريبٍ مُنظَّمةٍ للاقتصاد الوطنيِّ من خلال التلاعب في عمل الأجهزة المصرفية الحكوميَّة، وخلق حالة فوضى وعدم استقرار»، مُشدِّدة على ضرورة مُعالجة الموضوع من أعلى المُستويات بصورة سريعة.الدائرة أضافت أنَّ نتيجة التلاعب من خلال التعاملات في فرع المصرف الزراعي في ميسان و(٤) من فروع مصرف الرشيد في ميسان وبغداد بلغت (٩٢٦,٠٤٣,٧٧٣,٧٠٠) مليار دينار، لافتةً إلى أنَّ الفريق قام بمراجعة وتدقيق البيانات الماليَّة الخاصَّة بالمصارف المذكورة، وحصر المبلغ، واستحصال الأدلة والوثائق، وتحديد المُتَّهمين المُتورِّطين البالغ عددهم (٤١) من مُوظَّفي فروع المصرف والزبائن من شركات وأفراد.

ورصدت الهيئة وجود إهمال كبير في عمل الإدارة العامَّة للمصرف الزراعي من خلال عدم وجود رقابة على فرع المصرف في ميسان؛ للتأكُّد من سلامة إجراءاته التي لم تتمكَّن على مدار سنةٍ كاملةٍ من عرض البيانات بصورةٍ صحيحةٍ.

وأشارت إلى غياب إجراءات وأعمال الأجهزة الرقابيَّة على نشاطات فرع المصرف الزراعيِّ في ميسان، بالرغم من وجود أكثر من حالة وشبهة فسادٍ تحومُ حول عمله، بل وصل الأمر بالإدارة العامَّة إلى إعداد الحسابات الختاميَّة والمُصادقة عليها، وإضفاء نتائج صحيحةٍ ودقيقةٍ على تلك الحسابات ومخرجاتها، وتسلَّمت أرباحاً وحوافز؛ ممَّا «يستدعي مُحاسبتها بعدِّها شريكةً في الجريمة»، حسب البيان.الدائرة أوضحت أنَّ عمليَّة التلاعب تتمُّ عن طريق قيام الزبون بتحرير صكٍّ من حسابه الجاري الذي لا يحتوي على رصيد كافٍ يغطي مبلغ الصك، وقيام حامل الصك الذي لديه حسابٌ جارٍ بإيداع الصك في حسابه من خلال مقاصة خاصَّة (حجز هاتفي)، مُبيّنةً أنَّ إجراءات المُعاملة تجري عبر الحجز الهاتفي وتبادل الأرقام السريَّة التي تُؤيد توفُّر رصيد (وهمي) في حساب مُحرِّر الصك والسماح بسحب المبلغ.

وأفاد مسؤول في الهيئة لوكالة فرانس برس، فضّل عدم الكشف عن هويته، أن هذا التقرير نتيجة تحقيقات أطلقت في العام ٢٠١٩. وأضاف أن «مذكرات توقيف سوف ترسل بحقّ الـ٤١ متهماً».

وفي سبتمبر ٢٠٢٠، اعتقلت الأجهزة الأمنية في بغداد المدير العام للمصرف الزراعي بتهم اختلاس مع عشرة موظفين آخرين.وخلال التظاهرات الشعبية الكبرى في خريف ٢٠١٩، اعتصم آلاف المتظاهرين في الشوارع مدى أشهر للتنديد بتدهور الخدمات العامة وبطالة الشباب وكذلك الفساد المستشري وأوجهه المتعددة.

وحلّ العراق في المرتبة ١٥٧ (من أصل ١٨٠ دولة) في ترتيب البلدان الأكثر فسادا، بحسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٢١.وغالبًا ما تستهدف المحاكمات في قضايا الفساد في حال حصلت، مسؤولين في مراكز ثانوية. ففي يناير، حُكم على مسؤول كبير في وزارة الكهرباء بالسجن ست سنوات بتهمة الرشوة.

*الحرة

اقتحام ومنع الحفلات الغنائية في بغداد.. أبعاد «سياسية» أكثر منها دينية

يرى مراقبون أن اعتراضات المتشددين على إقامة الحفلات الغنائية في بغداد «ليست الأولى ولن تكون الأخيرة» وكذلك تحمل في طياتها أبعادا «سياسية» أكثر منها دينية تتعلق بالتنافس على تشكيل الحكومة.

وكان مقررا أن تشهد العاصمة العراقية، الخميس، حفلا للمطرب المغربي سعد لمجرد، لكنه ألغي قبل فترة وجيزة من انطلاقه نتيجة اقتحام محتجين يقودهم رجل دين يرتدي عمامة بيضاء لمتنزه مدينة «السندباد» مكان انعقاد الحفل.

أعلنت بعدها شركة «سندباد لاند» على صفحتها في فيسبوك إلغاء الحفل بشكل رسمي دون الكشف عن أسباب القرار.

الحادثة ليست الأولى من نوعها، فقد اضطرت الشركة في نهاية العام الماضي إلى إلغاء حفلاتها الغنائية المقررة في أعياد رأس السنة، بعد احتجاجات مماثلة أعقبت حفلا غنائيا للفنان المصري محمد رمضان.

وقبل ذلك حاول محتجون منع إقامة مهرجان بابل الدولي الذي أقيم في أكتوبر الماضي، بمشاركة فنانين عرب وفرق موسيقية عربية وأجنبية.

أبعاد سياسية

يرى الناشط والصحفي صقر آل زكريا أن القضية تحمل «صبغة سياسية»، وتدخل ضمن إطار الصراع السياسي ومحاولات «استعراض العضلات».

يقول آل زكريا في حديث لموقع «الحرة» إن «المحتجين أو المجاميع التي خرجت أمام مدينة السندباد تتبع حزبا سياسيا، والشخص الذي كان يصلي بهم جماعة هو عضو مجلس محافظة سابق».

ويضيف آل زكريا أن «الاحتجاج لم يكن صادقا، ومعظم المشاركين لم يكونوا مقتنعين، لكن بالنهاية القضية تخضع للشد والجذب السياسي وفرض الإرادات والاستعراض في الشارع».

ومنذ إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في أكتوبر الماضي يشهد العراق تنافسا محموما بين القوى الفائزة في الاقتراع وتلك التي تعرضت لخسارة الكثير من مقاعدها في البرلمان.

هذا الصراع تسبب في عرقلة تشكيل حكومة جديدة في البلاد بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على اجراء الانتخابات.

وتجري العادة في العراق، على أن يتم تقاسم السلطة على مبدأ التوافق، وأن تشكل القوى الشيعية مجتمعة الكتلة الأكبر في البرلمان التي عليها اختيار رئيس للحكومة، لكن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يريد الانقطاع عن ذلك التقليد.

ويكرر الصدر منذ عدة أشهر إصراره على تشكيل حكومة غالبية وعلى أنه صاحب الكتلة الأكبر بتحالف ثلاثي باسم «إنقاذ وطن»، مع الحزب الديموقراطي الكردستاني، وتكتل أحزاب سنية أبرزها حزب بقيادة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، مع نحو ١٥٥ نائبا.

أما الإطار التنسيقي، وهو تحالف شيعي نافذ يضم كتلة «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وكتلة الفتح التي تنضوي تحتها فصائل موالية لإيران، فيرغب بحكومة توافقية بين جميع القوى الشيعية، كما جرت العادة.

ولحين تحقيق مطلبه، يقاطع نوابه الذين يفوق عددهم الـ١٣٠ جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، مما عطّل المسار السياسي في البلاد.

واللافت أيضا أن خروج الاحتجاجات ضد إقامة حفل سعد لمجرد جاءت بعد ساعات من نشر حساب أبو علي العسكري على تويتر، ويعتقد أنه قيادي في مليشيا كتائب حزب الله، تغريدة طالب فيها بـ»إنهاء حفلات المجون والانحلال» في بغداد.

«الحوادث ستستمر»

يقول الباحث والمحلل السياسي موفق الحربي إن «التنافس السياسي بين القوى المتصارعة في العراق وصل لأشده ولم يعد هناك خطوط حمراء يمكن الوقوف عندها».

ويضيف الحربي لموقع «الحرة» أن «القوى الخاسرة بدأت تستخدم كل شيء، من الطائرات المسيرة إلى صواريخ الكاتيوشا وصولا إلى اقتحام أماكن إقامة الحفلات الغنائية لإيصال رسائلها».

يتوقع الحربي استمرار مثل هكذا حوادث في المستقبل ما لم تتخذ السلطات العراقية خطوات حازمة لمنعها.

ولم تصدر الحكومة العراقية أي موقف رسمي تجاه الأحداث التي شهدتها مدينة «السندباد» الترفيهية الخميس.

بالمقابل أصدرت نقابة الفنانين العراقيين، الجمعة، بيانا حول تكرار حالات مهاجمة الفعاليات الفنية التي تحتضنها بغداد والمدن العراقية الأخرى أدانت فيه «هذه الممارسات التي تنتمي للتنظيمات المتشددة ومتطرفي العصور الوسطى». ودعت نقابة الفنانين السلطات للقيام بواجباتها التي حددها الدستور وحماية الحريات من «نهج التعسّف الممنهج».

وفي هذا الإطار يعتقد الصحفي والناشط صقر آل زكريا أن «القوات الأمنية العراقية تصرفت بحكمة ولم تشتبك مع المحتجين خوفا من التصعيد وربما سقوط ضحايا».

ويشير آل زكريا إلى أنه «كان من الحكمة إلغاء الحفل وعدم الدخول في حمام من الدم في هذه الظروف».

ومع ذلك يبين آل زكريا أن «القائمين على الحفل لم يجبروا أحدا على الحضور.. الموضوع اختياري ويدخل في إطار الحريات الشخصية التي كفلها الدستور».

ويختتم آل زكريا بالقول إن «تكرار هذه الحوادث ضد الفعاليات الغنائية أمر مخجل ومعيب ومؤسف»، مضيفا «في النهاية اعتقد أن بغداد لن تصبح قندهار في يوم ما».

الحرة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

العراق.. تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه

*مجموعة الازمات الدولية

الملخص التنفيذي:بعد نحو سبع سنوات من تمكّن تحالف غير وثيق مكوَّن من مجموعات مسلحة وقوات من إقليم كردستان وبغطاء جوي امريكي من إخراج تنظيم الدولة الإسلامية من سنجار، فإن الوضع هناك ما يزال متوتراً. سنجار، الذي كان في وقت من الأوقات قضاءً هادئاً في الزاوية الشمالية الغربية البعيدة من العراق، بات يصارع، مع افتقار إدارته المحلية للشرعية، وإخفاق خدماته العامة في تلبية التوقعات وتوقف عملية إعادة الإعمار فيه. ثمة مجموعة متفرقة من الجماعات المسلحة تبقي المنطقة غير آمنة، وهو الوضع الذي يترك ٧٠ بالمئة من سكانه في حالة نزوح. وتنتشر الأغلبية العرقية – الدينية الإيزيدية، التي استُهدفت في هجوم أقرب إلى الإبادة الجماعية شنه تنظيم الدولة

الإسلامية عليها في عام ٢٠١٤، في سائر أنحاء الشمال الغربي (وفي المنفى) وتعاني من الانقسام السياسي. في عام ٢٠٢٠، توصلت الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق لتحقيق الاستقرار في سنجار، لكن المتابعة تباطأت، وهددت الصدامات التي جرت في أيار/مايو بين الجيش وإحدى الميليشيات المحلية إلى تقويضه بشكل كامل. سيتعين على أطراف الاتفاق العمل مع سكان سنجار لتعزيز الدعم للاتفاق والإشراف على تنفيذه، بشكل يسمح بعودة المهجرين.

حتى قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٤، كان قضاء سنجار رهينة مواجهة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل بسبب وضع الإقليم كمنطقة متنازع عليها (أي منطقة تدعي كلا الحكومتان السلطة عليها). ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على عملية مصممة لتسوية الادعاءات المزدوجة بالحق بالمناطق المتنازع عليها. إلا أن حكومة كردستان، وخصوصاً المكوّن الأكثر قوة فيها وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني، سعت منذ وقت طويل إلى السيطرة على المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك سنجار، كمقدمة لضمها إلى إقليم كردستان. ودخل مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات البشمركة التابعة له إلى سنجار في عام ٢٠٠٣، واستمالوا ووظفوا النخب المحلية لأداء مهام الحوكمة الروتينية. إلا أن الحزب لم يحقق شعبية تذكر هناك. وبوجه خاص، عامل الإيزيديين بوصفهم كرداً، وبذلك حرمهم فعلياً من الهوية المميزة للجماعة وزرع بذور الاستياء في أوساطهم.

حوّل هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على الإيزيديين في آب/أغسطس ٢٠١٤، سنجار إلى بؤرة تجمّع لطيف واسع من الجماعات المسلحة. وتمثلت إحدى هذه الجماعات في حزب العمال الكردستاني – وهو مجموعة كردية متمردة تصنفها تركيا (وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) تنظيماً إرهابياً. كان حزب العمال الكردستاني قد بحث عن مكان آمن في شمال العراق، رغم أن وجوده كان يقتصر بشكل عام على جبال قنديل قبل عام ٢٠١٤ ومنطقة من قضاء مخمور حيث يقع مخيم للاجئين الكرد من تركيا. لكن عندما سحب الحزب الديمقراطي الكردستاني قوات البشمركة التابعة له عندما شن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً على المنطقة، تدخلت جماعات تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بغطاء جوي امريكي – وتمكنت من إنقاذ الناجين وصد تنظيم الدولة الإسلامية تدريجياً. ثم، في أواخر عام ٢٠١٥، أرسلت الولايات المتحدة مرة أخرى طائراتها الحربية لمساعدة خليط من الجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني (وحدات حماية الشعب السورية، ووحدات مقاومة سنجار التي أسست حديثاً) والبشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني على طرد تنظيم الدولة الإسلامية بشكل كامل. وعلى مدى العامين التاليين، ظل إقليم سنجار بشكل عام تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي هيمن على الشمال الشرقي وأيضاً على بلدة سنجار، وحزب العمال الكردستاني، الذي تركز وجوده في جبل سنجار والشمال الغربي.

في عام ٢٠١٧، تغير الوضع في شمال العراق مرة أخرى، حيث أعاد تصعيد الحملة المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية بدعم من الولايات المتحدة القوات الاتحادية العراقية إلى الشمال، وانضمت إليها مجموعات الحشد الشعبي شبه العسكرية التي تتكون بشكل رئيسي من عراقيين من أجزاء أخرى من البلاد. فتمت استعادة الموصل، آخر مدينة كانت واقعة تحت سيطرة الدولة الإسلامية. ثم مضى الحشد أبعد من ذلك. فبعد أن أحدث استفتاء على الاستقلال نظمته حكومة إقليم كردستان رد فعل عكسي، تم إخراج الحزب الديمقراطي الكردستاني من سنجار والاكتفاء بتعاون مضطرب مع مكونات الحزب وفروعه والمجموعات المرتبطة به المقيمة هناك.

تتسم ترتيبات الحوكمة الناجمة عن ذلك بالعشوائية وانعدام الفعالية. إذ يتمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بتفويض رسمي لحكم سنجار، لكنه يمارس هذا التفويض من خارج القضاء، وحتى من خارج محافظة نينوى التي تقع فيها سنجار، أي من محافظة دهوك المجاورة. داخل سنجار، عيّن الحشد قائم مقام بديل ومدراء نواحٍ دون مباركة الحكومة الاتحادية، في حين أنشأت وحدات حماية الشعب، التي تتكون غالباً من إيزيديين عراقيين إضافة إلى عدد قليل من العرب الذين حملوا السلاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ذراعاً حاكماً – «الإدارة الذاتية في سنجار» – تسعى لأداء بعض الوظائف البيروقراطية، لكنها تفتقر إلى السلطة والقدرة على أدائها.

في هذه الأثناء، وبسبب المجموعات المسلحة التي يستضيفها قضاء سنجار فإن القضاء يجد نفسه على نحو متزايد في وسط المواجهة بين تركيا وإيران. إيران تدعم الحشد، في حين أن تركيا تسعى إلى القضاء على حزب العمال الكردستاني الذي ترى فيه تهديداً لأمنها القومي. عندما انسحب مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ٢٠١٧، فقدت تركيا – التي تتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في محاربة حزب العمال الكردستاني – فقدت شريكها الرئيسي على الأرض في سنجار. وهكذا صعدت الضربات الجوية التي كانت تشنها أصلاً على مخابئ حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وضربت قواعد لوحدات حماية الشعب تستضيف كوادر من حزب العمال الكردستاني في سنجار أيضاً. من وجهة نظر تركيا، فإن القادة الكبار في وحدات حماية الشعب هم أنفسهم أعضاء في حزب العمال الكردستاني. وقد أصبحت هذه الهجمات سمة منتظمة لبيئة أمنية هشة أصلاً. وقد أوجد الحشد وحزب العمال الكردستاني (مع المجموعات التابعة له) أرضية مشتركة في مواجهة تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني – الحشد لأنه يسعى إلى الحصول على موطئ قدم أكثر ثباتاً في الشمال، فإنه يعد الوجود العسكري التركي هناك احتلالاً ويرفض ادعاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بحقه في سنجار، وحزب العمال الكردستاني لأنه يسعى إلى العثور على ملاذ آمن في شمال العراق.

وسعياً من الأمم المتحدة إلى وضع القضاء على مسار أفضل، فإنها توسطت في التوصل إلى اتفاق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ بين بغداد وأربيل يهدف إلى ملء الفراغ الأمني والإداري في مرحلة ما بعد وجود تنظيم الدولة الإسلامية من خلال الجمع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان معاً في إدارة سنجار، وتحت السلطة الكلية لبغداد. لكن حتى الآن دخلت أجزاء فقط من الاتفاق حيز التنفيذ، بالنظر إلى أنه أخفق في أن يأخذ بالحسبان المناظير المختلفة للجهات الفاعلة المسيطرة على الأرض – أي وحدات حماية الشعب ومجموعات الحشد المختلفة. وحدات حماية الشعب، بما في ذلك الإدارة الذاتية لسنجار، ترفض الاتفاق، الذي لا يكتفي بعدم ذكر دورها في القضاء، بل يحظر وجودها بشكل كامل. وفي حين أن الحشد، الذي يخضع رسمياً لسلطة رئيس الوزراء العراقي، طرف منفذ للاتفاق، فإن الكثير من المجموعات الشيعية التي تكوّن النواة الصلبة للحشد تنظر إلى الحكومة على أنها منحازة ضدها في السعي إلى نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات النظامية الخاضعة لوزارتي الدفاع والداخلية. اتضحت الطبيعة العاجلة لتسريع التنفيذ الكامل للاتفاق في أيار/مايو، عندما اندلعت اشتباكات بين الجيش ووحدات حماية الشعب في إحدى النواحي التابعة لقضاء سنجار. وفي حين أن مثل تلك المواجهات تبدو متقطعة، فإنها تكشف عن تحدٍ لم تتم معالجته، والمتمثل في مصير وحدات حماية الشعب، التي وإن كانت مرتبطة بمجموعة خارجية فإن حزب العمال الكردستاني يتكون أفراده هو نفسه من سنجاريين، أي مواطنين عراقيين لديهم هواجس محلية مشروعة. وهكذا، فإن هذا الملف يستحق معالجة حساسة، وليس إلى لجوء الجيش إلى استخدام المطرقة في كل مكان يرى فيها مسماراً أعوج.

ومن أجل معالجة التأخير الخطير في إنفاذ اتفاق سنجار فعلياً، ينبغي على بغداد وأربيل العمل باتجاه درجة أكبر من قبول الاتفاق من قبل طيف واسع من الجماعات المسلحة المحلية وممثلي المجتمعات المعنية. فيما يتعلق بالجانب المدني، ينبغي على الحكومة أن تعين مكلفاً بأعمال القائم مقام حالياً، وإجراء مشاورات وثيقة مع سلطات أربيل وقادة المجتمع المحلي في سنجار لتعيين شخص إيزيدي مناسب وغير منحاز سياسياً من سنجار. على الجبهة الأمنية، ينبغي على الحكومة الاتحادية الابتعاد عن مقاربتها القتالية، والانخراط في حوار مباشر مع وحدات حماية الشعب بشأن تحديات مثل إنشاء قوة شرطة محلية والسعي إلى إدماج مقاتليها (وأعضاء المجموعات المسلحة الأخرى) في قوات الدولة. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق أن تساعد في إنجاح هذه الإجراءات من خلال إرسال مراقبين مدنيين دوليين ومستشارين تقنيين للإشراف على العملية.

فيما ياتي نص التقرير مفصلا :

العراق: تحقيق الاستقرار في إقليم سنجار المتنازع عليه

تقرير الشرق الأوسط رقم 235 | 31 أيار/مايو 2022

ترجمة من الإنكليزية

العراق: تحقيق الاستقرار في إقليم سنجار المتنازع عليه

I. مقدمة

سنجار قضاء في شمال العراق يبعد 120 كم غرباً عن الموصل، عاصمة محافظة نينوى، على الحدود السورية. ويشكل القضاء مفترق طرق تاريخي بين العراق وبلاد الشام، وهو منطقة زراعية بشكل رئيسي تحيط بجبل سنجار وبمدينة صغيرة تحمل الاسم نفسه. سكانه متنوعون إثنياً ودينياً، حيث يضم مكونات من العرب المسلمين السنة، والأكراد السنة، والآشوريين المسيحيين وعدد قليل من العرب الشيعة. إلا أن أغلبية سكانه من الإيزيديين، وهي مجموعة إثنية – دينية متميزة منتشرة في شمال العراق وشمال سورية أيضاً.[1] والقضاء جزء مما يشير إليه الدستور العراقي لعام 2005 بالمناطق المتنازع عليها، وهي أربعة عشر منطقة إدارية موزعة بين أربع محافظات تدّعي حكومة إقليم كردستان حقها فيها لكنها تقع اسمياً تحت سلطة الحكومة الاتحادية. وما يزال وضع هذه المناطق غير محسوم، لكن الكثير من المناطق، بما في ذلك سنجار، وقع بحكم الأمر الواقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003. ظل قضاء سنجار بشكل عام غير متنازع عليه من قبل قوى أخرى، بما فيها الجيش الاتحادي، حتى وصول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية في عام 2014.

في ذلك العام، وقع سكان سنجار ضحية بعض أسوأ الفظاعات التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية مع توسيعه للخلافة التي ادعى تأسيسها والتي لم تعمر طويلاً والتي امتدت عبر الحدود بين البلدين. واستهدف الجهاديون على نحو خاص الإيزيديين، الذين يعتبرونهم هراطقة، بهجوم وحشي على نحو خاص. قام مقاتلو تنظيم الدولة بقتل الرجال الإيزيديين حيثما وجدوهم واستعبدوا النساء والفتيات، اللاتي انتهى أمر كثيرات منهن معتقلات في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة في العراق وسورية، حيث عانين من انتهاكات جنسية فظيعة. وما يزال آلاف الإيزيديين نازحين في مخيمات في سائر أنحاء شمال غرب العراق.[2]

منذ أواخر عام 2014، بدأ تحالف من القوات العراقية والكردية، بما فيها ميليشيات إيزيدية وغير إيزيدية تم حشدها من سكان القضاء، بإخراج تنظيم الدولة الإسلامية من سنجار بدعم جوي من الولايات المتحدة. ومنذ اكتمل ذلك الجهد، والقضاء محكوم عبر ترتيبات رسمية وغير رسمية شاركت فيها حكومة إقليم كردستان (والتي عملت من خارج القضاء)، وميليشيات مرتبطة بإيران والذراع السياسي لمجموعة مسلحة محلية إيزيدية. في تشرين الأول/أكتوبر 2020، توصلت الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل إلى اتفاق يهدف إلى توحيد عملية الحوكمة وتشجيع النازحين على العودة إلى بيوتهم من خلال استعادة الاستقرار إلى القضاء. غطى الاتفاق ثلاث نقاط رئيسية هي: الإدارة، وإدارة الأمن وإعادة الإعمار.

يقيّم هذا التقرير الوضع في سنجار بعد عام ونصف من اتفاق تحقيق الاستقرار. ويبرز نقاط الضعف في الاتفاق التي أفشلت تحقيق رؤيته حتى الآن قبل تقديم بعض العلاجات لمشاكله. يستند التقرير إلى عمل ميداني واسع في القضاء، وكذلك في بغداد، ودهوك، وأربيل والسليمانية. ويبني أيضاً على الأبحاث السابقة التي أجرتها مجموعة الأزمات على سنجار وغيرها من المناطق المتنازع عليها، خصوصاً منذ توسع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 لكن أيضاً بالعودة إلى غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين.[3]

---

[1] الإيزيديون من سكان شمال بلاد ما بين النهرين الأصليين. معظمهم، ويقدر عددهم بـ 500,000 – 650,000، يعيشون في العراق، ويتركزون في سنجار، وشيخان، وتل كيف، وبعشيقة؛ وبعضهم يعيشون في شمال سورية؛ وكثيرون آخرون متفرقين في بلدان الشتات. رغم أنهم يتحدثون الكردية، فإنهم لا يعدّون أنفسهم أكراداً بالضرورة. انظر Birgül Açikyildiz, The Yezidis: The History of a Community, Culture and Religion (London, 2014).

[2] انظر، بين مصادر أخرى، Mara Redlich Revkin and Elisabeth Jean Wood, "The Islamic State's Pattern of Sexual Violence: Ideology and Institutions, Policies and Practices", *Journal of Global Security Studies*, vol. 6, no. 2 (June 2021).

[3] انظر بين تقارير أخرى، تقارير مجموعة الأزمات الآتية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رقم 183، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار**، 20 شباط/فبراير 2018؛ ورقم 215، **إصلاح الوضع الأمني في كركوك**، 15 حزيران/يونيو 2020؛ ورقم 194، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ ورقم 88، **العراق والأكراد: اضطراب على خط التماس**، 8 تموز/يوليو 2019، ورقم 56، **العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك**، 18 تموز/يوليو 2006.

II. الصراع على سنجار

تبنى اتفاق سنجار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر 2020 مقاربة من القمة إلى القاعدة افترضت أن الطرفين الموقعين على الاتفاق – الحكومتين في بغداد وأربيل – ستكونان قادرتين على تطبيق أحكامه. لكن في حين أن الحكومتين تتمتعان بالسلطة القانونية لتسجيل التزاماتهما في الاتفاق، فإن أياً منهما لا تمتلك القوة السياسية ولا المشاركة المحلية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ. وبالتالي، لم يُفضِ الاتفاق إلى تغيير كبير باستثناء توسيع نطاق السيطرة والسلطة على الأراضي التي تتمتع بها القوات الاتحادية في القضاء. إن فهم أسباب تعثر الاتفاق يتطلب العودة إلى كيفية نشوء العلاقات التي كانت سائدة بين الجهات الفاعلة من غير الدولة والقوى الإقليمية منذ عام 2014.

آ. هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وصعود حزب العمال الكردستاني

غيّرت الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية ديناميكيات القوة في جميع مناطق العراق التي تمت استعادتها من التنظيم الجهادي، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها. وتتمثل إحدى الديناميكيات الرئيسية في الخصومة والتنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، وهي التي رجحت ميزان القوى لصالح الطرف الأخير.

الحزب الديمقراطي الكردستاني، حاله كحال تركيا، ينظر إلى حزب العمال الكردستاني بوصفه تهديداً، وقد عمل منذ وقت طويل مع أنقرة لتقليص قدرات الحزب في شمال العراق. لكن بداية من عام 2014، ولّدت حملة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال العراق ضغوطاً قوضت أهداف الشراكة بين تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني. فانسحاب الحزب السريع من سنجار مع وصول مقاتلي تنظيم الدولة عام 2014 ترك السكان منكشفين أمام هجمات الإبادة الجماعية الجهادية. في هذه الأثناء دعا الخصم الرئيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان قد نسج علاقات صداقة منذ وقت طويل مع حزب العمال الكردستاني، دعا الأخير لدعمه في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في جميع المناطق المتنازع عليها، وخصوصاً في كركوك.[4]

في آب/أغسطس، تدخل حزب العمال الكردستاني لإنقاذ الإيزيديين الهاربين من فظاعات تنظيم الدولة الإسلامية، فأرسل مقاتلين من التنظيم السوري التابع له، وحدات حماية الشعب، عبر الحدود السورية – العراقية إلى سنجار. حتى ذلك الحين، لم يكن لحزب العمال الكردستاني وجود مادي في القضاء، بل متعاطفين وحسب يعتنقون الفلسفة السياسية لزعيمه عبد الله أوجلان، التي كان حزب العمال الكردستاني ينشرها عبر منظمة محلية هي تافدا.[5]

كان ظهور وحدات حماية الشعب نعمة ربانية لأولئك الذين نجوا من هجوم تنظيم الدولة الإسلامية. إذ ساعد مقاتلو الوحدات السكان الناجين على عبور ممر فتحوه من جبل سنجار (في مركز القضاء) إلى سورية، ومن ثم، عبر المعبر الحدودي فيشخابور إلى الشمال، العودة إلى كردستان العراق، حيث قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتوطين معظم الإيزيديين في مخيمات. ظلت بعض العائلات لاجئة في سورية وحمل كثير من الشباب الإيزيدي السلاح ضد تنظيم الدولة في سورية مع وحدات حماية الشعب قبل الانضمام إلى القتال لتحرير سنجار بعد سنة من ذلك، في عام 2015، عندما أنشأ حزب العمال الكردستاني تنظيماً مرتبطاً به في العراق هو وحدات مقاومة سنجار.[6]

بينما كانت هذه الأحداث تتكشف في العراق، انهارت المفاوضات بين تركيا وحزب العمال الكردستاني بسبب ضغوط الحرب الأهلية السورية في الجوار. وتزامن انهيار الهدنة التي دامت عامين في تموز/يوليو 2015 مع تصاعد العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية. وكان تحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ضم وحدات حماية الشعب في طليعة هذا الجهد. أنقرة، التي ترى في وحدات حماية الشعب امتداداً لحزب العمال الكردستاني، اعتبرت أن الدعم الغربي للوحدات يضاعف من تهديد حزب العمال الكردستاني.[7] وبحلول عام 2015، كان حزب العمال الكردستاني قد رسخ وجوده في شمال شرق سورية من

---

[4] Galip Dalay, "Kurdish Politics amid the Fight against ISIS: Can a Common Cause Surmount Old Rivalries?", Al Jazeera Center for Studies, 7 February 2016.

[5] انظر تقرير مجموعة الأزمات، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار**، مرجع سابق.

[6] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في وحدات مقاومة سنجار ونشطاء إيزيديين، سنجار وأربيل، أيلول/سبتمبر 2021.

[7] للمزيد بشأن رد فعل تركيا على هذه التطورات، انظر Berkay Mandıracı, "Turkey's PKK Conflict: A Regional Battleground in Flux", Crisis Group Commentary, 18 February 2022.

خلال وحدات حماية الشعب. ومباشرة عبر الحدود، كان يوسع وجوده في شمال غرب العراق من خلال وحدات مقاومة سنجار المؤسسة حديثاً.

عندما بدأ الدعم الأميركي للعمليات العسكرية لتحرير قضاء سنجار في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، لعب حزب العمال الكردستاني دوراً مرة أخرى. إذ اقترب مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني من سنجار من الشمال، وعملوا جنباً إلى جنب، ولو مع حدوث بعض الاحتكاكات، مع حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار. طهروا شمال القضاء من عناصر تنظيم الدولة، ومضوا نحو الطريق الرئيسي الممتد من الموصل إلى الحدود السورية، إلى جنوب بلدة سنجار مباشرة. لم يتقدموا أبعد من هذه النقطة، وبالتالي ظلت البلدة ضمن مدى مدفعية تنظيم الدولة في القرى الجنوبية للقضاء من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وحتى نهاية عام 2017، عندما استعادت القوات الاتحادية تلك المناطق أيضاً. لم يساعد الجهد المشترك بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لتحرير البلدة كثيراً في تخفيف حدة التوترات بين المجموعتين اللتين سيطرتا على مناطق مختلفة – الأولى في الشمال الغربي وفي جبل سنجار، والثانية في الشمال الشرقي ومدينة سنجار – وفي عدة مناسبات تقاتلتا فيما بينهما في صدامات مباشرة. هذا الصراع منع الكثير من السكان النازحين من العودة.[8]

الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في عام 2017 زعزع آلية الحكم في سنجار مرة أخرى، رغم احتفاظ حكومة إقليم كردستان بالسلطة الرسمية التي منحتها إياها بغداد على القضاء. الحكومة الاتحادية التي شعرت بالغضب من إجراء الاستفتاء أرسلت الجنود والمجموعات الشيعية شبه العسكرية لإخراج الحزب الديمقراطي الكردستاني من المناطق المتنازع عليها. في تشرين الأول/أكتوبر، وخشية حدوث صدامات مع هذه القوات، انسحب الحزب من سنجار مرة أخرى، ونقل طواقمه الإدارية شمالاً إلى محافظة دهوك.[9] ومن هذا البعد، يستمر في إدارة القضاء ولو بشكل غير وثيق.

بعد أكثر من سبع سنوات من هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على جبل سنجار، فإن الكثير من الإيزيديين – حتى أولئك الذين ما زالوا نازحين في إقليم كردستان وبالتالي تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني – يعبرون صراحة عن تقديرهم لحزب العمال الكردستاني وأعضاءه على جهود إنقاذهم في آب/أغسطس 2014. كما يؤنبون الحزب الديمقراطي الكردستاني على الانسحاب المفاجئ من القضاء في عام 2014 والانسحاب مرة أخرى في عام 2017، ويشخصون الانسحاب الأخير على أنه فعل الخيانة الثاني الذي أكد افتقار الحزب إلى الالتزام بقضاء سنجار وسكانه. إحدى أعضاء وحدات المقاومة النسائية في وحدات مقاومة سنجار، ممن حملن السلاح بعد أن قتل تنظيم الدولة الإسلامية عدداً من أقاربهن، شرحت أنه إضافة إلى إخراج الجهاديين من القضاء، "فإننا بحاجة إلى مساءلة الحزب الديمقراطي الكردستاني". وأضافت: "عليهم أن يعترفوا بالجرائم التي ارتكبت ضدنا نتيجة انسحابهم، وإلا فإننا لن نسمح لهم بالعودة إلى سنجار".[10]

يشعر الإيزيديون بالألفة حيال حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب لأسباب أخرى أيضاً. فعلى عكس الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما يقول كثير من الإيزيديين، فإن هذه المجموعات لم تحاول فرض الهوية الكردية عليهم.[11] قائد سابق لوحدات مقاومة سنجار استذكر اجتماعاً عقد في عام 2016 طالب فيه نظيره من الحزب الديمقراطي الكردستاني بخضوع وحدات مقاومة سنجار لسلطة البشمركة لأنها (من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني) كردية أيضاً.[12] كثير من الإيزيديين لا ينظرون إلى أنفسهم على هذا النحو، رغم أن الكردية هي اللغة الأم لمعظمهم. وعلى هذه الخلفية، شرح ناشط إيزيدي أن التوجه العلماني لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب يعد متنفساً بالنظر إلى الاضطهاد الذي عانى منه الإيزيديون على أيدي المسلمين، في إشارة ليس إلى تنظيم الدولة الإسلامية وحسب بل أيضاً إلى العرب والأكراد المحليين (ومعظمهم من المسلمين السنة).[13]

لكن في حين أن حزب العمال الكردستاني وأعضاءه يتمتعون بتعاطف واسع النطاق في أوساط الإيزيديين، فإنهم يفتقرون إلى القدرات الإدارية التي أخذها الحزب الديمقراطي الكردستاني معه عندما انسحب من

---

[8] تقرير مجموعة الأزمات، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار**، مرجع سابق.

[9] أجبر الخوف من الصدامات مع القوات الاتحادية بشركة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الخروج من القضاء. واختار الحزب الديمقراطي الكردستاني سحب إدارته المدنية أيضاً، متبعاً نموذجاً أسسه في جميع المناطق المتنازع عليها حينذاك. انظر تقرير مجموعة الأزمات، **إصلاح الوضع الأمني في كركوك**، مرجع سابق.

[10] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2022.

[11] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين ونازحين إيزيديين، دهوك، سنجار وأربيل، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

[12] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد القادة السابقين لوحدات مقاومة سنجار، بغداد، شباط/فبراير 2022.

[13] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط ايزيدي، أربيل، شباط/فبراير 2022.

القضاء في عام 2017. أنشأت وحدات مقاومة سنجار نظاماً على أنموذج الحزب الديمقراطي الكردستاني في الإدارة الذاتية بعد مساعدته في تحرير سنجار عام 2015. وظلت هذه الهيكلية موجودة إلى جانب الإدارة الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى انسحاب الأخير، واستمرت بعد ذلك، لكنها لم تتوسع لملء الفراغ الذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تركه خلفه. على سبيل المثال، لم تحاول تعيين قائمقام للقضاء، احتراماً لسلطة بغداد.[14] ولأن بغداد ما تزال تعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الجهة الحاكمة الشرعية، فإن وحدات مقاومة سنجار لا تتمتع بقدر يذكر من النفوذ. وجزء قليل من الوظائف الإدارية يتم القيام بها اليوم في سنجار نفسها، حيث يذهب السكان إلى دهوك للقيام بمعظم إجراءاتهم الإدارية.

ب. وصول الجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران إلى شمال العراق

تمثَّل أحد الآثار الهامة الأخرى للحملة المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية في إحضار المجموعات المسلحة الشيعية من مناطق أخرى في العراق، والتي ساعدت في إلحاق الهزيمة بالجهاديين في المعارك وظلت موجودة في الشمال الغربي بعد تحقيق النصر. كانت فتوى دينية أطلقها آية الله العظمى علي السيستاني عام 2014 قد دعت الرجال من سائر أنحاء البلاد إلى التطوع مع قوات الأمن، لكن كان أول من استجاب للدعوة الميليشيات الشيعية التي ظلت دون عمل منذ الحرب الطائفية في 2005-2007 (رغم أن بعض أعضائها كانوا قد ذهبوا للقتال لصالح النظام في سورية المجاورة بعد عام 2011). في عام 2016، وضعت الحكومة إطاراً مؤسساتياً للحشد الشعبي بصفته جزءاً من الدولة، وجعلته جزءاً من القطاع الأمني الرسمي بموازنة خاصة به تغطي رواتب المقاتلين، من الحكومة الاتحادية.[15] لقد ظلت بعض الكتائب خارج مظلة الحشد بينما استخدمت المؤسسة لتحقيق مصالحها الخاصة، التي تحددها بشكل رئيسي على أنها مواجهة ما تسميه استمرار الاحتلال العسكري الأميركي للعراق، ومؤخراً، الاحتلال التركي لأجزاء من الشمال.

تدير الحشد هيئة الحشد، وهي هيئة لصنع القرار تضم مكوناً حيوياً من الجماعات شبه العسكرية المدعومة إيرانياً، مثل منظمة بدر، وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق. كما يضم الحشد أيضاً لواءً من سرايا السلام القومية القوية التابعة لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر. في البداية، شملت أيضاً ما يسمى بمجموعات المراقد التابعة للقيادة الدينية الشيعية، المرجعية، في النجف لكنها انفصلت عنها لتخضع نفسها مباشرة إلى رئيس الوزراء بصفته القائد العام احتجاجاً على ما تعتبره الاستقلال المفرط الذي يمارسه الحشد.[16]

بصرف النظر عن المكون الشيعي المحوري، فإن الحشد استمال الكثير من المجموعات المسلحة التي شكلتها الأقليات الإثنية أو الدينية لصد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية. في محافظة نينوى، تشمل هذه مجموعات سنية عشائرية، ومسيحية، وشبك وتركمان. في سنجار، عمل الحشد على نحو وثيق مع وحدات مقاومة سنجار التابعة لحزب العمال الكردستاني وأدمج بعض مقاتليها فيه.

لقد جعل دخول الحشد إلى شمال غرب العراق الصراع على المناطق المتنازع عليها أكثر تعقيداً. وكان أحد أهدافه الرئيسية منع عودة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى هذه المناطق لتعزيز تطلعاته الانفصالية. وفي حين أن الحشد يتحدى الهيمنة العسكرية الكردية في أجزاء من الشمال، فإنه يقوض أيضاً سلطة بغداد في أماكن انسحبت منها الدولة في وجه هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014. اليوم، بات الحشد فعلاً أكثر بكثير من مجرد قوة عسكرية. لقد تقدم سياسياً بتسمية مرشحين برلمانيين في المناطق المتنازع عليها من الأقليات المتحالفة معه. كما حظي بنفوذ اقتصادي عبر سيطرته على التجارة غير الشرعية داخل البلاد وكذلك عبر حدودها، من إيران إلى سورية، وممارسة فرض الرسوم على مالكي الأعمال من خلال مكاتبه الاقتصادية مقابل الحماية.[17]

انسحاب الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 2017 ترك أجزاء كبيرة من سنجار تحت سيطرة الحشد بحكم الأمر الواقع.[18] ظلت مجموعة واحدة مدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة قاسم شاشو،

---

[14] يقسم العراق إلى ثمان عشرة محافظة، يرأس كل منها محافظ. وتقسم كل محافظة إلى أقضية ونواحٍ. رئيس القضاء، المسؤول أمام المحافظ، هو القائمقام أو رئيس البلدية؛ ورئيس الناحية، المسؤول أمام القائمقام، يسمى مديراً.

[15] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 188، **المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍ لإعادة بناء دولة فعالة**، 30 تموز/يوليو 2018.

[16] Michael Knights, Hamdi Malik and Aymenn Jawad Al-Tamimi, "Honored, not Contained: The Future of Iraq's Popular Mobilization Forces", Washington Institute for Near East Policy, 23 March 2020.

[17] تقرير مجموعة الأزمات، **إصلاح الوضع الأمني في كركوك**، مرجع سابق.

[18] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في وحدات مقاومة سنجار وممثلين للإدارة الذاتية، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.

منتشرة في المنطقة المحيطة بمقام شرف الدين الإيزيدي شمال شرق جبل سنجار.[19] ومن أجل تعزيز قبضته، تحرك الحشد بسرعة لدعم وحدات مقاومة سنجار ومكونها السياسي، الإدارة الذاتية لسنجار. وسعى قائد الحشد على مستوى البلاد حينذاك، أبو مهدي المهندس، إلى ربط وحدات مقاومة سنجار على نحو وثيق بالحشد من خلال تعيين قائمقام ومدراء نواحٍ موالين أو أعضاء في الإدارة الذاتية. لكن بغداد لم تعترف بهؤلاء المعينين، ولم يتابع الحشد تنفيذ ذلك، بل دعا الحكومة إلى القيام رسمياً باستبدال إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني العاملة من دهوك. ثم يبدو أن الحشد فقد الاهتمام بالأشخاص الذين كان قد عينهم لحكم سنجار بعد وفاة المهندس في نفس الضربة الجوية التي شنتها طائرات مسيرة أميركية في كانون الثاني/يناير 2020 وقتلت قائد قوة القدس قاسم سليماني. في أيلول/سبتمبر 2021، قال مدير ناحية سنوني في سنجار إنه كان بالكاد يتحدث إلى قيادة الحشد.[20] وبالنظر إلى أن محافظة نينوى (التي يقع فيها قضاء سنجار) لا تعترف بالإدارة الذاتية في سنجار، فإن معظم الأموال الاتحادية المخصصة لسنجار منذ عام 2018 ظلت دون إنفاق في الموصل. في هذه الأثناء، ظلت بغداد تدفع الرواتب لموظفي حكومة سنجار النازحين في إقليم كردستان.[21] الحشد، من جهته، بدأ بالتركيز على الأمن، وترك الإدارة الذاتية تدير بعض الخدمات العامة، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية، في المناطق التي يسيطر عليها.

ج. الحشد، وحزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار – زواج مصلحة؟

تتم معالجة الأمن في معظم أنحاء سنجار من قبل خليط مكون من الحشد والجهات الفاعلة المحلية، وهي شراكة للمجموعات الشيعية شبه العسكرية اليد العليا فيها. نشأ هذا الترتيب مباشرة بعد تشرين الأول/أكتوبر 2017، بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية ومغادرة القوات الاتحادية. تحركت وحدات الحشد شمالاً، فاحتكت بمعاقل حزب العمال الكردستاني على جبل سنجار وفي خنصور. واصطدمت لفترة وجيزة مع حزب العمال الكردستاني وعناصر من وحدات مقاومة سنجار، التي خشيت من أن الحشد قد يسعى إلى إخراجها من المنطقة أيضاً، إلا أن الحوار عبر قنوات جانبية نزع فتيل التوترات.

ومنذ ذلك الحين، احتفظ الحشد بعلاقة استراتيجية مفيدة للطرفين مع حزب العمال الكردستاني، وهي علاقة تشمل العراق وسورية، رغم أنها لا تتمكن دائماً من تجاوز التوترات المحلية. فاوض الحشد على مساكنته لحزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار اعتباراً من عام 2017 فصاعداً عبر تقاسم الغنائم، خصوصاً عمليات التهريب عبر الحدود. إذ يستفيد الحشد من تنسيق حزب العمال الكردستاني للتجارة غير المشروعة مع وحدات حماية الشعب في سورية. في هذه الأثناء، توفر سنجار لحزب العمال الكردستاني ملاذاً آمناً إضافياً، وتمكنه من بناء جسر من نوع ما بين قواعده في أماكن أخرى في شمال العراق وسورية. إلا أن الحشد يعتبر حزب العمال الكردستاني – على عكس وحدات مقاومة سنجار المرتبطة به – ضيفاً أجنبياً في العراق. وعلى هذا الأساس، عمل على الحد من قدرة التنظيم على المناورة في سنجار؛ وفي أعقاب التوقيع على اتفاق سنجار، توسط في عملية انسحاب بعض كوادر الحزب من القضاء.[22]

لقد كانت علاقات حزب العمال الكردستاني بالحشد هي التي أدخلته في المعسكر الموالي لإيران. الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يتمتع، على عكس الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعلاقات طيبة مع إيران وكذلك مع بعض مجموعات الحشد، هو الذي توسط لترتيب هذه العلاقة الجديدة. وساعد حزب العمال الكردستاني على إقامة علاقات مع الحشد منذ عام 2014، الأمر الذي مهد الطريق لتعاونهما لاحقاً في سنجار.[23]

على الأرض، كرر الحشد استراتيجية فرق تسد التي بدأ باستخدامها في المراحل الأولى للحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية لتأمين مناطق نفوذه الجديدة، خصوصاً في مناطق مثل سهول نينوى حيث لم يكن له وجود هناك بعد. على سبيل المثال، قام بتسليح عدة مجموعات من الأقليات في نينوى، بعضها على خلاف مع بعضها الآخر، مثل الشبك والمسيحيين. وفي المناطق المتنازع عليها، حيث كان أيضاً يحاول إخراج الحزب

---

[19] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قاسم شاشو، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.
[20] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير ناحية سنوني، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.
[21] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في سنجار، أيلول/سبتمبر 2021؛ ومع محافظ نينوى نجم الجبراني، الموصل، 1 أيلول/سبتمبر 2021.
[22] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أفراد في الحشد ووحدات مقاومة سنجار، سنجار وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وآذار/مارس 2022.
[23] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحشد الشعبي، السليمانية وبغداد، آذار/مارس 2022. كما تمتد علاقات حزب العمال الكردستاني بالحشد إلى خارج العراق، حيث إن بعض مجموعات الحشد التي قاتلت ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية تحت قيادة إيرانية تعمل على نحو وثيق مع وحدات حماية الشعب للمحافظة على طرق التهريب بين العراق وسورية عبر سنجار.

الديمقراطي الكردستاني منها، أقام علاقات مع مجموعات مسلحة محلية.[24] في سنجار، أسس ميليشيات محلية أصغر، ومنح وحدات مقاومة سنجار، بسبب ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، المرتبة الأولى بين شركائه الأصغر، ودمج بعض مقاتليها في الفوج 80 للحشد، الأمر الذي يعني أنهم كانوا يتلقون رواتب حكومية.

من منظور الحشد، فإن وحدات مقاومة سنجار شبيهة بمجموعات الأقليات العراقية الأخرى التي حملت السلاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتي قدم لها الحشد الدعم مقابل ولائها. وهو ينظر إلى وحدات مقاومة سنجار بهذه الطريقة لأن الوحدات، ورغم أنها أُسست على أنموذج حزب العمال الكردستاني واستناداً إلى فلسفته، فإن أعضاءها هم من الإيزيديين العراقيين وترى مستقبلها داخل الدولة العراقية.

تستمد وحدات مقاومة سنجار قوتها الحالية من الدعم الذي تتلقاه من الحشد. وهي تريد إدماج أكبر عدد مكن من مقاتليها تحت مظلته من أجل الحصول على مصدر ثابت للدخل. وحتى الدمج الجزئي سيعزز الوضع المالي للمنظمة برمتها، بالنظر إلى أنها تستطيع تقسيم الرواتب وتوزيع الحصص على المقاتلين الآخرين الذين لا يشكلون جزءاً من الفوج 80. في أيلول/سبتمبر 2021، ادعت وحدات مقاومة سنجار أن قواتها كانت تضم 5,000 عضواً، لكن 250 فقط منهم كانوا يعملون تحت رعاية الحشد. وكان يترتب على وحدات مقاومة سنجار دفع رواتب البقية، لكنها واجهت مصاعب جمة في سبيل تحقيق ذلك، وحولت الكثير من أعضائها إلى متطوعين احتياطيين على أمل الانضمام في النهاية إلى الفوج 80.[25]

إضافة إلى 250 من مقاتلي وحدات مقاومة سنجار، يحتفظ الحشد بعدة وحدات محلية أخرى على جدول رواتبه. فوجا لالش وكوتشو يقودهما قائدان إيزيديان متنافسان؛ وفوج الأعرجي[26] أسسه محمود الأعرجي للأقلية الشيعية (العربية) الصغيرة جداً في المنطقة؛ كما أسست عدة قبائل عربية سنية في الجزء الجنوبي الشرقي من القضاء على الحدود مع سورية ميليشيات منفصلة أيضاً. ولا تضم أي من هذه الميليشيات أكثر من 200 مقاتل، وتتنافس كل منها مع الأخريات لزيادة عدد مجنديها الذين يتلقون رواتب حكومية.[27]

كثير من السكان المحليين، بمن فيهم إيزيديون وعرب سنة، مستاؤون من تجربتهم السابقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وأيضاً من تجربتهم الحالية مع الحشد.[28] لقد ألحق عدم اهتمام الحشد بتحسين الحوكمة في سنجار، إضافة إلى نهج فرق تسد الذي اتبعه مع المجموعات المسلحة المحلية – حيث يشكل مجموعات صغيرة تتنافس مع بعضها بعضاً من أجل السيطرة عليها وضمان ألا تتوحد ضده – الضرر بمكانته. يشرح المدنيون الإيزيديون قائلين إن تكاثر المجموعات المسلحة الذي نجم عن ذلك يتسبب في الصراع، بالنظر إلى أن هذه المجموعات تتنافس مع بعضها بعضاً على الموارد بدلاً من توفير الأمن للسكان. قلة من الإيزيديين يعبرون عن ثقتهم بالحشد اليوم، ويدّعون أنه لا يسعى إلا إلى مصلحته في المحافظة على إمكانية الوصول إلى سورية وحماية التهريب عبر الحدود. ويبدو أن معظم المجموعات المسلحة المحلية تنظر إلى وجود الحشد حصراً على أنه ضرورة مؤقتة. إنهم يريدون وجوده كثقل يحقق التوازن مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يخشون أن يهيمن على المنطقة مرة أخرى إذا عاد، وهو احتمال يعتبرونه أسوأ. إنهم يميلون إلى الاتفاق على الحاجة إلى خضوع سنجار للسلطة الاتحادية.

بالنظر إلى أنها كانت غائبة إلى حد بعيد عن سنجار منذ عام 2003، فإن بغداد أمامها فرصة لكسب ثقة السكان المحليين، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقة عمل بناءة مع حزب العمال الكردستاني والحشد معاً لضمان ظهور إدارة جديدة وترتيبات أمنية جديدة.

---

[24] على سبيل المثال، بدأ الحشد في سنجار بدفع رواتب لقوة يقودها حيدر شاشو، وهو عضو سابق في الاتحاد الوطني الكردستاني، في أواخر عام 2014. (حيدر هو ابن شقيق قاسم شاشو لكنه لا يشاطر عمه الولاء السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني). إلاّ أنه تخلى عنه مرة أخرى في نيسان/أبريل 2015، بينما عمق علاقاته مع مجموعات محلية أخرى، بما فيها وحدات مقاومة سنجار. تقرير مجموعة الأزمات، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار**، مرجع سابق.

[25] أحد قادة وحدات مقاومة سنجار شرح قائلاً إن الهدف بعيد المدى للمجموعة هو تأسيس لواء منفصل تحت مظلة الحشد، لكن أحد قادة الحشد ادعى أن دمج مثل هذا العدد الكبير من المجندين الجدد أمر غير مرجح، حتى مع وجود موازنة أكبر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة وحدات مقاومة سنجار، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021؛ ومع أحد قادة الحشد، بغداد، كانون الثاني/يناير 2022.

[26] المعروف رسمياً بـ "قوة سنجار".

[27] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة مجموعات حشد محلية، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.

[28] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سنجار، وممثلي مجلس عشائر سنجار وأعضاء في فصائل الحشد، سنجار وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

د. إيران وتركيا: على مسار الاصطدام؟

يبرز وضع سنجار كيف أن مصالح إيران وتركيا في العراق تتلاقى وتتصارع في الآن ذاته. فلتركيا أهداف بعيدة المدى تتطلب قبولاً إيرانياً بها، مثل وجود معبر حدودي مباشر مع العراق الاتحادي ووجود خط حديدي إلى الموصل (وهي خطة قديمة لم تحقق تقدماً)، الأمر الذي يتطلب اجتياز المناطق التي تربط إيران بالتنظيمات الشريكة لها في العراق وسورية.[29]

وفي حين أنه قد يكون للبلدين مصالح اقتصادية وسياسية متعارضة في سنجار، فإنهما يتشاطران مصلحة مشتركة في منع قيام دولة كردية. ومن هنا، فإن كلا البلدين دعما قرار بغداد بإعادة فرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها بعد الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017.[30] وقد كانا حريصين على منع حكومة إقليم كردستان من إعلان الدولة ليس فقط في إقليم كردستان بل في المناطق المتنازع عليها التي تسيطر عليها حكومة الإقليم، بالنظر إلى أن حقول النفط الموجودة هناك، مثل تلك الموجودة في كركوك، من شأنها أن تجعل دولة كردية قابلة للحياة اقتصادياً.[31]

تعكس المعارضة المشتركة لكل من إيران وتركيا لانفصال الأكراد في العراق هواجس بشأن تطلعات كردية مشابهة في بلديهما. فإيران، حالها كحال تركيا، تسعى إلى قمع مثل تلك المشاعر داخلها، وقد هاجمت بشكل متكرر مجموعات انفصالية مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في قواعدهما في شمال العراق.[32] في حين تشاركت تركيا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن هذه العلاقة كانت محدودة جزئياً لأن أنقرة لا ترغب أن يبادل الحزب الديمقراطي الكردستاني الدعم التركي بمحاولة ناجحة للاستقلال. وفي حين أن تركيا بحاجة للحزب لمساعدتها في محاربة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بما في ذلك وحدات مقاومة سنجار التابعة له في القضاء، فإنها تسعى في أجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها للحد من قوة الحزب، وخصوصاً في كركوك.[33] على هذه الخلفية، تفترض تركيا أن قرب إيران من حزب العمال الكردستاني له حدود، اعتقاداً منها أن إيران ستتعاون مع الحزب لتأمين ممر بري إيراني يمر عبر العراق إلى سوريا، لكن لن تدعمه في تطوير نظام حكم ذاتي من شأنه أن يؤدي إلى استقلال الأكراد في أي من هذه الأماكن.[34]

يبدو أن المسؤولين الإيرانيين والأتراك على حد سواء متأكدون من أن الاحتكاك الطويل بشأن سنجار لن يخاطر في نشوء مواجهة مباشرة بين البلدين، بالنظر إلى تاريخهم الطويل في موازنة المصالح دون نشوب حرب بين البلدين، إلا أن مخاطر توسع الصراع في القضاء وحوله لا ينبغي إسقاطها من الحساب.[35] لقد حدث التصعيد في سنجار بين تركيا وشركاء إيران مثل حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار أصلاً، الأمر الذي يهدد بتحويل القضاء إلى ساحة لصراع أكبر. وباسم تقليص ما تسميه الأنشطة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، استهدفت تركيا كبار قادة وحدات مقاومة سنجار في الفوج 80 التابع للحشد.[36]

تقر تركيا بأنها لا تستطيع ببساطة المساواة بين وحدات مقاومة سنجار وحزب العمال الكردستاني، بالنظر إلى أن أفراد الوحدات قد يكونون انضموا إليها لأسباب مختلفة، سواء لحماية أنفسهم أو لكسب عيشهم، أو بسبب ضغوط حزب العمال الكردستاني.[37] كما أن وحدات مقاومة سنجار ليست نسخة عن وحدات حماية الشعب، التي هاجمت القوات التركية في الجيب الخاضع للسيطرة التركية في شمال شرق سورية وكذلك

---

[29] Sardar Aziz, Erwin van Veen and Engin Yüksel, "Turkish Intervention in Its Near Abroad: The Case of the Kurdistan Region of Iraq", Clingendael Institute, March 2022.

[30] انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 55، **النفط والحدود: كيفية تسوية الأزمة الكردية في العراق**، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 199، **ما بعد محاولة كردستان العراق التي تم إحباطها لتحقيق الاستقلال**، 27 آذار/مارس 2019.

[31] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 194، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.

[32] انظر، على سبيل المثال، "Iran's Guards target Kurdish rebels in Iraqi Kurdistan – report", Reuters, 9 September 2021.

[33] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي تركي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021. في كركوك، تستخدم تركيا علاقاتها بالمجموعات التركمانية والعربية المحلية لتحد من نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبذلك تمنع الإقليم الكردي من ضم هذا الجزء الغني بالنفط من المناطق المتنازع عليها.

[34] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي تركي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

[35] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أتراك وإيرانيين، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

[36] "In Iraq's Sinjar, Yazidi returns crawl to a halt amid fears of Turkish airstrikes", *The New Humanitarian*, 10 February 2022.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي تركي، بغداد، آذار/مارس 2022.

داخل تركيا. على العكس من ذلك، فإن وحدات مقاومة سنجار لم توجه مظالمها نحو تركيا بعد، ناهيك عن شن هجمات على الأصول التركية في العراق.[38] إلا أن تركيا زادت من استهدافها لقادة وحدات مقاومة سنجار، وخلال العملية قتلت مواطنين عراقيين، يحظى عدد منهم باحترام كبير محلياً بسبب قتالهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وبالتالي فإن المشاعر المناهضة لتركيا في سنجار في ازدياد.[39]

في الوقت نفسه، ثمة أدلة على أن تركيا حريصة على عدم استفزاز إيران في عملياتها ضد حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار. ففي سنجار، استهدفت أنقرة كوادر حزب العمال الكردستاني وقادة الفوج 80 وحسب. وتجنبت مجموعات الحشد الأخرى. وبهذه الطريقة، سعت تركيا إلى إرسال رسالة مفادها أنها لا تستهدف مؤسسة الحشد بحد ذاتها، بل أعضاء حزب العمال الكردستاني فيه وحسب. كما أحجمت تركيا عن إدانة معظم الهجمات على القوات التركية في العراق أو الرد عليها، بما في ذلك تلك التي شنت على قاعدة زليكان في بعشيقة شمال شرق الموصل. تشن هذه الهجمات خارج المنطقة التي تعتزم وحدات مقاومة سنجار العمل فيها ويبدو أنها ترتكب بشكل رئيسي من قبل فصائل "مقاومة" موالية لإيران ومرتبطة بالحشد.[40] يوحي الرد المنضبط لتركيا أنها تعتزم التعامل مع علاقتها بإيران بأقصى درجات العناية.

رغم ذلك، إذا استمرت الأمور على مسارها الحالي، من المرجح أن تواجه تركيا ردود فعل متنامية على أنشطتها في العراق. فمظالم مجموعات الحشد الموالية لإيران حيال تركيا تذهب أبعد بكثير من المشاكل في سنجار. وكما هو الحال مع الوجود العسكري الأميركي في العراق، فإنها تجادل بأن الوجود العسكري التركي شكل من أشكال الاحتلال وينبغي مقاومته على هذا الأساس.[41] وبالتالي، فإن مجموعات الحشد هي أول من يدين كل حملة جوية جديدة تشنها تركيا على حزب العمال الكردستاني في العراق. في شباط/فبراير 2021، أرسل الحشد ثلاثة ألوية إلى سنجار رداً على تهديدات تركية بالقيام بتوغل بري.[42] لقد استخدمت مجموعات "المقاومة" في الحشد الاضطرابات في سنجار بشكل فعال كغطاء لإخفاء مشاركتها في هجمات على قوات تركية في العراق. على سبيل المثال، أعلنت مجموعة باسم أحرار سنجار مسؤوليتها عن هجوم على قاعدة زليكان في أعقاب الحملة الجوية التي شنتها تركيا في شباط/فبراير 2022 ضد حزب العمال الكردستاني في قضائي سنجار ومخمور.[43] أنكرت المجموعات المسلحة الإيزيدية في سنجار أي مشاركة لها أو حتى وجود مجموعة بهذا الاسم.[44] لكن في حين أن الاسم لم يكن مألوفاً للمراقبين المحليين، فإن صياغة بيان التنظيم وشعاره يحتّمان استذكار مناسبات اعتمدت فيها فصائل "المقاومة" الشيعية الموالية لإيران على ما يسمى بمجموعات الواجهة لتبني هجمات على الولايات المتحدة أو على دول الخليج العربية في العراق، من أجل منح أنفسها إمكانية إنكار قابلة للتصديق.[45]

وهكذا فإنه حتى مع سعي تركيا للاحتفاظ بالتوازن مع شركاء إيران مثل حزب العمال الكردستاني في العراق، أثار التصعيد التركي ضد أهداف حزب العمال الكردستاني عدداً متنامياً من الهجمات على قاعدة زليكان.[46] كما أن مجموعات الحشد ضربت مصالح تركية أخرى، على سبيل المثال البنية التحتية لتصدير الطاقة التي تربط إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها بتركيا.[47] وهكذا فإن المواجهة في سنجار أصبحت جزءاً من منافسة أكبر بين إيران وتركيا في العراق.

---

[38] تحتفظ تركيا بنحو 40 قاعدة عسكرية وبؤر أصغر متقدمة في إقليم كردستان، يعود بعضها إلى تسعينيات القرن العشرين. كما أن تركيا تمتلك قاعدة زليكان قرب بعشيقة في المناطق المتنازع عليها، والتي أسستها في أواخر عام 2015.

[39] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سنجار وأعضاء في وحدات مقاومة سنجار، سنجار وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

[40] من الممكن أن يكون أفراد إيزيديون قاتلوا مع حزب العمال الكردستاني أو مجموعات من الحشد في العراق و/أو سورية جزءاً من خلايا تعمل تحت راية أحرار سنجار، بالنظر إلى أنها تستطيع ببساطة إخفاء تحركاتها داخل إقليم كردستان أكثر مما تستطيعه مجموعات شبه عسكرية عربية لا تتحدث الكردية. انظر، على سبيل المثال، Michael Knights, Hamdi Malik, Alex Almeida and Anwar al-Zamani, "Ahrar Sinjar: Fasail Employment of the Yezidi Community", Washington Institute for Near East Policy, 26 May 2022.

[41] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أفراد في الحشد، بغداد، شباط/فبراير وآذار/مارس 2022.

[42] Tahsin Qasim, "Three PMF brigades deployed to Sinjar to counter Turkish threats", *Rudaw*, 13 February 2021.

[43] "'Ahrar Sinjar' attacks a Turkish military camp in Iraq", *Shafaq News*, 3 February 2022.

[44] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين لوحدات مقاومة سنجار والحشد الإيزيدي، شباط/فبراير 2022.

[45] Michael Knights, Hamdi Malik and Crispin Smith, "Discordance in the Iran Threat Network in Iraq: Militia Competition and Rivalry", Washington Institute for Near East Policy, 21 October 2021.

[46] "Operation Inherent Resolve: Lead Inspector General Report to the United States Congress, 1 January to 31 March 2022", U.S. Department of Defense, 31 March 2022.

[47] انظر، على سبيل المثال، "Rocket attack misses Kurdistan refinery but raises security concerns", *Iraq Oil Report*, 7 April 2022؛ و "Attack hits near Kurdistan's export pipeline", *Iraq Oil Report*, 12 April 2022.

III. اتفاق سنجار

أ. الخلفية

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلن مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي اتفاق سنجار، الذي وقعته بغداد وأربيل قبل أسبوع، معتبراً إياه إنجازاً تاريخياً. وكان هذا الاتفاق بين السلطات الوطنية والمحلية مهماً فعلاً، خصوصاً لأنه أشار إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان قد أدار القضاء فعلياً بين عامي 2003 و2014، سيقبل بسلطة بغداد هناك، على الأقل إلى أن تتم تسوية مسألة المناطق المتنازع عليها في النهاية.

الاتفاق، الذي يتحاشى معالجة القضية المحورية المتمثلة في وضع سنجار، يضع ترتيباً إدارياً وأمنياً يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة لتيسير عودة النازحين. وظهر الاتفاق على خلفية ثلاث سنوات من المفاوضات بين بغداد وأربيل في أعقاب انتصارهما المشترك على تنظيم الدولة الإسلامية، وأيضاً بعد الحدث الحاسم المتمثل في استعادة القوات الاتحادية للسيطرة على المناطق المتنازع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017، من كركوك إلى الموصل وسنجار، الأمر الذي قوض جزءاً كبيراً من الترتيبات الإدارية والأمنية التي كانت حكومة إقليم كردستان قد وضعتها في هذه المناطق قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وتم التوصل إليه فقط لأنه سمح لحكومة إقليم كردستان بالعودة إلى سنجار بوصفها لاعباً سياسياً رئيسياً ووفر طريقة لمعالجة مطالب تركية بإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في القضاء.[48]

قامت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) والبعثات الدبلوماسية لبلدان مختلفة، إضافة إلى قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، بعدة محاولات بعد عام 2017 لتحقيق توافق بين بغداد وأربيل خدمة للمصالح المشتركة – على سبيل المثال لمعالجة سوء الحوكمة المحلية وتحسين التنسيق الأمني بين القوات الاتحادية والبشمركة، من أجل منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور في شمال العراق.[49] مقارنة بكركوك، التي كانت المحادثات التي يسرتها يونامي بشأنها عقيمة، فإن الطرفين اعتبرا سنجار، على حد تعبير مسؤول حكومي، "فاكهة دانية القطاف".[50]

أتى الاتفاق في نهاية شهرين من المفاوضات. وكان المسؤولون الأمنيون من الجانبين المفاوضين الرئيسيين وأيضاً الموقعين على الاتفاق. من جانب حكومة إقليم كردستان، كان المفاوض الرئيسي وزير داخلية الإقليم، ريبر أحمد. ومن جانب بغداد، ضم الفريق المفاوض مستشار الأمن الوطني، قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني، حميد الشطري، ونائب رئيس قيادة العمليات المشتركة – القيادة العسكرية المركزية لجميع قوات الأمن العراقية – عبد الأمير الشمري ورئيس هيئة الحشد، فالح الفياض. وكان المفاوضان الرئيسيان الأول والثاني يعملان كمسؤولي ارتباط مع جميع المؤسسات الحكومية. وعلى الهامش كان هناك مستشارون مدنيون لرئيس الوزراء والرئيس.[51]

ب. أحكام الاتفاق

يحدد نص الاتفاق (انظر الملحق ب) ثلاثة مجالات للتدخل وهي: الإدارة، وإدارة الأمن وإعادة الإعمار. وتقرر أن تقوم لجنة مكونة من ممثلين للحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بالإشراف على تنفيذ الاتفاق.

فيما يتعلق بالإدارة، يدعو الاتفاق أولاً إلى تعيين قائمقام. لم يعين مثل ذلك المسؤول في سنجار منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017، عندما غادر الحزب الديمقراطي الكردستاني المنطقة للمرة الثانية. وتقرر تشكيل لجنة مشتركة طبقاً للاتفاق، كما هو موصوف أدناه، تتمتع بسلطة تعيين قائمقام مستقل استناداً إلى تفاهم مشترك بين بغداد وأربيل وأيضاً إدارة محافظة نينوى في الموصل. وبعد تعيين القائمقام، تقوم اللجنة بملء شواغر المناصب الإدارية الرئيسية، مثل مدراء النواحي.

---

[48] حصلت مجموعة الأزمات على نسخة من الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2020. انظر الملحق ب لمراجعة النص الكامل.
[49] انظر، على سبيل المثال، تقرير مجموعة الأزمات، **إصلاح الوضع الأمني في كركوك**، مرجع سابق.
[50] الرهانات أعلى بكثير في كركوك، التي تقع فوق ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العراق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.
[51] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومستشارين حكوميين، بغداد، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

ويحدد الاتفاق عدة خطوات فيما يتعلق بإدارة الأمن. من بين أكثرها أهمية هو أنها تنقل المسؤولية عن السلامة العامة إلى الشرطة المحلية بالتنسيق مع مكتب مستشار الأمن الوطني وأجهزة المخابرات؛ وينص على وجوب انسحاب جميع القوات الأخرى من القضاء. بند آخر ينص على قيام وزارة الداخلية بتجنيد 2,500 عنصر في قوة الشرطة المحلية: 1,500 من بين الإيزيديين النازحين العائدين و1,000 من بين السكان الحاليين، بمن فيهم الإيزيديون والعرب السنة والأكراد. وتكون اللجنة المشتركة مسؤولة عن التدقيق الأمني في خلفيات المجندين الجدد لضمان عدم وجود عناصر لحزب العمال الكردستاني بينهم. في الواقع فإن الاتفاق يدعو إلى طرد حزب العمال الكردستاني من سنجار، إضافة إلى "إنهاء دور" الجهات المرتبطة به في المنطقة. ويكلف قيادة العمليات المشتركة، المسؤولة أمام رئيس الوزراء بوصفه القائد العام وتضم ممثلين لجميع قوات الأمن، بإنفاذ هذا البند.[52]

أخيراً، يتطلب الاتفاق قيام الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بتشكيل لجنة مشتركة بالتنسيق مع الحكومة المحلية في نينوى للإشراف على إعادة إعمار سنجار.

ج. استقبال الاتفاق

في البداية، حظي الاتفاق برد فعل إيجابي غالباً. فالولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي كانت مطلعة على المفاوضات، أشادت بنهايتها الناجحة. الأمر الحاسم هو أن تركيا منحت مباركتها بعد أن وافق الجانبان على شرطها بإخراج حزب العمال الكردستاني من سنجار.[53] أما الاستقبال المحلي فكان مختلطاً. فطيف واسع من الإيزيديين، بمن فيهم ناشطون غير منحازين سياسياً ومجموعات مناصرة، رحبوا بالاتفاق بحذر، معترفين بأن التفاهم بين بغداد وأربيل يشكل خطوة حاسمة في استعادة الاستقرار إلى القضاء.[54]

إلا أن الاستقبال سرعان ما تحول إلى استياء بعدما باتت الثغرات في الاتفاق واضحة. فهو لم يحدد دوراً للاعبين الدوليين بصفتهم ضامنين؛ كما أنه لم يشرك إيران، التي كان بوسعها أن تفرض نفوذها على شركائها المحليين لاحترام أحكام الاتفاق. فالدول الغربية وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق اعتبرت بغداد وأربيل الطرفين المعنيين بالتوصل إلى اتفاق. وبدعم هذه الأطراف للاتفاق، تجاهلت الديناميكيات القائمة على الأرض، خصوصاً عدم قدرة بغداد على فرض سلطتها الكاملة على مؤسسة أخرى تابعة للدولة، وهي الحشد، والتي ربما وافقت على الاتفاق رسمياً لكنها لم تعتزم دعمه. وكحال وحدات مقاومة سنجار، فإن بعض مجموعات الحشد الشيعية الرئيسية تجادل بأن الاتفاق منحاز ضدها.[55] مسؤول اتحادي قال إن بغداد وأربيل أخفقتا في تقدير مدى تجذر المجموعات المسلحة المحلية ومدى عمق التزام الحشد بحماية مصالحه في المنطقة.[56]

وسرعان ما أدى إهمال الاتفاق الصارخ لأكثر الديناميكيات الاجتماعية – السياسية حساسية إلى تلاشي الدعم المحلي له. نجم هذا النقص جزئياً عن حقيقة أن ممثلي المؤسسات الأمنية كانوا قد قادوا عملية صياغة الاتفاق. لكن من المرجح أن يكون السبب الأكثر أهمية هو إقصاء الممثلين المحليين عن المحادثات. رغم أن المسؤولين الاتحاديين استشاروا سكان سنجار خلال المحادثات، فإن أياً من الفريقين المتفاوضين لم يضم إيزيدياً أو أي ممثل آخر للمكونات الإثنية – الطائفية في سنجار. ولم يكن سكان سنجار يعلمون بالأحكام النهائية للاتفاق قبل إعلانها.[57] المستشارون الأمنيون المشاركون قالوا لاحقاً إنهم كانوا قد حذروا بهدوء بشأن غياب المشاركة المحلية، لكن دون جدوى.[58]

بالبناء على الانتقادات التي كان البعض قد أعلنها منذ البداية، عبّر السكان عن تشككهم في أن الاتفاق سيؤدي إلى تحسين الأوضاع في سنجار، وأشاروا إلى أنه كان مجرد محاولة لإرضاء بغداد وأربيل.[59] بعض المدنيين

---

[52] النص الحرفي للاتفاق يدعو إلى: "وضع حد لوجود حزب العمال الكردستاني في قضاء سنجار والمناطق المحيطة به. ولا يكون للتنظيم وأعضائه أي دور في المنطقة". انظر الملحق ب.

[53] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

[54] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع منظمات مناصرة إيزيدية، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

[55] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحشد، بغداد، آذار/مارس 2022.

[56] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021.

[57] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين سياسيين لسنجار وزعماء قبليين، سنجار وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

[58] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومستشارين حكوميين، بغداد، أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 2021 و شباط/فبراير 2022.

[59] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شخصيات في المجتمع المدني الإيزيدي وأعضاء في مجلس عشائر سنجار، أربيل وبغداد، شباط/فبراير وآذار/مارس 2022.

الإيزيديين، بمن فيهم نساء ونازحون، جادلوا بأن أهالي سنجار وحدهم حريصون على مصلحة سنجار. وعبروا عن خشيتهم من أن لا بغداد ولا أربيل ستمنعان ممارسة العنف ضدهم في المستقبل؛ وأنه يمكن لحكومة مركزية تشكل في المستقبل أن تحاول "تعريب" سنجار، ودعم مهاجرين عرب من الجنوب للاستقرار في المنطقة، كما فعل صدام حسين؛ أو يمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني أن يحاول "تكريد" القضاء إذا عادت قواته. وأكدوا على الحاجة لأن يكون أهل سنجار مسؤولين عن الأمن، ويستحسن أن يكون ذلك من خلال قوة رسمية محلية وليس من خلال ميليشيات متعددة، رغم أن البعض ما يزال يفضل الخيار الأخير على وجود قوات اتحادية أو مناطقية تأتي من خارج القضاء.[60]

وهكذا فإن كثيراً من الإيزيديين والعرب في سنجار، خصوصاً أولئك المتحالفين مع وحدات مقاومة سنجار رفضوا الاتفاق بقوة، قائلين إن المفاوضين لم يأخذوا آراء أهل سنجار بعين الاعتبار.[61] الحشد يدعم وحدات مقاومة سنجار في قيادة المقاومة للاتفاق، التي تمسكت بها الوحدات من خلال مظاهرات متكررة وهجمات متفرقة على القوات الاتحادية. وبعد أكثر من عام على الاتفاق، فإن كثيراً من الإيزيديين النازحين يقولون إنهم يشكّون في أن الاتفاق سينفذ بالكامل أبداً. والبعض يذهب إلى حد القول إن على الإيزيديين إعادة بناء حياتهم خارج وطنهم، لأن قضاء سنجار أصبح ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية.[62]

كما يحتوي الاتفاق على نقاط ضعف أخرى أيضاً. فمن جانب أربيل، لم يشمل الاتحاد الوطني الكردستاني، ثاني أكبر حزب في إقليم كردستان رغم أنه شريك ثانوي ضعيف جداً في حكومة إقليم كردستان. ولم تعتبر بغداد ولا أربيل مشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني ضرورية، بالنظر إلى أن سنجار يحاذي فقط الجزء الذي يهيمن عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني من إقليم كردستان.[63] لكن بفعلهما ذلك، فإنهما تجاهلتا القدرة المحتملة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على أن يكون وسيطاً مع حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار بفضل العلاقات الودية بين الأطراف الثلاثة. كما تجاهل الاتفاق الطرق التي كان من شأن التنافس السياسي في بغداد أن يعيق تنفيذ الاتفاق من خلالها، بالنظر إلى أن الحكومة العراقية هي نفسها خليط من المؤسسات، التي تقود كل منها مصالح فصائلية.[64] يترأس رئيس الوزراء الكاظمي حكومة مؤقتة ضعيفة منذ الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، والتي كان واضحاً منذ أيامها الأولى أنها على مسار تصادمي مع فصائل الحشد الخاضعة اسمياً فقط لسيطرة القائد العام.[65]

من المؤكد أن تقليص عدد الآراء الموجودة على طاولة المفاوضات ساعد في التمكن من التوصل إلى اتفاق، إلا أن إقصاء أولئك الذين سيشعرون بأكبر الأثر من الاتفاق، أي سكان سنجار، جعل تنفيذه صعباً جداً.

---

[60] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شخصيات من المجتمع المدني الإيزيدي ومع أعضاء في مجلس عشائر سنجار، أربيل وبغداد، شباط/فبراير وآذار/مارس 2022. انظر أيضاً "Mapping Needs of Yazidi Women in Sinjar and Displaced Communities", International Organization of Migration, 27 May 2021.

[61] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في وحدات مقاومة سنجار، وممثلين عن الإدارة الذاتية وقادة مجلس عشائر سنجار، سنجار وبغداد، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.

[62] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين إيزيديين، بغداد وأربيل، أيلول/سبتمبر 2021.

[63] كان من السهل استبعاد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بالنظر إلى الانقسامات العميقة في أوساط الحزب بعد وفاة زعيمه، جلال طالباني، الرئيس الأسبق للعراق، في عام 2017.

[64] كان بوسع الحكومة العراقية أن تقرر ماهية خطوطها الحمر وكيفية تنفيذ الاتفاق قبل توقيعه. لكن رئيس الوزراء ربما لم يرغب باتباع هذه المقاربة لأنه كان يعرف بأنه لن يحقق نجاحاً كبيراً مع مجموعات الحشد.

[65] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين، بغداد، أيلول/سبتمبر 2021. انظر أيضاً Sajad Jiyad, "Reconsidering the Security Sector in Sinjar and the Ninewa Plains", International Organisation of Migration, May 2021.

IV. إنجاح الاتفاق

رغم العيوب الموجودة في اتفاق سنجار، ما يزال من الممكن استعماله على نحو أفضل لاستعادة الاستقرار إلى سنجار. لكن ينبغي أن تتحرك الأطراف بسرعة لتنفيذ الأحكام الرئيسية بحيث يرى أهالي سنجار تقدماً ولا يفقدون الأمل بالاتفاق برمته. كما سيتعين عليهم تعزيز الحوار الذي كان مفقوداً خلال المفاوضات لتأمين مشاركة محلية أكبر في تنفيذه. وينبغي أن تكون المجالات الآتية أولويات قصوى.

آ. تعيين قائمقام

أولاً، ينبغي على الأطراف تعيين قائمقام. فقد أصبحت هذه القضية إحدى العقبات الكأداء أمام تنفيذ الاتفاق. قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني ثلاثة أسماء للوفد المفاوض عن بغداد، وتلقى موافقة مبدئية على واحد. ثم طلب مفاوضو بغداد 60 يوماً لاستشارة مختلف المؤسسات الحكومية، بما فيها الحشد، لتقييم المرشح. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يتلقَ جواباً نهائياً بعد. وقد طلب من بغداد بشكل متكرر تأكيد المرشح المؤقت، أو أحد المرشحين الآخرين، ويشتكي من أن الإهمال في الرد يعني أن بغداد لم تلتزم بجانبها من الاتفاق.[66] إلا أن الأطراف السنجارية تعد المرشحين المقترحين من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني منحازين، وهو أحد الأسباب التي قد تجعل بغداد تتردد في تعيين أحدهم، خشية رفض السكان المحليين لقائمقام بهذا الوصف. في نيسان/أبريل، حاول رئيس الوزراء الكاظمي إيجاد حل مؤقت بتعيين محافظ نينوى، نجم الجبوري، قائمقام مكلف لسنجار. اعترضت وحدات مقاومة سنجار وكذلك ناشطون إيزيدون غير منحازين مباشرة على التعيين ما أجبر بغداد على التراجع عن القرار بعد يوم فقط. من المعروف على نطاق واسع أن الجبوري صديق للحزب الديمقراطي الكردستاني ومقرب من الجيش العراقي، الذي خدم فيه قائداً برتبة رفيعة قبل استلام منصبه المدني.

في الوقت نفسه، تجاهلت أربيل دعوات من عدد من السنجاريين للسماح لهم بانتخاب قائمقام غير منحاز لأي من الأطراف – وفعلت بغداد الشيء نفسه.[67] ومن المرجح أن يستمروا في فعل ذلك، كما لاحظ مسؤول اتحادي، بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021.[68] فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بجميع المقاعد البرلمانية في سنجار لأن عدداً كبيراً من ناخبيه نازحون في إقليم كردستان، وعلى ذلك الأساس يدعي الحق بشغل أعلى منصب في القضاء بمرشحه.[69] رغم عدم رغبة بغداد في إغضاب أهالي سنجار بالموافقة على مرشح للحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنها لا ترغب أيضاً في تنفير لاعب قوي في البرلمان بالقبول بمطالب السنجاريين. والنتيجة هي بقاء سنجار دون قائمقام لمدة ثمانية عشر شهراً بعد توقيع الاتفاق.

ستستفيد بغداد وأربيل على حد سواء من عملية اختيار أكثر شفافية وشمولية، وتعتمد على موافقة السنجاريين. دون مثل تلك العملية، ستستمر سنجار في مقاومة تنفيذ الاتفاق، في حين سيظل الإداريون المرتبطون بالحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان – وهو وضع قائم لا يرضي أحداً. من أجل تسمية مرشح مقبول، ينبغي على بغداد وأربيل الاعتماد على وسطاء محليين، مثل مجلس عشائر سنجار، المقرب من وحدات مقاومة سنجار. ويضم المجلس عدداً من ممثلي المجتمع من أصحاب القدرات، وبعضهم كانوا أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني وعملوا في الإدارة المحلية. يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يشكلوا الجسور الضرورية بين الطرفين الرئيسيين المتعارضين، الإدارة الذاتية والحزب الديمقراطي الكردستاني، اللذين لا يتحدثان إلى بعضهما بعضاً في الوقت الراهن. ويمكن ليونامي تيسير هذه المحادثات بالتنسيق مع ممثلي الحكومة الاتحادية.

لكن على المدى الفوري، من المرجح أن يستمر المأزق المتعلق بتعيين القائمقام، بالنظر إلى تأخر تشكيل الحكومة في بغداد وعدم تمتع حكومة تصريف الأعمال برئاسة رئيس الوزراء الكاظمي بما يكفي من القدرة للقيام بمناورات سياسية حساسة. وبالنظر إلى أن سنجار بحاجة ماسة لإدارة مفوضة بالصلاحيات يمكنها

---

[66] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل، أيلول/سبتمبر 2021.

[67] "Mapping Needs of Yazidi Women in Sinjar and Displaced Communities"، مرجع سابق؛ و"بيان النخب والقادة الإيزيديين والمؤسسات الايزيدية بشأن 'اتفاق سنجار' بين بغداد و أربيل"، المنظمة الإيزيدية للتوثيق، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020. يقول بعض الفاعلين في المجتمع المدني الإيزيدي إن سنجار ينبغي أن تصبح محافظة لحمايتها من التنافس بين بغداد وأربيل، لكن يبدو أن هذه الفكرة لم تحظَ بالقبول. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع جهات فاعلة في المجتمع المدني الإيزيدي، أربيل، شباط/فبراير 2022؛ وعبر الهاتف، نيسان/أبريل 2022.

[68] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، شباط/فبراير 2022.

[69] نحو ثلثي السكان النازحين من سنجار يعيشون في إقليم كردستان، ومعظمهم في مخيمات تمكنوا من الوصول إلى مراكز الاقتراع فيها. رغم أن كثيرين مستاؤون من الحزب الديمقراطي الكردستاني لترك سنجار لينهبها تنظيم الدولة الإسلامية، فإن كثيرين يعتمدون الآن عليه في تلقي الرواتب أو سُبل العيش الأخرى، وهم مستعدون للتصويت لمرشحيه.

توفير الخدمات العامة، فإن ترتيباً مؤقتاً قد يكون أفضل خيار. يمكن لتعيين قائمقام مكلفاً أن يشكل حلاً مؤقتاً قابلاً للحياة. ولهذا الغرض، يتعين على الحكومة الاتحادية التشاور مع أربيل وقادة المجتمع المحلي في سنجار لتحديد مرشح مناسب. مثالياً، يستحسن أن يكون الشخص إيزيدياً غير منحاز من سنجار، لكن السنجاريين قد يقبلون أيضاً بقائد في الجيش العراقي، شريطة ألا يكون منحازاً.[70]

ب. تأمين القضاء

1. صراع بغداد للتمكن من فرض نفسها

تتمثل الأولوية الأخرى في الأمن؛ إذ إن أول متطلبات اتفاق سنجار بهذا الصدد، وهو تحويل الأمن إلى الأجهزة الاتحادية والشرطة المحلية، منفذ جزئياً وحسب. لدى أجهزة الأمن الوطني والمخابرات حالياً مكاتب في بلدة سنجار، وقد تولت الفرقة العشرون في الجيش تأمين المناطق الواقعة بين البلدات والقرى، في حين تسيّر شرطة الحدود دوريات على الحدود السورية. في هذه الأثناء، بدأ الجيش ببناء جدار اسمنتي على طول تلك الحدود. والفكرة ظاهرياً هي منع دخول مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، رغم أن الحاجز يخدم أيضاً هدفاً ثانياً يتمثل في فصل وحدات مقاومة سنجار في العراق عن وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني على الطرف الآخر.[71]

لكن السلطات الاتحادية بالكاد تحتكر استخدام القوة؛ إذ يظل المقر الرئيسي لوحدات مقاومة سنجار في خنصور خارج السيطرة الاتحادية، والعلاقة بين الجيش ووحدات مقاومة سنجار في باقي أنحاء القضاء متوترة.[72] على سبيل المثال، في 12 كانون الثاني/يناير، حاول أنصار وحدات مقاومة سنجار إقامة تمثال لقائد قتل في ضربة جوية تركية في عام 2020، لكن القوات الاتحادية لم تسمح لهم بذلك. ورداً على ذلك، هاجم أعضاء وحدات مقاومة سنجار نقطة تفتيش للجيش ومكتباً للأمن الوطني في بلدة سنجار.[73] لقد كانت مثل هذه المناوشات حدثاً متكرراً منذ عام على الأقل، خصوصاً حول بلدة سنجار وفي ناحية سنوني، حيث ينشط أفراد وحدات مقاومة سنجار والمتعاطفون معها. وقد منعت قوات الأمن أفراد الإدارة الذاتية الذين عينتهم وحدات مقاومة سنجار وحتى المدنيين الذين تعتقد أنهم متعاطفين مع الوحدات من المرور عبر نقاط تفتيش الجيش.[74]

في نيسان/أبريل وأيار/مايو، تضافر صراع بغداد لممارسة تفويضها في سنجار إضافة إلى جهود تركيا ضد حزب العمال الكردستاني لتصعيد التوترات، ما أفضى إلى العنف. بعد أن شنت تركيا عمليتها التي سمتها 'القفل المخلب' في 18 نيسان/أبريل، عزز الجيش العراقي مواقعه في سنجار عبر إقامة نقاط تفتيش قرب البلدات، خصوصاً سنوني. كما نشر المزيد من القوات على الحدود السورية. حدّت العملية التركية من حركة مقاتلي حزب العمال الكردستاني بين معاقله في شمال كردستان، بينما قلصت اندفاعة الجيش العراقي لتعزيز سلطته من جهود وحدات مقاومة سنجار للمحافظة على سيطرتها في جزء من القضاء. وحدات مقاومة سنجار تعتبر العمليتين محاولة منسقة من قبل أنقرة وبغداد لخنق حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار على حد سواء.[75]

وجرت صدامات ملحوظة في مطلع أيار/مايو. ففي 1 أيار/مايو، تناوش الجيش مع مقاتلي وحدات مقاومة سنجار على نقطة تفتيش في باب الشلو غرب جبل سنجار، حيث تبادل الطرفان إطلاق النار دون وقوع ضحايا. وفي اليوم التالي، اندلع القتال في قرية دوكوري شرق بلدة سنوني، حيث قاومت وحدات مقاومة سنجار إقامة نقطة تفتيش جديدة للجيش، ما دفع الجيش لاستدعاء تعزيزات. أطلق قناصة وحدات مقاومة

---

[70] ثمة سابقة في العراق لتعيين قادة عسكريين كإداريين مدنيين مكلفين. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2017، عندما فرضت بغداد السلطة الاتحادية في كركوك، عينت قائداً عسكرياً في منصب المحافظ. والمحافظ الحالي لمحافظة نينوى هو أيضاً قائد سابق في الجيش العراقي.

[71] "Iraq building Syria wall to keep out ISIS fighters", *Asharq al-Awsat*, 28 March 2022. انظر أيضاً Fehim Tastekin, "Is Turkey behind border wall, Iraqi deployment in Sinjar?", *Al-Monitor*, 3 May 2022.

[72] ملاحظات لمجموعة الأزمات، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.

[73] عدنان رشيد، "بسبب تمثال.. تشنج بين الجيش العراقي ووحدات مقاومة سنجار"، روداو، 13 كانون الثاني/يناير 2022.

[74] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في وحدات مقاومة سنجار وضابط استخبارات حكومي، آذار/مارس 2022.

[75] Amberin Zaman, "Yazidi militia says Iraqi army attacks linked to Turkey's anti-PKK campaign", *Al-Monitor*, 4 May 2022.

سنجار النار على الجنود من بيت يستخدم كمدرسة كانوا قد لجؤوا إليه، ورد الجيش بإحضار الفرقة التاسعة المدرعة التي قصفت دباباتها البناء، ما أوقع ثلاثة قتلى على الأقل في صفوف وحدات مقاومة سنجار.[76]

انتشر التصعيد في سنوني وحولها إلى المناطق السكنية، ما دفع إلى أكبر موجة نزوح من سنجار منذ هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014. غادرت نحو 1,000 أسرة المنطقة إلى إقليم كردستان، وهرب عدد أصغر إلى جبل سنجار، ومنذ ذلك الحين دعت الأسر في سنجار إضافة إلى ناشطين إيزيديين إلى انسحاب القوات الخارجية، وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى الشرطة المحلية وأجهزة المخابرات الوطنية. كما طالبوا أيضاً بأن تقتصر واجبات الجيش على تسيير الدوريات على حدود القضاء، وهو ما كان بعض السكان قد فعلوه حتى قبل تصعيد نيسان/أبريل – أيار/مايو.[77]

في حين لم تحدث صدامات جديدة منذ 2 أيار/مايو، فإن الوضع يبقى متوتراً ويخشى السكان من حدوث مزيد من التصعيد، رغم جهود تبذلها الأطراف لتهدئة الخواطر. لقد سعى الحشد، الذي لم يتدخل لصالح أي من الطرفين خلال الصدامات، للتوسط بين الجيش ووحدات مقاومة سنجار. وحتى الآن، لم يوافق الجيش على مطلب الوحدات بأن يديرا نقاط التفتيش بشكل مشترك. في هذه الأثناء، زار زعماء عشائر سنجار بغداد لمناقشة سبل تحقيق الاستقرار في المنطقة.[78]

إضافة إلى خلق وضع قابل بشدة للانفجار، فإن أحداث أواخر نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو من شأنها أن تقوض اتفاق سنجار بشكل كامل. إذا استمر الجيش في حملته النشطة ضد وحدات مقاومة سنجار، فإنه يخاطر بتحويل المجموعة إلى خصم دائم ينشر تكتيكات التمرد المسلح ضد الجيش بمساعدة حزب العمال الكردستاني. علاوة على ذلك، فإن الممارسات ثقيلة الوطأة التي استعملها الجيش تسببت بالاستياء والخوف بين السكان، خصوصاً في أماكن مثل سنوني، التي كانت الأكثر تأثراً بأحداث العنف الأخيرة. قبل حدوث مواجهات جديدة مع وحدات مقاومة سنجار والسيطرة على نقاط التفتيش القائمة أو إقامة نقاط تفتيش جديدة، يتعين على الجيش إجراء حوار مع المجموعة في محاولة لتفكيك أنشطة الصراع. في هذه الأثناء، يتعين على وحدات مقاومة سنجار، التي التزمت بأن تكون تحت سلطة الدولة، الإحجام عن مهاجمة الجيش.

إذا فرضت بغداد سلطتها على سنجار، يجب أن تكسب ثقة السكان من خلال منع القتال في المناطق السكنية على الأقل. ولفعل ذلك، يجب أن تحصل على احتكار لاستخدام القوة تفتقر إليه الآن. ويتوجب على اللجنة المشتركة تشكيل قوة الشرطة المحلية التي ينص عليها اتفاق 2020 والتحرك قُدماً في دمج جميع المجموعات المسلحة المحلية في قوات الأمن التابعة للدولة. ومع تحقيق تواصل أفضل مع المجموعات المسلحة المحلية والسنجاريين العاديين، ينبغي أن تكون قادرة على التصدي لهذه المهام، لكن كما نناقش أدناه يمكنها أيضاً الاستعانة ببعض المساعدة الخارجية.

2. تأسيس قوة الشرطة المحلية

لقد بدأت الشرطة المشتركة للتو بتسجيل عناصر قوة الشرطة المحلية والتدقيق الأمني بخلفياتهم. إذ ينص اتفاق تشرين الأول/أكتوبر 2020 على وجود قوة يبلغ عددها الإجمالي 2,500، من بينها 1,500 مكان محجوزة للإيزيديين النازحين العائدين إلى سنجار والمقيمين الآن في إقليم كردستان و1,000 للسكان الحاليين. ويتمثل التحدي في بناء قوة شرطة تمثل جميع أولئك الذين يعيشون في سنجار أو – كما ينص الاتفاق – سيعودون إلى هناك قريباً عندما تسمح الظروف. ينبغي أن تعمل اللجنة المشتركة بشكل خاص لطمأنة السكان الحاليين، وكذلك النازحين، بأن قوة الشرطة المحلية المستقبلية سيتم اختيار أفرادها من جميع المكونات في سنجار. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تدعو ممثلين مدنيين من الإدارة الرسمية وكذلك من الإدارة الذاتية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وزعماء العشائر، للانضمام إلى الإشراف على عملية تشكيل قوة شرطة جديدة.

---

[76] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في الجيش وعضو في وحدات مقاومة سنجار، 8 أيار/مايو 2022. كما سقط للجيش ثلاث ضحايا وعدة إصابات أخرى. وادعى ضابط استخبارات أن اثنين من قتلى وحدات مقاومة سنجار كانوا أعضاء في حزب العمال الكردستاني من سورية وتركيا، وهو ادعاء أنكرته الوحدات. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط استخبارات، 6 أيار/مايو 2022.

[77] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان وناشطين من سنجار، أيار/مايو 2022. انظر أيضاً Osama Gharizi, "Struggle for Sinjar: Iraqis' views on security in the disputed district", U.S. Institute of Peace, 5 April 2021.

[78] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، 9 أيار/مايو 2022.

ويتطلب تحقيق التوازن بين الجنسين اهتماماً مركزاً. فبعض النساء الإيزيديات والمجموعات التي تدافع عن حقوق النساء تلاحظ أن الاتفاق لا يحتوي بنداً ينص على تعيين النساء في قوة الشرطة.[79] يؤدي غياب تمثيل النساء في المؤسسات الأمنية العراقية إلى مشاكل أوسع للسكان، جزئياً لأن الكثير من النساء يشعرن بعدم الارتياح لطلب المساعدة من عناصر الشرطة الذكور.[80] تكتسب مساعدة النساء على الوصول إلى الخدمات الأمنية أهمية خاصة في سنجار، حيث واجهت آلاف النساء الإيزيديات صدمة الاسترقاق والانتهاك في أعقاب اختطافهن من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، الذي كان بعض أتباعه من العرب المحليين. وقد يساعد إحداث حصة للنساء المجندات في وحدة مجتمعية تكون مسؤولة أمام الشرطة المحلية على إقناع النساء النازحات بالعودة.[81]

وتطرح وحدات مقاومة سنجار جملة من التحديات الشائكة الخاصة بها والتي تتطلب إدارة حذرة. فهي تعترض على تخصيص العدد الأكبر من الشواغر للإيزيديين النازحين، حيث تشك في أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعبر نفوذه في المخيمات التي يعيش فيها هؤلاء الناس الآن، سيكون قادراً على كسب اليد العليا في الإدارة الأمنية في سنجار. إلا أن نسبة النازحين إلى السكان الحاليين، وهي سبعة إلى ثلاثة، تبرر مثل هذه القسمة.[82] من غير المفاجئ أن وحدات مقاومة سنجار تجد متطلب التدقيق الأمني في خلفيات العناصر بغيضاً بشكل خاص، لأنه يمكن أن يطبق بحيث يستبعد تلقائياً أي شخص هو عضو فعلي أو مشتبه بعضويته في وحدات مقاومة سنجار.[83] في هذه الأثناء، سعت وحدات مقاومة سنجار إلى ملء حصة السكان الحاليين في مناصب الشرطة بالموالين لها، بما في ذلك أشخاص لم يكونوا منضوين أصلاً تحت قيادتها، لتوفير فرص عمل والاحتفاظ في الوقت نفسه بقوة مسلحة خاصة بها.[84] من شأن هذه الممارسة أن تشكل عقبة أمام حل هذه القوات في المستقبل، بالنظر إلى أن قوات أخرى، بما فيها تلك المرتبطة بالحشد والحزب الديمقراطي الكردستاني، من المرجح أن تحتفظ بأعضاء خارج قوة الشرطة المحلية للسبب نفسه في غياب البدائل، كما نشير أدناه.

3. البند الأكثر إشكالية

البند الأكثر إشكالية في اتفاق عام 2020 يدعو إلى طرد حزب العمال الكردستاني و"إنهاء دور" أعضائه. وقد كان من المستحيل حتى الآن تنفيذ هذا البند، بين أشياء أخرى لأنه لم يتم التفاوض عليه مباشرة من قبل جميع اللاعبين الرئيسيين، ولأنه يشير بشكل غير مباشر إلى حل وحدات مقاومة سنجار ولأنه لا يوفر لأفرادها بديلاً قابلاً للحياة. رفضت بغداد في البداية استعمال القوة ضد حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار، واكتفت بانسحاب غير كامل جرى بعد توقيع الاتفاق بوقت قصير. سحب حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار مقاتليهما من القضاء ومراكز النواحي، وأنزلا أعلامهما هناك، لكنهما احتفظا بقواعدهما على جبل سنجار وفي خنصور.[85]

لكن كما أظهرت الصدامات والقتال في نيسان/أبريل – أيار/مايو فإن هذا الترتيب غير مستقر. فقد نجم عن وجود حزب العمال الكردستاني تدخل تركي وبالمقابل دفع بغداد لاتخاذ مبادرتها الخاصة بها ضد التنظيم (لإبقاء أنقرة بعيدة) وفرض سلطتها على وحدات مقاومة سنجار (من أجل تعزيز قبضتها على الأمن المحلي). لكن وفي حين أن بغداد محقة في امتلاك أمن سنجار، فإنها لا تستطيع فعل ذلك بفعالية إذا ظلت تتصرف بطريقة تحوّل الكثير من السكان ضدها.

ومن غير المرجح تحقيق المزيد من التقدم ما لم تفك اللجنة المشتركة ارتباط مختلف الجهات الفاعلة من دون الدولة مع بعضها بعضاً، بشكل رئيسي بفصل حزب العمال الكردستاني عن وحدات مقاومة سنجار. وهكذا،

---

79 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نساء إيزيديات وممثلين عن منظمات غير حكومية، أربيل ودهوك، شباط/فبراير 2022.

80 "Mapping Needs of Yazidi Women in Sinjar and Displaced Communities"، مرجع سابق.

81 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطات إيزيديات وموظفات في منظمات غير حكومية يعملن مع ضحايا تنظيم الدولة الإيزيديات، أربيل، شباط/فبراير 2022.

82 انظر الملحق ب للمزيد من التفاصيل.

83 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في وحدات مقاومة سنجار، بغداد، شباط/فبراير 2022. كما اشتكى من أنه في بضع مناسبات عندما كانوا متوجهين هو وزملاؤه إلى بغداد كجزء من وفد رسمي للاجتماع مع مسؤولين حكوميين، كان الجيش يوقفهم على الطريق. وفي إحدى المرات، كان عليهم العودة والمحاولة مرة أخرى في اليوم التالي؛ وفي مرة أخرى، حلت مكالمة هاتفية مع مسؤول رفيع في بغداد المشكلة.

84 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي، بغداد، آذار/مارس 2022. تواجه الحكومة تحدياً في تفكيك قوة الأمن الداخلية (أسايش) التابعة لوحدات مقاومة سنجار وإدماج نحو 700 من أعضائها. حتى الآن، لم توافق الوحدات على اتخاذ هذه الخطوة مشيرة إلى مخاوف من أن السكان المتعاطفين مع الوحدات سيكونون في خطر إذا توقفت هذه القوة عن الوجود.

85 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.

ينبغي على بغداد محاولة إقناع أربيل وأنقرة بأن وحدات مقاومة سنجار ينبغي التعامل معها بوصفها مجموعة مسلحة عراقية أخرى، وليس كـ "تنظيم إرهابي". ولتحقيق هذه الغاية، ستحتاج بغداد، بالطبع، إلى الضغط على وحدات مقاومة سنجار من أجل منع نشاط حزب العمال الكردستاني في العراق.

ومن ثم ينبغي على اللجنة المشتركة وضع مسار لحل القوات وإعادة إدماجها بالنسبة لوحدات مقاومة سنجار وغيرها من المجموعات المسلحة المحلية الأخرى العاملة تحت مظلة الحشد، وأيضاً خارجه، مثل قوة قاسم شاشو، ووضعها تحت إشراف وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. وسيكون ذلك صعب التحقيق، إذ ليس هناك سابقة لجهود حل قوات بهذا الحجم في أي مكان في العراق. رغم ذلك، سيكون من الضروري القيام بمحاولة، لأنه في غياب مثل هذا الخيار، فإن بعض القواعد العسكرية لوحدات مقاومة سنجار ستبقى خارج نطاق وصول القوات الاتحادية، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في المزيد من الضربات الجوية التركية وإقناع النازحين بعدم العودة.

وفي حين أن الاتفاق ينص فقط على قوة شرطة محلية عدد أفرادها 2,500، فإن المجموعات المسلحة المختلفة معاً يبلغ عددها نحو 7,000 مقاتل إضافي.[86] ينبغي على الحكومة وضع خطة بعيدة المدى لإدماج أولئك المقاتلين الذين لا تستطيع تعيينهم في الشرطة المحلية لتعيينهم في قوات الأمن العاملة تحت مظلة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. رغم أن الجيش والشرطة الاتحادية يرسلان أفرادهما للخدمة بعيداً عن مناطقهم الأصلية، يمكن للحكومة أن تستثني السنجاريين الذين يفضلون البقاء في قضائهم.

من أجل تسوية الوضع الأمني بشكل يرضي جميع الأطراف، قد تحتاج بغداد إلى الاستعانة بمحكمين من الخارج. فكثير من السنجاريين، سواء من السكان الحاليين أو النازحين، عبروا عن خيبة أمل عميقة بقدرة الدولة العراقية على توفير الأمن بشكل منفصل عن المصالح الحزبية.[87] لقد دعا رؤساء منظمات المجتمع المدني الأمم المتحدة لتوفير قوة حفظ سلام دولية بدلاً من ذلك.[88] وفي حين لم تلقَ هذه التوسلات استجابة، فإن دولاً غربية مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا وفرنسا، التي لديها مخاوف بشأن مستقبل سنجار يمكن أن ترمي بثقلها وراء نسخة مصغرة من الفكرة. يمكن أن تدعو هذه الدول إلى رقابة مدنية دولية على العمل الجاري لتنفيذ البنود الأمنية في الاتفاق. ويمكن للمشاركة الدولية أن تبدأ بالمساعدة على تأسيس قوة الشرطة المحلية ومن ثم الاستمرار في دعم الجهود لإدماج مقاتلين إضافيين في الوحدات تحت إشراف وزارتي الداخلية والدفاع.

تلعب يونامي مثل هذا الدور بشكل غير مباشر، لكن يمكن تعزيز دورها. فمن شأن إضفاء سمة رسمية على الإشراف المدني بدعم من مراقبين دوليين أن يوفر لهذا الجهد درجة أكبر من الشفافية والشرعية. على سبيل المثال، يمكن ليونامي أن تؤسس مكتباً فرعياً في مدينة سنجار وتزويده بموظفين يعملون كمراقبين ومستشارين للشرطة لتوفير الخبرة التقنية للعملية الموصوفة أعلاه.

ج. التحرك قدماً لإعادة الإعمار بمدخلات من المجتمع المحلي

في حين يكلف الاتفاق اللجنة المشتركة لإعادة الإعمار، فإنه لا يحدد جدولاً زمنياً لهذا العمل أو يوفر المال لإنجازه.[89] كما هو الحال مع أحكام أخرى، يمكن لبغداد أن تتولى زمام القيادة في تمكين السكان من إعادة بناء أحيائهم. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن تساعد في تقييم مشاريع إعادة البناء والإشراف على إكمالها. لكن سيترتب على الحكومة المركزية أولاً أن تخصص موازنة لإعادة الإعمار. ومن المرجح أن يتم تأخير هذه الخطوة، بالنظر إلى أن القانون العراقي يمنع حكومة تصريف الأعمال من تقديم موازنة إلى البرلمان.

علاوة على ذلك، حتى بعد أن تخصص بغداد الأموال، فإن الكثير من السنجاريين سيتشككون في أن الأموال ستعود بالفائدة عليهم، لأن اللجنة المشتركة تضم فقط مسؤولين من بغداد وأربيل. وفي غياب إدارة محلية تضطلع بمهام اللجنة المشتركة وتتولى عملية إعادة الإعمار، يجب على بغداد أن تضمن ضم الممثلين المحليين إلى مداولات اللجنة.

---

[86] يستند هذا الرقم إلى مقابلات مجموعة الأزمات مع قادة للمجموعات المسلحة في سنجار، أيلول/سبتمبر 2021.
[87] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سنجار ونازحين سنجاريين، سنجار، أربيل ودهوك، أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022.
[88] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط مجتمع مدني، آذار/مارس 2022.
[89] انظر الملحق ب.

V. الخلاصة

حوّلت أحداث وقعت خارج سنجار القضاء من منطقة هامشية إلى جائزة استراتيجية قيّمة. وصل تنظيم الدولة الإسلامية إليها في آب/أغسطس 2014 لربط الموصل بالرقة في محاولة منه لإنشاء خلافة تمتد على مساحة سورية والعراق. وتسببت معاملته الوحشية للسكان الإيزيديين المحليين في استحضار المساعدة الخارجية للإيزيديين – بعد أن فات الأوان بالنسبة للكثيرين منهم، الذين إما قتلوا أو استعبدوا. وتمكن حزب العمال الكردستاني من استغلال الفراغ في السلطة بعد عام 2011 في شمال سورية لتوسيع نفوذه هناك، وبشكل متزايد على حساب تنظيم الدولة الإسلامية، وأيضاً على حساب الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفّر انسحاب هذا الأخير من سنجار فرصة ذهبية لحزب العمال الكردستاني في القضاء ولاحقاً لمجموعات الحشد شبه العسكرية المدعومة إيرانياً. لكن حزب العمال الكردستاني لحقت به عدوته تركيا التي عوضت عن ضعف الحزب الديمقراطي الكردستاني بضربات جوية متكررة على حزب العمال الكردستاني وذراعه الإيزيدية المحلية وحدات مقاومة سنجار. وسط كل هذه الفوضى، فإن السكان الذين لم يهربوا سابقاً تركوا دون خدمات أساسية أو إعادة إعمار. والنازحون يحجمون عن العودة من المخيمات الموجودة في إقليم كردستان.

كان يمكن لاتفاق سنجار الذي وُقّع في تشرين الأول/أكتوبر 2020 أن يوفر سبيلاً لتخفيف حدة التوترات في القضاء، وتحقيق الاستقرار فيه وإطلاق جهود إعادة الإعمار، وأن يحفز عودة السكان النازحين وإعادة إحياء المنطقة. لكن بإقصاء أطراف رئيسية فاعلة على الأرض، فإن بغداد وأربيل حولتا الاتفاق إلى مجرد حبر على ورق، خصوصاً فيما يتعلق بالحوكمة والأمن.

ويتمثل علاج ذلك في التزام بغداد وأربيل بالاتفاق الذي وافقتا عليه – تعيين قائمقام، إذا لزم الأمر بصفة مكلف، وتفكيك الروابط بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية وتوفير فرص الاندماج بالنسبة للمجموعات المحلية كجزء من تأمين القضاء، والشروع في عملية إعادة الإعمار – والعمل في الوقت نفسه على اجتذاب اللاعبين المحليين الذين تم إقصاؤهم إلى مفاوضات جديدة بشأن تنفيذ الاتفاق كاملاً. ستكون تلك مهمة صعبة، لكن ترك الوضع في سنجار كما هو – أي قضاء يمكن فيه لتلاشي قوة الدولة أن يغذي صراع قوى بين تركيا وإيران ووكلاء وحلفاء كل منهما – سيتسبب ببساطة بالمزيد من العنف والنزوح. وبعد كل ما عاناه سكان سنجار خلال العقد الماضي، فإن مثل ذلك المستقبل هو آخر ما يتمناه أي شخص لهم.

بغداد/بروكسل، 31 أيار/مايو 2022

الملحق ب: نص اتفاق سنجار

اتفاق إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجار

لأجل إعادة الأمن والاستقرار ولتطبيع الأوضاع في قضاء سنجار وانسجاماً مع المبادئ الدستورية والقانونية ولمعالجة معاناة أهالي سنجار تمهيداً لعودة النازحين وتنظيم الإطار الإداري والأمني في القضاء اتفقت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لاستثمار الدعم الدولي لبناء الاستقرار والإعمار، على ما يلي:

1. **المحور الإداري:**

أ. اختيار قائممقام جديد للقضاء يتمتع بالاستقلالية والمهنية والنزاهة والمقبولية ضمن الآليات الدستورية والقانونية.

ب. يتم النظر بالمواقع الإدارية الأخرى من قبل اللجنة المشتركة المشكلة من الطرفين بعد تسمية منصب القائممقام على أن يراعى في ذلك مبادئ المهنية والنزاهة والتركيبة الاجتماعية للقضاء.

2. **المحور الأمني:**

أ. تتولى الشرطة المحلية وجهازي الأمن الوطني والمخابرات حصراً مسؤولية الأمن في داخل القضاء ويتم إبعاد جميع التشكيلات المسلحة الأخرى خارج حدود قضاء سنجار.

ب. تعزيز الأمن في القضاء من خلال تعيين (2500) عنصر ضمن قوى الأمن الداخلي في سنجار مع ضمان إشراك عادل للنازحين في المخيمات من أهالي القضاء.

ج. إنهاء تواجد منظمة حزب العمال الكوردستاني الـ (PKK) من قضاء سنجار والمناطق المحيطة بها وأن لا يكون للمنظمة وتوابعها أي دور في المنطقة.

3. **محور إعادة الإعمار:**

تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان لإعادة إعمار القضاء بالتنسيق مع الإدارة المحلية في محافظة نينوى ويتم تحديد مستواها وتفاصيل مهامها من قبل رئيس مجلس الوزراء الاتحادي ورئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان.

4. لغرض متابعة ما ورد في المحورين الإداري والأمني أعلاه يتم تشكيل لجنة ميدانية مشتركة من الجهات المعنية من الطرفين لمتابعة تنفيذ سير ما جاء في الاتفاق.

ممثل حكومة إقليم كوردستان
ريبر أحمد خالد
وزير الداخلية
2020/10/1

ممثل الحكومة الاتحادية
حميد رشيد فليح
وكيل رئيس جهاز الأمن الوطني
2020/10/1

ملحق الاتفاق

جدول متابعة تنفيذ اتفاق إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجار

ت	المهمة	جهات التنفيذ	الملاحظات
1	اختيار قائممقام جديد	0 اللجنة المشتركة 0 محافظ نينوى	وفق السياقات القانونية والدستورية
2	النظر بالمواقع الإدارية الأخرى في قضاء سنجار	0 اللجنة المشتركة 0 محافظ نينوى 0 القائممقام	وفق السياقات القانونية والدستورية
3	مسؤولية الأمن داخل قضاء سنجار	0 مديرية شرطة سنجار 0 جهاز الأمن الوطني 0 جهاز المخابرات الوطني 0 بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في إقليم كوردستان	
4	إبعاد جميع التشكيلات المسلحة والمجاميع غير القانونية خارج حدود قضاء سنجار	0 قيادة العمليات المشتركة 0 هيئة الحشد الشعبي	
5	تعيين 2500 عنصر ضمن قوى الأمن الداخلي في سنجار بالتنسيق مع حكومة إقليم كوردستان	0 مكتب رئيس الوزراء الاتحادي 0 وزارة الداخلية الاتحادية	(1000) عنصر من أهالي سنجار و (1500) من النازحين في المخيمات من أهالي القضاء
6	التدقيق الأمني للمرشحين للتعيين في الفقرة (5)	0 اللجنة المشتركة	عدم شمول عناصر الـ (PKK) وتشكيلاتها
7	إنهاء تواجد منظمة حزب العمال الكوردستاني الـ (PKK) من قضاء سنجار والمناطق المحيطة بها وأن لا يكون للمنظمة أو توابعها أي دور بالمنطقة	0 قيادة العمليات المشتركة	
8	تشكيل لجنة ميدانية مشتركة لغرض متابعة تنفيذ ما ورد في المحورين الإداري والأمني	0 اللجنة المشتركة	ممثلي الأجهزة الأمنية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم
9	تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان لإعادة إعمار قضاء سنجار بالتنسيق مع الإدارة المحلية في محافظة نينوى	0 مكتب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي 0 مكتب رئيس مجلس وزراء الإقليم	

ممثل حكومة إقليم كوردستان
ريبر أحمد خالد
وزير الداخلية
2020/10/1

ممثل الحكومة الاتحادية
حميد رشيد فليح
وكيل رئيس جهاز الأمن الوطني
2020/10/1

الملحق ج: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات تقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين، والإقليميين والوطنيين. كما تنشر مجموعة الأزمات *كراييسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 80 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، ووزيرة خارجية الأرجنتين ورئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة السابقة، سوزانا مالكورا.

عُيّنت كمفورت إيرو رئيسة ومديرة تنفيذية لمجموعة الأزمات في كانون الأول/ديسمبر 2021. انضمت إيرو إلى مجموعة الأزمات أولاً مديرة لمشروع غرب أفريقيا في عام 2001 ومن ثم رُقيّت لتصبح مديرة لبرنامج أفريقيا ونائبة رئيس مؤقتة. بين الفترتين اللتين عملت فيهما في مجموعة الأزمات، عملت في المركز الدولي للعدالة الانتقالية ولصالح الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا."

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكييف، ومانيلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والمؤسسات والموارد الخاصة. أما الأفكار، والآراء والتعليقات فتعود لها ولا تمثل أو تعكس وجهات نظر أي من المانحين. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الدفاع الوطني الكندية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، وزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، الإمارات العربية المتحدة (وزارة الخارجية والتعاون الدولي وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وزارة الخارجية والكومونولث والتنمية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، مؤسسة فورد، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماكآرثر، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، وشتيفتونغ ميركاتور، وصندوق ويلسبرينغ الإنساني.

أيار/مايو 2022

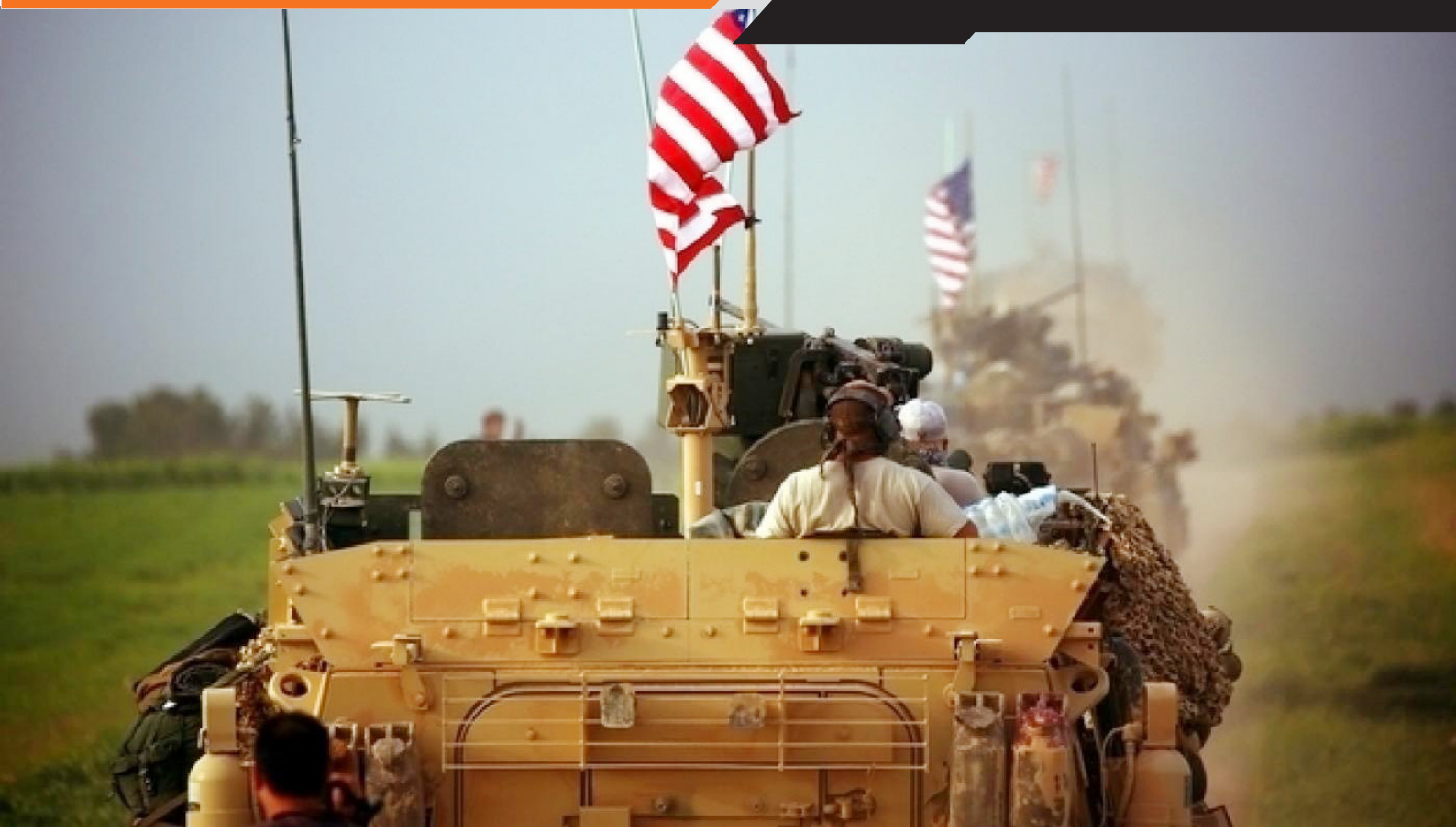

العملية العسكرية التركية... تصطدم برفض امريكي . روسي

لم تتوقف حملة التصريحات التركية حول عملية عسكرية محتملة تستهدف مواقع ميليشيا «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) – ذات الغالبية الكردية – في شمال سوريا منذ أول إعلان للرئيس رجب طيب إردوغان يوم ٢٣ مايو (أيار) الماضي، أن بلاده ستشن قريباً عمليات عسكرية جديدة على حدودها الجنوبية لإنشاء «مناطق آمنة» بعمق ٣٠ كيلومتراً لمكافحة التهديدات الإرهابية من هذه المناطق. في البداية حدد إردوغان نطاقاً مكانياً واسعاً للعملية على حدود تركيا الجنوبية، لكنه لم يحدد لها نطاقاً زمنياً حتى الآن. إذ تكلم عن «عمليات» تمتد في مناطق سيطرة «قسد» (تناقصت رقعتها لاحقاً)، التي تغلب على عديدها ميليشيا «وحدات حماية الشعب الكردية». غير أنه، في حين ترى واشنطن في «قسد» حليفها الأوثق في «الحرب» على تنظيم «داعش» الإرهابي، تعتبرها أنقرة

تنظيماً إرهابياً يشكل امتداداً لحزب «العمال الكردستاني»

التصريحات الأخيرة للرئيس التركي رجب طيب إردوغان وأركان حكومته، ولا سيما وزيري الخارجية مولود جاويش أوغلو والدفاع خلوصي أكار، ضيقت رقعة العملية المهدد بها في الشمال الحدودي السوري؛ إذ قال إردوغان، قبل أيام إنها ستركز على المنطقة المحيطة بمدينتي منبج وتل رفعت، وهما مدينتان تشكلان عقدة اتصال بين «قسد» في المناطق الواقعة على جانبي نهر الفرات غرباً وشرقاً، وتوجد فيهما قوات روسية إلى جانب مسلحي «قسد» والنظام السوري.

عمليات عسكرية ثلاث نفذتها تركيا من قبل، هما اثنتان في غرب الفرات، عرفت الأولى بـ«درع الفرات» عام ٢٠١٦ في حلب، والثانية بـ«غصن الزيتون» ٢٠١٨ في عفرين، أما الثالثة «نبع السلام» فقد نُفّذت في شرق الفرات، التي أطلقت في ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩، بيد أنها أوقفت خلال بضعة أيام بعد تدخل الولايات المتحدة وروسيا وتوقيع تفاهمين يقضيان بتأمين انسحاب «وحدات حماية الشعب» الكردية إلى مسافة تتراوح بين ٥ كلم و٣٠ كلم جنوبي الحدود التركية. وهذا، مع العلم أن أنقرة لا تحدد مواعيد لعملياتها، بل يقول إردوغان دائماً، إننا «سنأتيهم بين ليلة وضحاها».

الرئيس التركي قال السبت الماضي أمام تجمع من نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم في إحدى ضواحي العاصمة أنقرة، إن بلاده تواصل «بعناية» الأعمال المتعلقة باستكمال الخط الأمني على حدودها الجنوبية، عبر عمليات جديدة في شمال سوريا. وأضاف «لقد مزّقنا الممر الإرهابي المُراد تشكيله على حدودنا الجنوبية من خلال عمليات (درع الفرات) و(غصن الزيتون) و(نبع السلام) و(درع الربيع) في شمال سوريا، و(المخلب - القفل) في شمال العراق». وأردف «المنطقة الممتدة بعمق ٣٠ كلم بمحاذاة حدودنا الجنوبية هي منطقتنا الأمنية، ولا نريد أن يزعجنا أحد هناك، وسنقوم بخطوات في هذا الخصوص».

وقبل ذلك بيومين، تعهد الرئيس التركي بذهاب قواته إلى مناطق سيطرة مسلحي «قسد» في شمال سوريا و«دفنهم فيها». وحدد نطاقاً للعملية المحتملة، قائلاً إن بلاده بصدد الانتقال إلى مرحلة جديدة في قرارها المتعلق بإنشاء منطقة آمنة على عمق ٣٠ كيلومتراً جنوب الحدود التركية وتطهير منطقتي تل رفعت ومنبج من الإرهابيين «من دون انتظار إذن من أحد». كما انتقد قلة التزام الولايات المتحدة بتعهداتها عبر مذكرة التفاهم الموقعة معها في ١٧ أكتوبر عام ٢٠١٩، والتي أوقفت بمقتضاها عملية «نبع السلام» العسكرية التركية في شرق الفرات.

- تحذير امريكي . روسي

فور إعلان إردوغان عن العملية المحتملة في ٢٣ مايو، حذّرت واشنطن من أن أي عملية عسكرية في شمال سوريا ستشكل خطراً على قواتها المشاركة في عمليات مكافحة «داعش» في المنطقة. وتعالت تحذيرات من وزارة الدفاع (البنتاغون) والكونغرس الامريكيين من احتمالات تعرض تركيا للعقوبات إذا ما أقدمت على خطوة جديدة لمهاجمة حليف واشنطن الكردي في سوريا.

بالنسبة إلى منبج، كانت أنقرة قد أعلنت يوم ٤ يونيو (حزيران) ٢٠١٨ التوصل إلى «خريطة طريق» مع واشنطن لانسحاب مقاتلي «وحدات حماية الشعب الكردية» من المدينة الخاضعة لسيطرة «قسد»، وتسيير دوريات تركية امريكية مشتركة حولها، لكن أنقرة اشتكت دائماً من قلة التزام واشنطن بـ«خريطة الطريق» هذه. وفي ١٥ أكتوبر

٢٠١٩، أعلنت واشنطن انسحاب قواتها من منبج بشكل كامل باتجاه الحدود العراقية، ذاكرة أن قوات «التحالف» تنفذ انسحابا مدروساً من شمال شرقي سوريا، وأنها انسحبت من منبج أيضاً، بالتزامن مع بدء الجيش التركي عملية «نبع السلام». ولكن، مع الانسحاب الامريكي عاد مسلحو «قسد» والنظام السوري بدعم من روسيا للانتشار في المدينة.

وعلى غرار الولايات المتحدة، حذرت روسيا من أي تحرك عسكري تركي في شمال سوريا، مؤكدة أنه لا يمكن ضمان الأمن على الحدود السورية التركية إلا بنشر قوات الأمن (النظامية) السورية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، إن موسكو تأمل في أن تمتنع أنقرة عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تدهور خطير للأوضاع في سوريا. وكذلك أن موسكو تتفهم مخاوف تركيا من تهديدات أمنها القومي من المناطق الحدودية، «لكنها ترى أنه لا يمكن ضمان الأمن على الحدود السورية – التركية إلا بنشر قوات الأمن التابعة للحكومة السورية (أي النظام)».

هذا، وكانت تركيا قد أبرمت مذكرتي تفاهم منفصلتين مع الامريكيين والروس أثناء عملية «نبع السلام» عام ٢٠١٩، وتعهد الجانبان بموجبهما بانسحاب «وحدات حماية الشعب الكردية» حتى عمق ٣٠ كلم إلى الجنوب من الحدود التركية، لكن أنقرة تقول إنهما لم يفيا بوعودهما، بينما تزعم واشنطن أن تركيا لم تلتزم من جانبها بالتفاهم الموقع بينهما.

- تصعيد وتحضيرات

يرى مراقبون، أن تركيا لا تهتم كثيراً بالموقف الامريكي من عمليتها المحتملة لأن الصدام بينهما غير وارد لعدم وجود قوات امريكية في منبج وتل رفعت، إلا أن المعضلة الحقيقية مع روسيا، التي تنشر قواتها هناك. ومن ثم، تسعى تركيا إلى استغلال الانشغال الروسي بالحرب في أوكرانيا للتوغل في الأراضي السورية، وتأمل في الوقت ذاته أن تحظى بتأييد روسي مقابل مواقفها في الحرب الأوكرانية، وبالذات تأييد العقوبات الامريكية والأوروبية على روسيا. ويشير هؤلاء إلى هدف آخر، هو سعي إردوغان لاستعادة قاعدة ناخبيه من القوميين التي تكشف استطلاعات الرأي تحولها عنه قبل سنة من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في يونيو ٢٠٢٣.

وقبل أيام قليلة من زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أنقرة، الأربعاء الماضي، صعّدت تركيا وفصائل «الجيش الوطني السوري»، الموالي لها، قصف مواقع «قسد» في منبج بشكل مكثف. وامتد القصف إلى تل رفعت، وأيضاً بعض المواقع في الحسكة شرقي الفرات. وأفادت مصادر عسكرية تركية، بأن «الجيش الوطني السوري» أكمل تحضيراته وتدريباته التي نفذت بالذخيرة الحية، تأهبا للعملية العسكرية المحتملة. كذلك تحدثت مصادر عسكرية تركية، قبل يومين من زيارة لافروف عن اجتماع لقادة من الجيش التركي والاستخبارات، مع قادة فصائل «الجيش الوطني السوري» في «غرفة عمليات كيليس» بريف حلب، لإطلاعهم على التفاصيل النهائية للعمليات العسكرية المحتملة.

وفي المقابل، أخلى قادة في صفوف «قسد» وعائلاتهم منازلهم في تل رفعت ومنبج، بموجب اتفاق مع قوات النظام السوري لتسليمها المواقع القريبة من خطوط التماس مع فصائل المعارضة السورية. وأعلنت «قسد» بدورها رفع جاهزيتها العسكرية للدرجة القصوى، مشيرة إلى أنها أكملت الاستعدادات لمواجهة الهجوم التركي المرتقب. وحذّرت من الدخول في حرب طويلة الأمد، وأبدت أيضاً استعدادها «للتنسيق» مع قوات النظام السوري لصد

العملية التركية و«حماية» الأراضي السورية، وسط تأكيدات من تركيا أن عمليتها ستكون في إطار القانون الدولي، كالمعتاد، وأن ما يهمها هو حماية وحدة سوريا وأمن الحدود التركية.

من جهتها، نشرت وكالة أنباء «الأناضول» التركية، الثلاثاء، تقريراً ادعت فيه إلى أن «قسد» تحفر الأنفاق وتخبئ الأسلحة في المناطق السكنية بمدينة تل رفعت والقرى المحيطة بها؛ بغية استخدام المدنيين دروعاً بشرية، قبل العملية العسكرية المحتملة. ونشرت الوكالة ما قالت، إنه صور ومقاطع فيديو التقطت من الجو لعدد من البلدات المحيطة بتل رفعت، هي الشيخ عيسى ومنّغ والعلقمية وعين دقنة وكشتعار وطاط مراش، تظهر عمليات حفر الأنفاق فيها وإخفاء دبابات وأسلحة في البيوت. كما تظهر تحركات لبعض عناصرها حول الأنفاق وتجمعات لهم في القرى وسط المدنيين. ولفت التقرير إلى أن «قسد» حفرت، خلال السنوات الماضية، شبكة أنفاق معقدة في تل رفعت ومحيطها، كما استقدمت تعزيزات عسكرية كبيرة من مناطق سيطرتها شرق الفرات إلى المنطقة.

للعلم، سيطرت «قسد» على تل رفعت في فبراير (شباط) عام ٢٠١٦ بدعم جوي روسي؛ ما تسبب في نزوح عشرات الآلاف من سكانها إلى مخيمات نصبت بالقرب من الحدود السورية التركية. وتتهم أنقرة «قسد» باستخدام تل رفعت والقرى المحيطة بها منطلقاً لتنفيذ هجمات على المناطق الآمنة التي شكلتها تركيا عبر العمليات العسكرية التي نفذتها في سوريا.

مسؤولة كردية تدعو تركيا إلى الحوار لتجنيب المنطقة «حرباً مدمرة»

الى ذلك دعت مسؤولة كردية في «الإدارة الذاتية» لشمال وشرق سوريا الحكومة التركية إلى الحوار السياسي لحل القضايا العالقة؛ لتجنيب مناطق نفوذ «قوات سوريا الديمقراطية» شمال سوريا عملية عسكرية تركية مرتقبة و«حرباً كارثية مدمرة». وفيما حذرت من مخططات توطين لاجئين سوريين في مناطق سيطرة تركيا شمال البلاد، طالبت دمشق بالتعاون معها لوقف سياسات أنقرة.

ولدى حديثها عن تصاعد التهديدات التركية وموقف الإدارة الذاتية، قالت أمينة أوسي نائبة رئاسة المجلس التنفيذي بالإدارة، في حديثها إلى «الشرق الأوسط»، إنهم كثفوا الأنشطة والاتصالات الدبلوماسية مع دول وحكومات التحالف الدولي لمكافحة «داعش» والجهات الدولية والإقليمية الفاعلة بالملف السوري، موضحة أن «اتصالاتنا تمحورت حول ثلاث نقاط رئيسية أولها منع تنفيذ الهجوم التركي، وثانيها التحذير من تقسيم سوريا، وثالثها التحذير من المشروع التركي بتوطين لاجئين سوريين في مناطق محتلة ليست سكنهم الأصلي».

واتهمت المسؤولة الكردية الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بالسعي إلى تقسيم سوريا وخلق «صراعات مستدامة»، معتبرة أن الهدف الرئيسي لمخطط إعادة لاجئين سوريين نحو مناطق عمليات تركيا العسكرية شمال سوريا هو «خلق فتنة دائمة تستفيد منها تركيا على المدى البعيد لتضع وصاياتها على المنطقة، لاستهداف أبناء شمال شرقي سوريا الرافضين للمشروع وعموم الشعب السوري وخلق صراعات بين أبناء البلد الواحد».

وناشدت أوسي الحكومة السورية في دمشق التعاون لإيقاف ما وصفته بـ«المخطط الخطير» الخاص بإعادة توطين النازحين السوريين «باعتبار مناطق الإدارة (الذاتية) جزءا من سوريا... فالمسؤولية الأولى تقع على كافة السوريين وعلى حكومة دمشق كما تقع على الإدارة للوقوف معاً ضد هذه المخططات الخطيرة ومنع تغيير تركيبة السكان الأصليين».

ورأت المسؤولة الكردية أن الحكومة التركية «تستغل الظروف الدولية والحرب الروسية على أوكرانيا»، مضيفة: «لا نستبعد طموح تركيا بفرض إسكندورن جديدة في سوريا لتقوية هيمنتها على سوريا والعراق والدول المجاورة بشكل عام». وأكدت أن الإدارة الذاتية تصرح وتقول إنها «جاهزة للحوار لحل أي مشكلة عالقة، سواء مع حكومة دمشق أو مع دول الجوار، مثلما هي جاهزة للتصدي لأي مشروع يطمح إلى تقسيم سوريا وخلق فتنة بين مكونات الشعب الواحد».

خمسة سيناريوهات تنتظر سوريا إذا تم التوغل التركي

في غضون ذلك، قال متحدث عسكري باسم «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) إن خمسة سيناريوهات تنتظر سوريا إذا تم التوغل التركي بدءاً من إفراغ المناطق الكردية والعربية شمال شرقي البلاد، يعقبها سيطرة (هيئة تحرير الشام) الإسلامية على مدينتي أعزاز وعفرين الخاضعتين للنفوذ التركي، بالتزامن مع هجوم واسع ستنفذه القوات الحكومية الموالية للرئيس السوري بشار الأسد على محافظة إدلب وريفها، وتوسيع أنشطة خلايا تنظيم «داعش» نحو صحراء البادية، فيما سيفتح السيناريو الخامس باب تدفق اللاجئين السوريين نحو البلدان الأوروبية على مصراعيه.

وقال فرهاد شامي المتحدث باسم قوات «قسد» في حديث لـ«الشرق الأوسط» إن أي توغل تركي محتمل سيواجه بـ«حرب شاملة» من قبلهم، إضافة إلى «نسف جميع اتفاقيات وقف إطلاق النار وخفض التصعيد بين الولايات المتحدة وروسيا بشمال شرقي سوريا وشمال غربها، لتطال مدينة إدلب والمناطق الخاضعة لنفوذ تركيا في مناطق عملياتها العسكرية بريف حلب».

وعن الاجتماع الأخير للقيادة العامة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» في ٧ من الشهر الحالي، قال شامي: «جميع مكونات (قسد) أشارت إلى ضرورة خوض حرب شاملة في مواجهة أي هجوم تركي محتمل، كما ينبغي من حكومة دمشق أن تتخذ موقفاً عسكرياً فاعلاً». وأضاف أن القيادة العامة لقوات «قسد» بحثت مع غرفة عمليات التحالف الدولي تأثير العملية التركية على الحرب ضد تنظيم «داعش»، وأكدت استعدادها للتنسيق مع قوات حكومة دمشق لـ«ردع تركيا». وتابع: «لقد أعربنا سابقاً عن استعدادنا للتنسيق مع من يوجه سلاحه للاحتلال التركي، وحكومة دمشق هي إحدى تلك القوى التي تقول إنها ضد المحتلين، على أن نناقش بقية المشاكل معها لاحقاً».

وعن المناورات والتحركات الروسية في مناطق سيطرة قوات «قسد» منذ تصعيد التهديد التركي، علق قائلاً: «هذه رسالة سياسية وليست عسكرية. ففي الوقت الذي انتشرت فيه أخبار مفادها انسحاب قوات روسيا من المنطقة؛ تقول موسكو عبر هذه المناورات إنها موجودة ولم يطرأ أي تغيير على المستوى الميداني».

ورأى المتحدث العسكري أن ٥ سيناريوهات تنتظر سوريا في حال شنت تركيا عمليتها العسكرية. وقال: «ستعمد تركيا لتهجير السكان الأصليين من كرد وعرب وتقسيم الأراضي السورية، بينما ستنتهز (هيئة تحرير الشام) الفرصة للهجوم والسيطرة على مدينتي عفرين وأعزاز، كما ستهاجم القوات الحكومية إدلب وريفها، ليبدأ بالتوازي مع ذلك تكثيف (نشاط) الخلايا النائمة والموالية لتنظيم داعش في الصحراء السورية... وأخطر هذه السيناريوهات، إذا تمت العملية التركية، أنه ستكون هناك موجة لجوء كبيرة وستفتح الباب على مصراعيه وستعيد الأزمة السورية إلى المربع الأول».

- تباعد تركي - روسي

من جهة أخرى، عكست المباحثات التي جرت بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ونظيره الروسي سيرغي لافروف في أنقرة، الأربعاء، تباعداً في مواقف بلديهما بشأن الملف السوري والعملية العسكرية التركية المحتملة. ولم يعلن لافروف موقفاً مؤيداً لتركيا في تحركها المتوقع، بل اكتفى بالقول، إن بلاده تأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية لتركيا وتنسق معها، لافتاً إلى الالتزام بالتفاهمات والاتفاقات بين البلدين وتنفيذها، ولو ببطء. وتنتقد موسكو تركيا لتقاعسها عن اتخاذ الخطوات اللازمة للفصل بين المتشددين والمعارضة السورية المعتدلة في إدلب بموجب اتفاق خفض التصعيد في شمال غربي سوريا.

وتابع وزير الخارجية الروسي «نحن نتفهم جيداً مخاوف أصدقائنا فيما يتعلق بالتهديدات التي تختلقها قوى خارجية على حدودهم، بما في ذلك عن طريق تأجيج المشاعر الانفصالية في المناطق التي تسيطر عليها الوحدات الامريكية الموجودة في سوريا بشكل غير قانوني». وفي الوقت ذاته، لم يقدم لافروف وعوداً بتأييد العملية العسكرية المزمعة، بل تمسك بموقف بلاده في التحذير من أي عملية عسكرية تركية جديدة في شمال سوريا. وإن قال، إننا نأخذ بعين الاعتبار قلق أصدقائنا الأتراك حيال التهديدات التي تشكلها القوى الأجنبية على حدودهم. واتهم الولايات المتحدة بأنها ترعى تنظيمات عدة في سوريا بشكل غير قانوني.

أما جاويش أوغلو، في المؤتمر الصحافي المشترك مع لافروف عقب المباحثات، فاعتبر أن هناك تهديداً متصاعداً من «التنظيمات الإرهابية» في شمال سوريا، ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التهديدات. وتابع «يجب تطهير سوريا من التنظيمات الإرهابية التي تهدد وحدة أراضيها وأمن تركيا... إن الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، تدعم الإرهابيين في شمال سوريا». وأردف، أن اعتراض بلاده على انضمام كل من السويد وفنلندا إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (ناتو) ليس له أي سبب سوى دعمهما التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضدها. ومعلوم أن تركيا رفضت انضمام الدولتين إلى «ناتو» قبل الاستجابة لمطالبها المتعلقة بوقف دعمهما للمقاتلين الكرد في شمال سوريا، ورفع الحظر على صادرات السلاح إلى أنقرة، الذي انضمت فيه الدولتان إلى دول غربية أخرى عام ٢٠١٩ بسبب عملية «نبع السلام». ويرى مراقبون، أن أنقرة تستخدم هذه الورقة أيضاً في الضغط على واشنطن – المتحمسة لضم السويد وفنلندا إلى «ناتو» – من أجل وقف دعمها للميليشيات الكردية بحجة الحرب على «داعش».

جاويش أوغلو قال أيضاً «نحن نعلق أهمية خاصة على وحدة أراضي سوريا، لكن ثمة صعوبات يجب التعامل معها... تركيا تتوقع من الولايات المتحدة وروسيا الوفاء بالتزاماتها بشأن تطهير سوريا من الإرهابيين، في إشارة إلى مذكرتي التفاهم الموقعتين مع كل من واشنطن وموسكو في ١٧ و٢٢ أكتوبر ٢٠١٩ بشأن وقف عملية «نبع السلام» العسكرية التركية وانسحاب «قسد» إلى مسافة ٣٠ كيلومتراً جنوب الحدود التركية.

هذا، وقبل المباحثات، كشف مسؤول تركي كبير لوكالة «رويترز» عن أن لافروف سيسأل عن المعلومات الاستخباراتية، التي قال، إنها تشير إلى وصول قوات من جيش النظام والميليشيات المدعومة من إيران إلى تل رفعت أو تتجه إلى هناك، مؤكداً أن تركيا ستنفذ العملية العسكرية في شمال سوريا بطريقة أو بأخرى. ونقلت الوكالة عن مسؤولين أتراك وآخرين في المعارضة السورية المسلحة، أن جيش النظام عزز قواته في شمال سوريا،

في حين تعد تركيا لشن عمليتها العسكرية بهدف إنشاء منطقة آمنة بعمق ٣٠ كيلومتراً داخل الأراضي السورية.

وبحسب يوسف حمود، المتحدث باسم «الجيش الوطني السوري»، تعزز القوات الروسية مواقعها راهناً بالقرب من تل رفعت ومنبج والضواحي الجنوبية لعين العرب وعين عيسى، وتقع جميع هذه البلدات على بعد ٤٠ كيلومتراً من الحدود التركية. وأضاف حمود لـ«رويترز»، أنه «منذ الإعلان عن العملية التركية، أعلن النظام السوري وميليشياته الإيرانية التعبئة ويرسلون تعزيزات إلى وحدات حماية الشعب الكردية... وأمكن رصد طائرات هليكوبتر روسية تهبط في قاعدة جوية قريبة من تل رفعت».

كذلك، أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» في هذه الأثناء، بأن القوات الروسية أرسلت تعزيزات عسكرية جديدة إلى قاعدتها في المباقر - بريف تل تمر شمال غربي الحسكة - الواقعة تحت سيطرة «قسد» والنظام، تتألف من ناقلات جنود ومدرعات وعربات عسكرية مغلقة، بالإضافة إلى رادارات وأسلحة ثقيلة ومتوسطة بينها مضاد للطيران. وأيضاً، يواصل الطيران الحربي الروسي تحليقه المكثف يومياً على طول خطوط التماس بين «قسد» والنظام من جهة، وفصائل «الجيش الوطني السوري» والقوات التركية من جهة أخرى، وذلك من ريف مدينة منبج غرباً، وصولاً إلى القامشلي شرقاً عبر عامودا والدرباسية على طول الحدود السورية التركية.

- لماذا تريد تركيا السيطرة على تل رفعت؟

> تسعى تركيا لإبعاد مقاتلي ميليشيا «وحدات حماية الشعب الكردية» عن حدودها الجنوبية لمسافة ٣٠ كلم على الأقل.

وتستخدم المنطقة، التي تسيطر عليها «قسد» وتتمركز فيها قوات روسية وأخرى تابعة للنظام والميليشيات الإيرانية، منذ عام ٢٠١٦، منطلقاً للهجمات الكردية على المناطق الحدودية في تركيا. وتمثل مدينة تل رفعت إشكالية أمنية لتركيا في الماضي والحاضر أيضاً. ولذا؛ وضعت تركيا المدينة في مقدمة أهدافها الاستراتيجية والأمنية في شمال سوريا.

فعلياً، لا تملك ميليشيا «قسد» السيطرة الكاملة على «الجيب» الذي يضم تل رفعت، ومع أنها موجودة عسكرياً في المنطقة، فإن روسيا هي التي تسمح لها بالتحرك فيها؛ كونها المسيطر الأول والأخير. وفي رأي مراقبين، فإن هذه المنطقة تشكل محور أزمة في العلاقة بين تركيا وروسيا، وعندما يعلن الجانب التركي عن تحرك عسكري في تل رفعت، تكون الفكرة الرئيسية هي ممارسة نوع من الضغط على روسيا وإجبارها على الحوار والتحرك ضد «قسد». وعليه؛ ففكرة الصدام العسكري بين القوات التركية والروسية مستبعدة دائماً من الجانبين.

وبالنسبة إلى «قسد» فهي ليست مستعدة، في حالة التصعيد العسكري، للاعتماد على علاقتها بالميليشيات الإيرانية الموالية للنظام، لأن ذلك سيسبب لها مشكلة مع روسيا، وكذلك مع امريكا الحليف والداعم الأساسي.

أما أهالي تل رفعت النازحون إلى ريف حلب، فلطالما طالبوا تركيا والفصائل الموالية لها بعمليات عسكرية تتيح لهم العودة إلى مدينتهم. وحقا نظموا أكثر من وقفة خلال السنوات الماضية، ومنذ أيام قليلة أيضاً، يدعمون فيها التدخل التركي.

تأهب عسكري روسي . سوري

الى ذلك عقدَ قائد القوات الروسية العاملة في سوريا الجنرال أليكسندر تشايكو، اجتماعاً مع مظلوم عبدي، القائد العام لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، في مطار مدينة القامشلي.

وقالت مصادر كردية بارزة إن الجانبين بحثا العملية العسكرية التركية المرتقبة. ودعا الوفد الروسي، الذي ضم إلى جانب تشايكو خبراء ومستشارين عسكريين، إلى تكثيف اللقاءات والتنسيق العملياتي بين «قسد» والقوات الحكومية المنتشرة في مناطق الأولى على أن تبدأ في مرحلة لاحقة عقد لقاءات مباشرة بين مبعوثين من القامشلي ومسؤولين في دمشق على المستويين السياسي والعسكري والدخول في حوارات شاملة، لتجنيب باقي المناطق الخاضعة للقوات شرقي الفرات تهديدات تركية ومخاطر محتملة. كما طلب الجانب الروسي زيادة عدد وقوام القوات السورية ونقاطها العسكرية المنتشرة في مناطق «قسد»، ونشر المزيد من المخافر على طول خط الحدود لمنع هجمات ثانية.

وحسب المصدر الكردي أبدى قائد «قسد» خلال اللقاء الذي عُقد مساء (الأربعاء) الماضي انفتاح الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية على الحوار مع دمشق، ورفع مستوى التنسيق والعمل المشترك مع القوات الروسية والسورية للعمل على مواجهة التحديات، إلى جانب استعداداته للحرب والتنسيق مع القوات الحكومية لصد الهجوم التركي، كما طالب عبدي دمشق بحماية حدود الأراضي السورية والالتزام بواجباتها ومسؤولياتها، لافتاً إلى التزام قواته باتفاقية سوتشي ٢٠١٩ بين موسكو وأنقرة، متهماً الجانب التركي بعدم الالتزام، وطالب الوفد الروسي بـإلزام تركيا ببنود الاتفاقيات الموقَّعة بين الأطراف المعنية.

إلى ذلك؛ دفعت القوات الروسية بالمزيد من التعزيزات العسكرية البرية والجوية إلى قاعدتها في منطقة (المباقر) شمال غربي بلدة تل تمر التابعة لمحافظة الحسكة، وضمت التعزيزات الجديدة ناقلات جنود ومدرعات ثقيلة وعربات عسكرية مغلقة، إضافة إلى أجهزة رادار وأسلحة ثقيلة ومتوسطة بينها مضادات للطيران تشمل أربع منظومات للدفاع الجوي من طراز (بانتسير – إس١) ومنظومتي إطلاق الصواريخ من طراز (إسكندر)، بعد أيام من وصول تعزيزات مماثلة إلى مطار القامشلي بينها منظومة دفاع جوي من طراز (بانتسير - إس١)، وهو نظام دفاع جوي أرض – جو قصير ومتوسط المدى في دفاعاتها الجوية، وقال مصدر عسكري رفيع من قيادة «قسد» إن التحركات الروسية «تزامنت مع التهديدات التركية بشن عملية عسكرية ضد المقاتلين الكرد وستكون في مهمة قتالية في أي وقت».

وشهدت أجواء بلدة تل تمر وريف الحسكة الشمالي تحليقاً مكثفاً للطيران الحربي والمروحي الروسي، وحلقت على علو منخفض على طول جبهات القتال ومناطق التماس، شملت مدن وبلدات القامشلي وعامودا والدرباسية وأبو راسين ومنطقة زركان وتعد هذه المناطق خطاً حدودياً مع تركيا وجبهات ساخنة تفصل بين الجهات السورية المتحاربة. في حين سيّرت القوات الروسية بمفردها دورية عسكرية برية تفقدت خطوط التماس في تلك المناطق مع تحليق للمروحيات الحربية، بينما سيّرت أمس صباحاً دورية مشتركة مع القوات التركية بريف القامشلي الشرقي بمشاركة ٨ مدرعات عسكرية ٤ من كل جهة وسط تحليق مروحيتين روسيتين في سماء المنطقة، انطلقت من قرية ديرونا آغي وتجولت في محيط حقول آبار النفط بريف بلدة رميلان ومعبدة (تربه سبيه) بعد توقفها لمدة شهر كامل.

*اعداد:المرصد عن الشرق الاوسط، فرانس بريس

رفيق خوري :

"الميثاق الملي" تحت عنوان "المنطقة الآمنة"

الشرق اليوم- الرئيس رجب طيب أردوغان لا يرى مسافة بين طموحاته السياسية والشخصية وبين مستقبل تركيا. والمفارقة أنه يزيد من الالتفات إلى الوراء والتفرد بالسلطة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين بمقدار ما تتطلع الأجيال التركية الجديدة إلى الأمام. ما حصل عليه الرئيس سليمان ديميريل عام ١٩٩٨ من دمشق عبر التهديد بغزو سوريا، وهو التخلي عن ورقة حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبدالله أوجلان وتوقيع "اتفاق أضنة" الذي يسمح لتركيا بالمطاردة الساخنة داخل مسافة من سوريا، يريد أردوغان الحصول على أكثر منه بالغزو على مراحل. أما التفاوض، فإنه مع أمريكا التي تحمي الكرد شرق الفرات وروسيا التي تحمي النظام، وسط الادعاء بأنه لا يطلب إذناً من أحد. وأما الأدوار الخارجية الخطيرة في حرب سوريا، فإن أخطرها هو الدور التركي. من التفاوض مع دمشق على حصة للإخوان المسلمين في التسوية السياسية إلى دعم الإخوان بالمال والسلاح لإسقاط النظام وتقديم ممر إلى سوريا لكل أشكال الإرهابيين المتطرفين أمثال "داعش" و"القاعدة". ومن تنظيم ميليشيات سورية تابعة لتركيا والانضمام إلى روسيا وإيـران في "مسار أستانة" إلى الغزو المباشر لسوريا بالتفاهم مع أمريكا أيام دونالد ترامب، ومع روسيا والدائم فلاديمير بوتين. وكل عملية غزو تحمل اسماً رمزياً ومناقضاً للحرب:

"درع الفرات في جرابلس، غصن الزيتون في عفرين، نبع السلام بين تل أبيض ورأس العين، درع السلام في إدلب". أما العملية الجديدة "نبع السلام-"، فإن توسيعها إلى شرق الفرات حتى الحدود مع العراق اصطدم بالرفض الأمريكي والروسي، لتصبح في حدود منبج وتل رفعت.

والهدف المعلن منذ البدء هو إقامة "منطقة آمنة" على طول الحدود التركية مع سوريا بعمق ٣٠ كيلومتراً، لا مكان فيها لقوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، التي خاضت أصعب حرب مع "داعش".

وهـذا جزء من طموحات إمبريالية تختفي وراء عناوين "الأمن القومي"، كما هي حال الهجوم الروسي على أوكرانيا. بوتين ادعى القيام بعملية "وقائية" لمنع كييف الراغبة بأن تكون أطلسية، من تهديد الأمن القومي الـروسـي. وأردوغـان يقول، لا فقط إن حزب العمال الكردستاني الـذي يسجن زعيمه إرهابي بل أيضاً إن حزب الشعوب الديمقراطي، الذي نال ستة ملايين صوت في الانتخابات إرهابي ويمثل واجهة لحزب العمال. كذلك قوات سوريا الديمقراطية في سوريا.

> "وهذا جزء من طموحات إمبريالية تختفي وراء عناوين "الأمن القومي"

ولا منطق في الدنيا يبرر اتهام ملايين المواطنين الأتراك بالإرهاب لمجرد أنهم كرد وسجن زعمائهم وإقالة رؤساء البلديات التابعة لهم. ولا منطقة أمنية تحول دون الإرهاب، لأن الإرهابيين يستطيعون القيام بالعمليات في أية منطقة أمنية ويستحيل إنشاء "منطقة آمنة" تماماً. وها هو "داعش" الذي احتفلت واشنطن وموسكو وبغداد ودمشق وطهران بالانتصار عليه، يقوم بعمليات إرهابية في سوريا والعراق وليبيا وأفغانستان وأماكن أخرى.

الواقع أن المنطقة الآمنة ليست سوى جزء مما يريده أردوغان، إلى جانب أمور أخرى: تغيير ديموغرافي في شمال سوريا على حساب سكانها من الكرد، إعادة مليون لاجئ سوري في تركيا إلى سوريا ليعيشوا مكان الكرد.

بحث عن شعبية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية العام المقبل، وفتح باب جديد للمساومة مع أمريكا وروسيا حول أهـداف في طموحات أردوغـان. أليس أردوغان الخائف من الكرد هو من توصّل في الماضي إلى اتفاق مع القوى الكردية وهدنة مع "حزب العمال الكردستاني" حين كان ذلك يخدم آماله في دخول الاتحاد الأوروبي؟ أليس أردوغان الذي يحكم بلداً عضواً مهماً في الحلف الأطلسي أقرب إلى الأوراسية منه إلى الأطلسية، بحيث عمد في تطهير الجيش بعد القضاء على المحاولة الانقلابية الأخيرة، إلى تقريب الضباط الأوراسيين وإبعاد أو طرد الضباط الأطلسيين؟

لعبة أردوغان أوسع، بصرف النظر عن كونها أكبر من قدرته. هو يطمح للعودة إلى "الميثاق الملي" لعام ١٩٢٠، الـذي رسـم حـدود تركيا بعد الحرب ووضع ضمنها شمال سـوريـا والـعـراق وبعض جـزر بحر إيجه والبحر المتوسط، لكن "معاهدة سيفر" عام ١٩٢٥ جرّدتها من بعضها. وبريت ماكغورك، المسؤول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي، الذي كان موفد التحالف الدولي ضد "داعش"، يصرّح بأنه سمع أردوغان يقول "إن ٤٠٠ ميل مربع بين حلب والموصل هي منطقة أمنية تركية". وقديماً قالت "العرب": تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.ومن ثم، هناك التوقعات الإجمالية في ما يتصل بالاقتصاد الكلي. سيحصل نوع من التباطؤ، واحتمال تحوله إلى ركود تقني- فصلان متتاليان من النمو السلبي- يبدو لي أقل أهمية من الصورة الأشمل والمتعلقة بما لو كان هناك نمو جيد للسنوات الخمس المقبلة، وليس الأشهر القليلة المقبلة. والواقع أنني متفائل إلى حد كبير بأن المملكة المتحدة ستتجنب الركود، لكنني أقر بأنني قد أكون مخطئاً.

*اندبندنت عربية

روبرت إليس :

تركيا، البنية الأمنية الجديدة، وقضم مناطق الكرد

اتخذ الخلاف حـول طلب فنلندا والسويد لعضوية الناتو منعطفًا خطيرًا. كانت الاعتراضات الأولية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الدول الاسكندنافية التي تتصرف مثل «نوع من بيوت الضيافة للمنظمات الإرهابية». ادعى كبير مستشاريه للسياسة الخارجية والمتحدث باسمه، إبراهيم كالين، أن الأمر يتعلق بالأمن القومي لتركيا.

الآن ، رفع أردوغان المخاطر . وطالما كان رجب طيب أردوغان على رأس جمهورية تركيا ، فلا يمكننا أن نقول «نعم» لدخول الدول التي تدعم الإرهاب إلى الناتو «. ما تم تصويره في الأصل على أنه مسألة أمنية تحول إلى مسألة بقاء شخصي. ولكن بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجرى العام المقبل ، فهذه هي القضية الحقيقية.

في عام ٢٠١٥ ، أشار مركز السياسات المكون من الحزبين إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة أردوغان اعتمد على قصة الاقتصاد المزدهر من أجل استمرار النجاح الانتخابي.

على الرغم من ادعاء أردوغان أن تركيا تنتهج سياسة اقتصادية مناسبة ، فإن جميع المؤشرات الاقتصادية تشير إلى الاتجاه المعاكس.

لاحظ الاقتصادي الروسي سيرجي جورليف ، في تحليل إدراكي ، نفس النمط في روسيا بوتين. أولاً ، فترة من النمو الاقتصادي السريع ، والتي عندما فقد الزخم أدى ذلك إلى انخفاض معدلات موافقته. لهذا السبب قرر بوتين في عام ٢٠١٤ معالجة مشكلة

> تركيا تتعارض مع القيم الديمقراطية لحلف الناتو ومجلس أوروبا

اقتصادية بحل غير اقتصادي: ضم شبه جزيرة القرم.

الآن ، ومع نفاد الخيارات ، قرر بوتين العودة إلى وصفته لعام ٢٠١٤: غزو أوكرانيا. ويخلص غورليف إلى أن «الدكتاتوريين عرضة لارتكاب مثل هذه الأخطاء ، وخاصة أولئك الذين ، مثل بوتين ، يقضون على أي نقد، ويقمعون وسائل الإعلام المستقلة ويخنقون النقاش داخل وخارج النظام».

هناك نمط مماثل في تركيا. بعد شهر واحد من محاولة الانقلاب العسكري عام ٢٠١٦ ، شنت تركيا أول توغل لها في سوريا (عملية درع الفرات) ، في أولى عملياتها الأربع.

انطلقت العملية في نفس اليوم (٢٤ أغسطس) الذي هبط فيه نائب الرئيس آنذاك جو بايدن في أنقرة في محاولة لإصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا بعد اتهام الولايات المتحدة بدعم الانقلاب الفاشل.

في التوغل الثاني في يناير ٢٠١٨ ، غزو عفرين وما تلاه من احتلال ، وهي جيب كردي في شمال غرب سوريا (عملية غصن الزيتون) ، تم تأكيد وصفة النجاح الانتخابي. وفقًا لمسح ، أيد حوالي ٩٠ بالمائة من الناخبين الأتراك العملية.

في أكتوبر ٢٠١٩ ، انقلب الرئيس دونالد ترامب وسمح لتركيا بغزو واحتلال جزء من منطقة روج آفا التي يسيطر عليها الكرد ، شرق الفرات (عملية نبع السلام). مثل العمليات السابقة ، أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في معدلات قبول أردوغان ، على الرغم من أنه في الوقت نفسه عرّض للخطر التعاون الأمريكي الناجح والفعال من حيث التكلفة مع قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكرد في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش.

قال المؤسس المشارك لحزب العدالة والتنمية والنائب المعارض الآن، عبد اللطيف شينر ، في وقت سابق إن أردوغان سيكون على استعداد لجر تركيا إلى حرب أهلية من أجل التمسك بالسلطة. في ٢٨ فبراير ٢٠١٥ ، وافق حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد على خطة من ١٠ نقاط (اتفاقية دولما بهجة) لحل المسألة الكردية ، لكن في يونيو تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي العتبة الانتخابية البالغة ١٠ في المائة. وحصل على ٨٠ من مقاعد البرلمان التركي البالغ عددها ٥٥٠ مقعدًا، لذلك فقد حزب العدالة والتنمية أغلبيته الإجمالية.

في يوليو، سُمح للولايات المتحدة ، في صفقة إغراء وتغيير ، باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية في جنوب تركيا لشن ضربات جوية ضد داعش ، لكن تركيا انتهزت الفرصة أيضًا لشن ضربات جوية ضد

> الدكتاتوريون عرضة لارتكاب مثل هذه الأخطاء

حزب العمال الكردستاني. في نوفمبر في انتخابات مبكرة ، استعاد حزب العدالة والتنمية أغلبيته.

مع الادعاء بأن فنلندا والسويد تأويان إرهابيين ، فإن العملية تكرر نفسها. بالإضافة إلى ذلك ، تخطط تركيا لعملية جديدة عبر الحدود في شمال سوريا الخاضع لسيطرة الكرد ، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى حشد الدعم الانتخابي.

في الوقت نفسه ، من المفهوم أن أردوغان منزعج من أن رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس سرق «أسلحته» بزيارته إلى البيت الأبيض وخطابه أمام الكونجرس. بالإشارة إلى صفقة F-١٦ المقترحة بين الولايات المتحدة وتركيا ، حذر ميتسوتاكيس ، «إن آخر شيء يحتاجه الناتو في وقت ينصب فيه تركيزنا على هزيمة العدوان الروسي هو مصدر آخر لعدم الاستقرار في الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو. وأطلب منك أن تأخذ هذا في الاعتبار عند اتخاذ قرارات المشتريات الدفاعية المتعلقة بشرق البحر الأبيض المتوسط ».

رداً على ذلك ، صرح أردوغان أن ميتسوتاكيس لم يعد موجودًا بالنسبة له ولن يوافق على مقابلته أبدًا. «سنواصل طريقنا مع السياسيين الشرفاء». كما ألغى قمة مع ميتسوتاكيس كان من المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا العام.

كما أوضحت تركيا أنه إذا لم تقم اليونان بنزع السلاح من جزر بحر إيجة ، فإن تركيا ستتحدى سيادتها.

في مارس ، في منتدى الدوحة في قطر ، قال كبير مستشاري أردوغان والمتحدث باسمه ، إبراهيم كالين ، إنه يعتقد أن الحاجة إلى هيكل أمني جديد ستظهر بعد حرب أوكرانيا.

لا تتعارض تركيا مع القيم الديمقراطية لحلف الناتو فحسب ، بل تتعارض أيضًا مع قيم مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي المؤلف من ٤٦ عضوًا ، والتي تعتبر أحكامها بشأن عثمان كافالا وصلاح الدين دميرطاش أردوغان «لاغية وباطلة».

في عام ١٩٦٤ ، نظرت تركيا في التدخل في قبرص دفاعًا عن القبارصة الأتراك ، لكن حذرها الرئيس ليندون جونسون من أنها إذا فعلت ذلك ، فلن تتمكن من الاعتماد على دعم الناتو في حالة التدخل السوفيتي.

قال الرئيس التركي عصمت إينونو: «سيتم تشكيل نظام عالمي جديد ستجد تركيا مكانها فيه».

إذا كان ما يقوله إبراهيم كالين صحيحًا ، فإن السؤال هو ما هو الدور الذي ستلعبه تركيا.؟

*احوال تركية

بعد قرار «الطاقة الذرية» ..الغرب يهدد وايران تتحدى

*المرصد :فريق الرصد والمتابعة

قال دبلوماسيون في اجتماع مغلق عقد يوم الأربعاء، إن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤلف من ٣٥ دولة، وافق بأغلبية ساحقة على قرار يدين إيران لعدم تقديمها ما يفسر وجود آثار لليورانيوم في ثلاثة مواقع لم يعلن عنها.

وأضاف الدبلوماسيون أن دولتين فقط، هما روسيا والصين، عارضتا النص، بينما صوتت ٣٠ دولة لصالحه وامتنعت ثلاث عن التصويت.

ويحث هذا القرار إيران على «التعاون» مع هيئة الأمم المتحدة التي استنكرت في تقرير أصدرته حديثًا عدم حصولها على إجابات «ذات مصداقية» فيما يتعلق بآثار اليورانيوم المخصب التي تم العثور عليها في ثلاثة

مواقع غير معلنة.

وقالت السفيرة الامريكية لورا هولغيت خلال المناقشات التي سبقت التصويت إن «من الضروري أن تقدم إيران جميع المعلومات والوثائق التي تعتبرها الوكالة ضرورية لتوضيح هذه القضايا وحلها».

وأضافت ردا على انتقادات من موسكو وبكين «نحن لا نتخذ هذه الخطوات لتصعيد المواجهة لأغراض سياسية. نحن لا نبحث عن مثل هذا التصعيد» وإنما عن «تفسيرات موثوقة» لإغلاق هذا الملف بشكل نهائي.

وقبل تبني القرار ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران بدأت في تركيب أجهزة طرد مركزي متطورة من طراز (آي.آر - ٦) في مجموعة واحدة بمحطة تخصيب تحت الأرض في نطنز، بما يتماشى مع ما أعلنته من فترة طويلة، لكنها تعتزم الآن إضافة مجموعتين أخريين.

وأضافت الوكالة، في تقرير للدول الأعضاء: «في ٦ يونيو (حزيران) ٢٠٢٢، تحققت الوكالة... من أن إيران بدأت في تركيب أجهزة طرد مركزي من طراز (آي.آر – ٦) في مجموعة واحدة سبق أن أبلغت بها إيران الوكالة»، مضيفة أن التركيب في المجموعتين الأخريين لم يبدأ بعد.

وكانت إيران أعلنت، يوم (الأربعاء)، أنها أغلقت كاميرتَين تابعتَين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراقبة نشاطاتها النووية، في تصعيد لمواجهتها مع الدول الغربية والولايات المتحدة.

وأصدرت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بياناً قالت فيه إن «إيران تواصل تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى اليوم على نطاق واسع، ولسوء الحظ، فإن الوكالة لم تتجاهل هذا التعاون الذي يعود إلى حسن نية إيران فحسب، بل عدّته أيضاً واجباً على إيران»، حسب وكالة «إرنا» للأنباء. وأعلنت المنظمة الإيرانية، في بيانها، «قطع كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إحدى المنشآت النووية الإيرانية».

ويأتي هذا الإعلان بعدما قدمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث الأطراف في الاتفاق النووي الإيراني (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، ليل الاثنين – الثلاثاء، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نص قرار ينتقد عدم تعاون إيران مع الهيئة الأممية. ومن المقرر مراجعة النص خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الأممية الذي بدأ الاثنين في فيينا ويستمر حتى الجمعة. ويحض النص إيران على التعاون التام مع الوكالة، ويعد الأول من نوعه منذ تم تبني إجراء مشابه ضد طهران في يونيو ٢٠٢٠.

بدوره، قال رافائيل غروسي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران وجهت يوم الخميس ضربة شبه قاصمة إلى فرص إحياء الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ بعد أن بدأت في إزالة جميع معدات المراقبة التي وضعتها الوكالة بموجب الاتفاق.

وقال غروسي في مؤتمر صحفي دعا إليه على عجل إن إيران أبلغت الوكالة الليلة الماضية بأنها تعتزم اعتبارا من اليوم الخميس إزالة ٢٧ كاميرا وضعتها الوكالة ومعدات أخرى، هي «في الأساس كل» معدات المراقبة الإضافية المثبتة بموجب اتفاق ٢٠١٥ بما يتجاوز التزامات إيران الأساسية تجاه الوكالة.

وأضاف أن هذا يترك متسعا خلال فترة من ثلاثة إلى أربعة أسابيع لإعادة وضع بعض معدات المراقبة وإلا فقدت وكالة الطاقة الذرية القدرة على تجميع خيوط كل أو معظم الأنشطة والمواد النووية الإيرانية الأكثر أهمية كما يستدعي إحياء الاتفاق.

وعما سيحدث إذا لم يتم إعادة المعدات خلال هذه الفترة، قال غروسي: «أعتقد أن هذا سيكون ضربة قاصمة» لإحياء الاتفاق.

«على إيران الوفاء بالتزاماتها»

وفي أعقاب القرار، دعت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة دون مزيد من التأخير لتجنب أي إجراء في المستقبل، وذلك بعد أن أصدر مجلس محافظي الوكالة المؤلف من ٣٥ دولة بأغلبية ساحقة قرارا ينتقد طهران.وهذا نص البيان المشترك :

بيان مشترك بشأن قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نحن حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة نرحب بتبني مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا للرد على عدم كفاية التعاون الإيران مع الوكالة بشأن قضايا جادة ومعلقة ذات صلة بالضمانات ومتعلقة بالتزامات إيران بموجب اتفاقية الضمانات التي تتطلبها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. تبعث الأغلبية الساحقة من الأصوات في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم برسالة لا لبس فيها إلى إيران، مفادها أن عليها الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات وتقديم توضيحات ذات مصداقية تقنيا بشأن قضايا الضمانات المعلقة. ويؤكد قرار اليوم دعم المجلس للجهود المستقلة والمهنية والحيادية التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم نظام الضمانات الدولية، وهذا أمر ضروري لأمننا بالكامل.

ونحث إيران على الاستجابة لنداء المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماتها القانونية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح القضايا وحلها بشكل كامل بدون المزيد من التأخير. وفي حال قامت إيران بذلك وتمكن المدير العام من الإبلاغ عن أن قضايا الضمانات التي لم يتم حلها لم تعد معلقة، لن يعود ثمة ضرورة لأن ينظر المجلس في هذه المسائل ويتخذ إجراءات بشأنها.

واشنطن تحذر إيران من «أزمة نووية وعزلة»

بيان لوزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن:

انضممنا البارحة إلى الأغلبية الساحقة في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعربنا عن دعمنا لمهمة الوكالة الأساسية المتمثلة بحماية المواد النووية لمنع انتشار الأسلحة النووية. ينبغي أن تتعاون إيران مع الوكالة وتقديم معلومات ذات مصداقية فنية ردا على أسئلة هذه الأخيرة، وهذه هي الطريقة الوحيدة لإزالة قضايا الضمانات هذه من جدول أعمال المجلس.

هذا القرار هو في صلب تفويض الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزامات إيران الأساسية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالعودة المتبادلة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونحن مستعدون لإبرام اتفاق على أساس التفاهمات التي تفاوضنا عليها مع حلفائنا الأوروبيين في فيينا على مدى أشهر عدة. إن إبرام اتفاق مماثل

متاح منذ شهر آذار/مارس، ولكن لا يسعنا اختتام المفاوضات وتنفيذها إلا إذا تخلت إيران عن مطالبها الإضافية الخارجة عن خطة العمل الشاملة المشتركة.

لسوء الحظ، لم يتمثل رد إيران الأولي على إجراء المجلس بمعالجة الافتقار إلى التعاون والشفافية الذي أدى إلى إصدار تقرير سلبي من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والإعراب عن القلق الشديد في مجلس الإدارة، ولكن بدلا من ذلك، تم التهديد بالمزيد من الاستفزازات النووية والمزيد من التخفيض في درجة الشفافية. ستؤدي هذه الخطوات إلى نتائج عكسية وتزيد من تعقيد جهودنا للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وستتمثل النتيجة الوحيدة من أي مسار مماثل بأزمة نووية متفاقمة والمزيد من العزلة الاقتصادية والسياسية لإيران. نواصل الضغط على إيران لاختيار الدبلوماسية وخفض التصعيد بدلا من متابعة ما تقوم به.

إيران تتوعد برد «قوي ومناسب»

الى ذلك قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، يوم الأربعاء، رداً على قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية: «إن امريكا والترويكا الأوروبية قدمت أهدافها قصيرة الأمد على مكانة الوكالة».

وأوضح خطيب زاده أن «من وقفوا خلف قرار الوكالة الذرية ضد إيران مسؤولون عن العواقب»، مضيفاً أن رد طهران على قرار الوكالة الدولية «سيكون قوياً ومتناسباً».

من جهتها، أعلنت ممثلية إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية رداً على قرار مجلس الحكام أنها تدين هذا القرار بشدة، وأنها ستتخذ الإجراء اللازم رداً على ذلك.

من ناحيته اشار الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي الى اصدار قرار معادي لايران في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤكدا « اننا لن نتراجع عن مواقفنا لان اصدار مثل هذه القرارات غير مجدية النفع ولم يحقق اهدافها».وقال يوم الخميس: هناك قرارات صدرت في الاوساط الدولية اعتمادا على النفوذ السياسي متسائلا هل تركت تلك القرارات تاثيرها؟ القرارات التي صدرت تجاه القضية الفلسطينية بما فيها كامب ديفيد وشرم الشيخ واوسلو بمشاركة بعض الدول العربية الرجعية لم تجد نفعا وان المناضلين الفلسطينيين أخذوا زمام المبادرة على أرض الواقع.

وخاطب رئيسي الدول الغربية قائلا : هل انتم تتصورون يمكن وقف نشاطنا من خلال اللجوء الى فرض الحظر علينا؟ اننا لن نتوقف بل حققنا تقدما في مختلف المجالات بما فيها الصناعة والزراعة والسياحة لاننا لن نترك معيشة الشعب رهنا لاستياء او رضا الاجانب.

وصرح : ان العدو لا يروق له انتصارنا في المنطقة ويلجأ الى التهديد وفرض الحظر لوقف نشاطنا الا اننا قطعنا شوطا كبيرا في تحقيق الاستقلال و الاكتفاء الذاتي.

واكد رئيسي بانه لا يمكن التحدث مع ايران بلغة القوة بل بلغة المنطق.

وحول الاجراء الاخير للغربيين والامريكيين في تبنيهم لمشروع القرار الذي صادق عليه مجلس حكام الوكالة

الدولية للطاقة: نحن نعتبر الكيان الصهيوني بانه المحرض على هذا العمل ولقد اعلنا لهم واعلن اليوم ايضا بان مثل هذه الاجراءات لا يمكنها ارغام الشعب الايراني على التراجع.

وقال: ينبغي عليهم الاعتراف رسميا بحقوق الشعب الايراني وان يعلموا بان لنا كلمتنا واستدلالنا ومنطقنا ولقد بيّنا منطقنا هذا بوضوح.

طهران تعلن وقف عمل ١٨ كاميرا تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

و اعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية محمد اسلامي وقف عمل ١٨ كاميرا مراقبة تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنشآت النووية الايرانية خارج اطار اتفاق الضمانات.وقال اسلامي في تصريح للتلفزيون مساء الخميس: انه خلال الاعوام العشرين الماضية كانت كل اساليبهم وسلوكياتهم وحربهم النفسية واجراءات الحظر التي فرضوها والقرارات التي اصدروها تصب في مسار هذه السياسة وهي وقف تقدم الجمهورية الاسلامية.

وحول مزاعم الكيان الصهيوني حول البرنامج النووي الايراني وتبعية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا الكيان قال: ما يدعو للاسف ان مؤسسة دولية يتم استغلالها من قبل كيان لاشرعي بما يثير التساؤل حول سمعتها.

عبداللهيان: نحن عازمون على التوصل إلى اتفاق جيّد

من جهته صرّح وزير الخارجية الايرانيحسين أمير عبد اللهيان، تعليقاً على سير المفاوضات الرامية للعودة إلى الالتزام بالاتفاق النووي الموقع في ٢٠١٥، أنّ إيران قدّمت مؤخراً مقترحات جديدة حول مسار التفاوض، وخيّرت الأطراف المقابلة بين «مسارين».وكشف أمير عبد اللهيان، خلال كلمة له في اجتماع مع الجالية الإيرانية في الهند، أنّ ايران»بعثت قبل يومين برسالة للطرف الآخر مفادها أنكم تدخلون طريقاً يهدف إلى إصدار قرار لممارسة ضغط سياسي على إيران»، مضيفاً: «أوضحنا ذلك للسيد [جوزيب] بوريل [مفوض السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي] ووزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث [فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة] وروسيا والصين».

وتابع: «قلنا لهم أنّه إذا كان هذا هو طريق التهديدات والقرارات، لن نظل مكتوفي الأيدي»، مؤكّداً أنّ بلاده «تقدّمت بحزمة مقترحات سياسية جديدة وطالبت الطرف المقابل بالاختيار بين مسارين»، مضيفاً: «أكّدنا لهم بأننا نفضّل مسار السياسة والدبلوماسية».

وأوضح أمير عبد اللهيان «نحن عازمون على التوصل إلى اتفاق جيّد، لكن بشرط أن يراعي خطوط إيران الحمراء ويحافظ على عزة وكرامة الشعب الإيراني».

وأشار إلى أنّه «خلال الأيام الخمسين الماضية، توقفت المفاوضات بسبب المطامع الامريكية، لذا اتفقنا على توقف المفاوضات لفترة واستمرار الحوارات عبر ممثل الاتحاد الأوروبي بشكل غير مباشر من خلال تبادل الرسائل».

وأضاف: «الجانب الامريكي، وطول هذه الفترة وبدلاً من النظر إلى نتيجة التفاوض، كان يركز على قضية أخرى ويهتمّ بها وهي إصراره على ضرورة التفاوض المباشر مع الجمهورية الإسلامية».

حسام عيتاني:

بدائل انهيار المفاوضات النووية مع ايران

جاء قرار المنظمة الدولية للطاقة الذرية بإدانة إيران ورد فعل طهران عليه، ليُظهرا المسافة الواسعة الفاصلة بين الواقع الحالي وبين الأمال بإحياء الاتفاق النووي السابق أو التوصل الى صيغة جديدة منه. المسألة تكمن الآن في البدائل التي يملكها كل من طرفي النزاع والقادر على استخدامها في حال انهارت المفاوضات النووية بين الغرب وبين إيران انهيارا تاما ونهائيا.

انطوى التنديد الإيراني بقرار المنظمة الذي وافقت عليه ٣٠ دولة من أصل ٣٥ شاركت في التصويت، على خطوات عملية سريعة بوقف عمل ٢٧ كاميرا مراقبة كان مفتشو المنظمة قد ركزوها في منشآت نووية في نطنز وأصفهان وطهران وغيرها.

وقد حذر المدير العام للوكالة رفائيل غروسي من ان الامتناع عن إعادة الكاميرات المذكورة الى العمل خلال فترة لا تزيد عن أربعة أسابيع سيعني القضاء على فرص استئناف العمل باتفاق ٢٠١٥.

يضاف الى ذلك إعلان إيران انها ستسرع وتيرة انتاج ونصب أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم وادخال نماذج جديدة منها، أكثر فاعلية، الى الخدمة.

ولا يزال في حوزة ايران بعض الأوراق التي قد تستخدمها في حال فشلت جهود التسوية والدعوات الى الموافقة على الصيغة التي طُرحت في مارس (آذار) الماضي في فيينا والتي بدا في حينه ان اختراق على وشك الحدوث في المفاوضات.

وفي الوقت الذي تتمسك طهران بمطالبها الثلاثة وهي رفع «الحرس الثوري الايراني» عن لائحة المنظمات الارهابية الدولية التي تصدرها وزارة الخارجية الامريكية، وتقديم ضمانات امريكية بعدم الانسحاب مجددا من الاتفاق على غرار ما فعل الرئيس السابق دونالد ترمب في ٢٠١٨ وأخيرا رفع القسم الأكبر من العقوبات الامريكية على ايران قبل توقيع الاتفاق، فإن الأدوات التي تمتلكها لتحقيق هذه المطالب تندرج في فئتين: الاولى تلك المتعلقة مباشرة بالنشاط النووي الايراني كزيادة نسبة تخصيب اليورانيوم الى ٩٠ في المئة والانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية التي وقعت طهران في ١٩٧٠، وتقليص مستوى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مستويات تحول عمليا دون قيام مفتشي الوكالة بالمهمات المطلوبة منهم في المنشآت النووية الايرانية.

وقد يكون التلويح برفع مستوى التخصيب الى حدود ٩٠ في المئة بعد استخدام اجهزة الطرد المركزي من طراز «آي آر ٦» المنتجة محليا، هو التهديد الأخطر نظرا الى ملامسته النسبة الحرجة الضرورية

لتحويل اليورانيوم المخصب الى بلوتونيوم ذي الدرجة العسكرية المستخدم في صناعة القنابل النووية.

وهو ما جعل عدد من المراقبين الغربيين يحددون المسافة الزمنية الفاصلة حتى اكتمال امتلاك ايران لكل مكونات القنبلة الذرية «ببضعة أسابيع» لا أكثر.

الفئة الثانية من الأدوات الإيرانية التي تدخل دخولا غير مباشر في المفاوضات النووية، هي الدور الذي تؤديه أذرع ايران الخارجية وخصوصا «الحرس الثوري» – ومن هنا الاصـرار على رفعه من قائمة المنظمات الارهابية- والقوى المحلية التابعة له في عدد من الدول العربية كالعراق ولبنان واليمن وسوريا وغزة.

وليست صدفة بحال أن يتزامن كل تعثر في المفاوضات النووية مع خـروج مسؤول إيراني للتهديد «بتسوية تل أبيب وحيفا بالارض في حال ارتكبت اسرائيل خطأ حيال ايران».

> **التلويح برفع مستوى التخصيب هو التهديد الأخطر**

وقضية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل مثال مدرسي لما يمكن أن توظفه طهران في مفاوضاتها النووية. الوكيل الايراني المحلي في لبنان يدرك هذه الحقيقة ويتصرف في ضوئها بحيث لا يتخذ أي اجراء عملي ضد السفينة اليونانية التي جاءت لاستخراج الغاز من حقل «كاريش» البحري بحيث لا يدمر امكانات التفاوض الايراني – الامريكي، لكنه يُصر على إبلاغ الامريكيين والاسرائيليين أن موضوع الحدود البحرية قد انضم الى لائحة الاوراق التفاوضية الايرانية.

الأمر ذاته في العراق حيث تتجدد أعمال القصف التي تطال أربيل وتستهدف بعض المصالح الامريكية، من قبل الميليشيات الولائية العراقية، من دون أن يصل ذلك الى حد إعلان الحرب على امريكا في العراق.

يتزامن ذلك مع استمرار القصف الجوي الاسرائيلي للمواقع الايرانية في سوريا في سياق تفاهم روسي – اسرائيلي كبيرعلى تحييد المواقع الروسية وما تعتبره موسكو مصالحا مباشرة لها من هجمات الطيران والصواريخ الاسرائيلية.

كما يدخل في هذه اللعبة المعقدة تصاعد الأزمة الاقتصادية الايرانية والاستياء الشعبي هناك من الظروف المعيشية المتدهورة. والتلويح الاسرائيلي الدائم بتوجيه ضربات عسكرية واسعة الى المنشآت الايرانية النووية وتعزيز التحالفات الاقليمية والتعاون الامني والعسكري مع خصوم النظام الايراني في الداخل والخارج.

وعلى الرغم من ان حربا جديدة في الشرق الأوســط ليست من الامور التي ترغب الادارة الامريكية الحالية في رؤيتها بسبب انعاكسها المباشر على اسعار النفط التي وصلت الى أرقام قياسية خصوصا على سعر غالون وقود السيارات والولايات المتحدة وألحقت بالتالي اضرارا غير قابلة للتعويض في حظوظ الديمقراطيين الانتخابية بعد شهور قليلة، ما يوسع الى حد ما من هامش المناورة الايراني وقدرة طهران على التشبث بمواقفها، إلا ان ليس ما يدعو للاعتقاد أن الغرب وواشنطن سيتراجعان عن ثوابتهما في العلاقة مع ايران وتحديدا منعها من اجتياز العتبة النووية وبناء ترسانة عسكرية ذرية.

*صحيفة»الشرق الاوسط» اللندنية

د. محمد عباس ناجي:

هل تريد إيران حقا اتفاقا نوويا ؟

تسعى إيران إلى الوصول إلى اتفاق نووى جديد مع القوى الدولية من خلال المفاوضات التى توقفت حالياً فى فيينا منذ ١١ مارس الماضي، لكن ليس بأى ثمن. ففى رؤية طهران، فإنه إذا لم يتضمن الاتفاق النووى المحتمل عوائد إستراتيجية واقتصادية «مضمونة» ويمكن التثبت منها، فمن الأفضل عدم اعتماده أو بقاء الحال على ما هو عليه. وربما يفسر ذلك، إلى حد كبير، أسباب تعثر المفاوضات التى تجاوزت عامها الأول، برغم أن تصريحات بعض المسئولين الإيرانيين تشير إلى أنه تم الانتهاء من تسوية الجوانب الفنية التى مثلت محاور الخلاف بين طهران وواشنطن فى الفترة الماضية.

وقد بدأت إيران فعلاً فى الاستعداد مبكرا لخيار فشل المفاوضات وانهيار الاتفاق، وإن كانت حريصة على عدم الإعلان عن إنهائها، أملاً فى أن تؤتى سياسة «كسب الوقت» ثمارها وتضغط على واشنطن بشكل يضطرها فى النهاية إلى الاستجابة لمطالبها، أو تجنب تحمل المسئولية عن إخفاق الخيار الدبلوماسي. ففضلاً عن مواصلة جهود الالتفاف على العقوبات الأمريكية، لدرجة رفعت مستوى الصادرات النفطية إلى نحو مليون برميل يومياً، أى ما يمثل ٤٠٪ من حجم الصادرات الإيرانية قبل الانسحاب الأمريكى من الاتفاق وفرض العقوبات الأمريكية، فإنها بدأت فى التعويل على تطوير علاقاتها الثنائية، على المستوى الاقتصادي، مع دول الجوار، مثل قطر وسلطنة عمان وطاجيكستان، إلى جانب روسيا والصين. بل إن وسائل الإعلام الرئيسية فى إيران، على غرار صحيفة «كيهان»، بدأت فى الترويج إلى أن «إيران بدون اتفاق أقوى من إيران باتفاق».

وبالتوازى مع ذلك، تواصل إيران تطوير برنامجها

> فى رؤية طهران لا يمكن المخاطرة مجددا بالعودة إلى الاتفاق بدون ضمانات أمريكية

النووي، على نحو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فى التقرير الذى صدر فى ٣٠ مايو ٢٠٢٢، والذى كشف أنها تجاوزت الحد المسموح به فى إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٣٫٦٧٪ بنحو ١٨ ضعفاً، بعد أن وصلت الكمية المنتجة من هذه النسبة إلى ٣٨٠٩٫٣ كيلوجرام، فضلاً عن أنها زادت الكمية المنتجة من اليورانيوم المخصب من نسبة٤٣٫١٪ إلى ٦٠٪.

دوافع عديدة

حرص إيران على تبنى هذا الموقف الذى تعتبره اتجاهات عديدة مجازفة، لا سيما فى ظل الأزمة الاقتصادية الداخلية التى تواجهها إيران فى الوقت الحالي، والتى انعكست فى تصاعد حدة الاحتجاجات الداخلية على ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتدنى الرواتب وغيرها، يمكن تفسيره فى ضوء اعتبارات ثلاثة رئيسية:

يتمثل أولها، فى أنه ما لم يتم توفير «حصانة» للاتفاق المحتمل تحميه من أى تغييرات محتملة فى سياسات الدول المشاركة فيه، فإن ذلك يزيد من فرص تكرار ما حدث فى ٨ مايو ٢٠١٨ عندما انسحبت إدارة الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب بسهولة منه وأعادت، بداية من ٧ أغسطس من العام نفسه، فرض العقوبات الأمريكية.

وهنا، فإن البديلين اللذين طرحا لتوفير تلك «الحصانة»، أو على الأقل لتقليص حدة التداعيات المحتملة التى قد يفرضها أى انسحاب أمريكى فى المستقبل من الاتفاق مجدداً واجها بدورهما إشكاليات عديدة. إذ رفضت إدارة الرئيس الأمريكى جو بايدن منح إيران ضمانات بعدم الانسحاب مجدداً من الاتفاق، باعتبار أن ذلك يخرج عن سلطات الرئيس.

كما أنها لم تكن فى وارد الموافقة على احتفاظ إيران بمختلف مكونات برنامجها النووى على أراضيها وعدم نقل بعضها إلى الخارج، على غرار الكميات المنتجة من اليورانيوم المخصب بنسبة تفوق ٣٫٦٧٪ المنصوص عليها فى الاتفاق، باعتبار أن ذلك يمكن أن يغرى إيران مجدداً بالتراجع عن التزاماتها فى الاتفاق، ويوفر لها ورقة ضغط يمكن أن تستخدمها ضد القوى الدولية عند حدوث أى خلاف بين الطرفين.

وينصرف ثانيهما، إلى أنه لا يوجد ما يضمن ألا تتعرض المنشآت النووية الإيرانية لمزيد من عمليات الاختراق، فى حالة الوصول إلى اتفاق جديد. وفى الغالب، فإن هذه العمليات- التى توجه إيران اتهامات مباشرة لإسرائيل بالمسئولية عنها- سوف تتواصل أياً كانت النتيجة التى سوف تنتهى إليها مفاوضات فيينا.

> يبقى الوصول إلى اتفاق نووى يستوعب شروط إيران هو الهدف لطهران

وقد أشارت تقارير عديدة إلى أن طهران قد تشترط على واشنطن منع تل أبيب من مواصلة تلك العمليات فى حالة إبرام صفقة جديدة، لكن الأخيرة تبدو حريصة على توسيع هامش الخيارات المتاحة أمامها فى هذا السياق، ولا يبدو أنها يمكن أن تتجاوب مع أى توجه من هذا القبيل، خاصة فى ظل تحفظاتها العديدة سواء على بنود الصفقة المطروحة أو على السياسة الأمريكية تجاه إيران بصفة عامة.

ويتعلق ثالثها، بمحدودية الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية التى يمكن أن تعود على إيران فى حالة الوصول إلى هذا الاتفاق بدون الاستجابة لمطالبها، ولا سيما ما يتعلق بشطب الحرس الثورى من قائمة التنظيمات الإرهابية. وكما سبقت الإشارة، فإن إيران تمكنت من رفع مستوى صادراتها النفطية، حتى فى ظل العقوبات الأمريكية، إلى نحو ٤٠٪ مما كانت عليه قبل ٨ مايو ٢٠١٨، فضلاً عن أنها رفعت مستوى العلاقات الثنائية مع دول الجوار، والصين وروسيا. وبرغم أن ذلك قد لا يرقى لما يمكن أن يعود عليها فى حالة الوصول إلى صفقة ورفع العقوبات الأمريكية، فإن عدم شطب الحرس الثورى من قائمة التنظيمات الإرهابية يقلص من هذه العوائد المنتظرة، باعتبار أنه سيمنع الشركات الأجنبية من الاستثمار فى إيـران خشية التعرض لعقوبات أمريكية.

انطلاقاً من ذلك، يبقى الوصول إلى اتفاق نووى يستوعب شروط إيران ويُؤمِّن مكاسبها فى البرنامج النووي، هو الهدف الذى تسعى من أجله طهران ولا تتعجل بناءً عليه إبرام صفقة بشأنه، رغم كل الضغوط التى تتعرض لها من جانب القوى المعنية بالمفاوضات التى توقفت فى فيينا. لكن من دون ذلك، ربما يكون الوضع الحالى أفضل بالنسبة لطهران، حتى لو كان ذلك سبباً فى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتجدد الاحتجاجات المعيشية.

ففى رؤية طهران، فإنه لا يمكن المخاطرة مجدداً بالعودة إلى الالتزام ببنود الاتفاق النووي، بدون ضمانات أمريكية، خاصة أن هذا الاتفاق سيكون- على غرار «الجبن السويسري»- به من الثقوب أكثر ما به من جبن.

*رئيس تحرير الموقع الإلكتروني - خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
*مركز الأهرام للدراسات

عبد المنعم سعيد:

كفاءة النظام الديمقراطى

بعد انتهاء الحرب الباردة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى والنموذج الاشتراكى فى التنمية والتقدم، جرى اعتبار ذلك انتصارًا للنظام الديمقراطى الليبرالى، باعتباره الأكثر كفاءة وقدرة على إدارة الحياة الأفضل.

وبشكل فلسفى كان ذلك هو «نهاية التاريخ». وعمليًّا صار دعوة تبشيرية إلى دول العالم إلى ألاّ تتخلف عن المسار، وبالفعل فإنه خلال العقد الأخير من القرن العشرين تزايد عدد الدول الديمقراطية فى العالم، ومع

بدايات القرن الواحد والعشرين دخلت شعوب كثيرة إلى الديمقراطية فى حماس دفعت إليه حركات جماهيرية أخذت أحيانًا لباس «الثورات الملونة»، وأحيانًا أخرى شكل «الربيع» الذى حل على غير موعد.

ولوهلة بدا «الشرق الأوسط»، والدول العربية خاصة، استثناء من الحركة الحتمية للتاريخ والزمن، وبات العرب هم الاستثناء من القاعدة، وكان ذلك لأن الإسلام يوصى بطاعة ولى الأمر، أو أن الثقافة السياسية والدولة الفرعونية التاريخية لها سماتها التى تبقى سلطانًا على رأس السلطة السياسية، أو أن السلطوية كان وجودها ضروريًّا فى بلاد اعتادت العصيان، وتُمزقها طوائف وجماعات تتأهب للحرب الأهلية والصراع الدائم.

هذه بلاد استعصت على عمليات زرع للديمقراطية جرَت فى بلدان أخرى عندما جاءتها قوات احتلال من بلاد ديمقراطية، فحافظت الهند على النظام الديمقراطى حتى بعد رحيل المستعمر.

كان الاستثناء العربى و«الشرق أوسطى» مُحيِّرًا للدول الغربية، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى، إلى الدرجة التى دفعت الإدارة الأمريكية إلى غزو العراق لعلها تكون فاتحة لزوال الاستغراب عن تغير العالم وبقاء الإقليم على ما هو عليه. وأحيانًا، وبديلاً عن استخدام القوة، صدرت «كتب تعليمية» لكيفية القيام بالثورة والتغيير ليس فقط من الناحية الاستراتيجية، وإنما التكتيكية كذلك.

.. كتاب «جين شارب»، الصادر عن مؤسسة ألبرت أينشتين الأمريكية «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصورى للتحرر» كان دليلاً لحركات التغيير الثورية الديمقراطية فى العالم.

ما حدث فعليًّا هو أنه مع العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين بلغ تيار التغيير أوجه، ثم بدأ فى الانحسار التدريجى، حتى انعكست الآية مع بدايات العقد الثالث، فانقلب الحال وتراجع عدد النظم الديمقراطية، وفى داخل الدول الديمقراطية ذاتها انقلب الحال إلى تيارات «شوفينية» ذات طابع يمينى شعبوى يقوده «زعيم» من نوع أو آخر.

ولعل الاختبار الأعظم لهذه الأنظمة جاء مع «جائحة» الكورونا، التى لم يقدم فيها النظام «الديمقراطى» ميزة خاصة من الكفاءة لإدارة الأزمة والخروج منها بسلام؛ وفى النهاية فإن النظام السياسى لم ينجح فى تجنب الحرب، التى نشبت بين روسيا وأوكرانيا ووضعت القارة الأوروبية كلها فى مأزق كبير.

ورغم أن التوجه الغربى مع وصول «جو بايدن» إلى الإدارة الأمريكية فى تصنيف الحرب كما لو كانت بين «السلطوية الروسية» و«الديمقراطية الأوكرانية»، فإنه أغفل تمامًا أن هذه الأخيرة لم تفلح فى إدارة نظامها السياسى بحيث تستوعب الحركات الانفصالية فى الشرق الأوكرانى؛ ولا نجحت الديمقراطية الأوروبية فى التخلى عن نزعة القوة فى توسع حلف الأطلنطى وما يلقيه من تأثيرات على السياسة فى أوروبا عمومًا، التى لم تنجح فى استيعاب روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وفى وجود رئيس ديمقراطى منتخب «بوريس يلتسين».

> **النظام الديمقراطى يشكل مجالا عاما للسلم الأهلى والمنافسة**

داخل الولايات المتحدة ذاتها كان انتخاب «دونالد ترامب» نقطة فاصلة فى التاريخ الأمريكى المعاصر، وبينما كان فى السلطة فُقدت الثقة فى قدرة المؤسسات الأمريكية، بما فيها المشرفة على الانتخابات العامة؛ وفى خارجها فإنه أبقى انقسامًا مخيفًا بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى.

فى الشرق الأوسط تعددت الاختبارات طوال القرن الماضى عندما بدأت الدول فى الاستقلال وتقليد الدول الغربية فى وضع مؤسسات منتخبة وإجراء انتخابات دورية. قامت البرلمانات والأحزاب، ودخلت أدوات الإعلام والنشر فى دورة من الحيوية السياسية مختلفة عن الركود السياسى، الذى هيمنت عليه الثقافة العثمانية.

مع منتصف القرن العشرين كان واضحًا أن تجارب الاستقلال مع الديمقراطية انتهت إلى ثورات بأشكال مختلفة انتهت إلى يد رجل واحد أو نخب ضيقة استمدت قوتها من العصبية والطائفية سواء كانت العرقية أو الهيمنة على الأجهزة الأمنية.

والحقيقة هى أنه عندما خرجت الولايات المتحدة من العراق فإنها تركته مع دستور يوزع السلطة بين الطوائف المختلفة السُّنية والشيعية والكردية، وتجرى فيه الانتخابات بصورة دورية، وتكون فيه سلطة قضائية عليا تحكم عند الاختلاف.

هذه الآلية أدت فى النهاية إلى إما وجود سلطة غاشمة للأغلبية الشيعية، أو عند الإرهاق كما هو حادث الآن فإنه لا توجد سلطة منتخبة على وجه الإطلاق. فى العراق بات الفشل الديمقراطى كاملاً عندما لم يتيسر انتخاب رئيس جديد، ولا تشكيل حكومة جديدة.

وفى لبنان، التى كانت عنوانًا على الدوران الديمقراطى، لم تنفجر الدولة فقط إلى الحرب الأهلية، وإنما عندما عُقدت الانتخابات لم ينتج عنها إلا ما كان سائدًا من قبل، وكان سببًا فى الانهيار الاقتصادى للدولة، وإجهاض ثورة شعبية متكاملة. فى اليمن انتهت التجربة «الديمقراطية» إلى الحرب الأهلية.

تونس جرّت تسميتها فترة طويلة بأنها «النموذج الديمقراطى» الوحيد الذى استمر باقيًا من «الربيع العربى»، حيث وُلدت كافة أقانيم الديمقراطية من انتخابات دورية وفصل بين السلطات.

ما حدث فعليًّا أن حركة فاشية دينية استولت على السلطة والمجتمع، وكان ذلك هو ما حدث فى مصر من قبل حينما تحالفت الحركة «الإخوانية» مع السلفيين للسيطرة على السلطة والمجتمع. عمليًّا كان المقابل لهذه السيطرة حالة من الفشل الاقتصادى الكبير، وتوقف النمو الاقتصادى، وباتت تونس أكبر المنتجين للراديكاليين، الذين ذهبوا زرافات ووحدانًا إلى صفوف الإسلام السياسى الأكثر تطرفًا فى سوريا والعراق.

لم تكن هناك مصادفة أن يسقط حكم الإخوان فى مصر على أيدى ثورة شعبية ساندتها القوات المسلحة؛ وفى تونس سقط النظام على يد أستاذ جامعى- قيس سعيد- التف حوله الشعب التونسى لإنقاذ البلاد من سلطة فاشلة.

فى السودان جرى «ربيع عربى» آخر أطاح بالسلطة الإخوانية، وأحَلَّ محلها سلطة ديمقراطية من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى فشل فى وضع نظام يتمتع بالكفاءة السياسية والاقتصادية، فكانت النتيجة الصدام ما بين «المدنى» و«العسكرى» وما نراه من تفكك للنظام السياسى وعلامات الشقاق فى الدولة.

وللحق، فإن «النظام الديمقراطى» ليس عنوانه الفشل الدائم أو افتقاد الكفاءة؛ وإنما من الممكن، فى ظل شروط معينة، أن يشكل مجالاً عامًّا للسلم الأهلى والمنافسة الاقتصادية والاجتماعية التى ترتقى بالدولة والمجتمع.

> **النظام الديمقراطى ليس عنوانه الفشل الدائم أو افتقاد الكفاءة**

أولها حماية التغيير الشامل من التطرف، كما جرى من حماية الثورة الأمريكية من تطرف الثورة الفرنسية من خلال قانون «الفتنة والغرباء».

وثانيها التصنيع الشامل فى الدولة، والذى كفل فى الحالة الأمريكية تجاوز الحرب الأهلية.

وثالثها التعليم والعلوم والتكنولوجيا، التى تكفل الارتقاء الاجتماعى، الذى تجاوزت من خلاله أمريكا ثورة الستينيات من القرن الماضى.

ورابعها ارتقاء الوعى العام بالحقوق والواجبات. ولكل ذلك تفاصيل كثيرة تختلف من دولة إلى أخرى.

*المركز الاقليمي للدراسات /القاهرة

غازي دحمان:

هل تشهد المنطقة نشوء تحالفات جديدة؟

كان للحرب الأوكرانية وقرب التوصل لاتفاق نووي بين إيران وأمريكا تأثير واضح على علاقات واشنطن بالدول الفاعلة في المنطقة، السعودية والإمـارات وإسرائيل، حيث شكلت هذه الأطراف محركا لنشاط دبلوماسي بدا الهدف منه الاستجابة للتداعيات التي قد تنتجها التطورات على صعيد الملفين الأوكراني والإيراني.

وذهبت الكثير من القراءات إلى وصف ما يحدث بأنه محاولة لصياغة تحالفات جديدة في إقليم الشرق الأوسط، الذي يشهد، كغيره من الأقاليم الفرعية في النظام العالمي، انعكاسات التغيرات الحادثة في بنية النظام الدولي.

وتشكّل ردة الفعل على السلوك الأمريكي أحد ركائز تشكيل التحالفات في المنطقة، ذلك أن أقطاب هذه التحالفات هم أصدقاء أمريكا، الذين ارتبطوا معها تاريخيا باتفاقيات وتفاهمات أمنية مديدة، شكلت أحد أهم أسس العلاقات الدولية في هذه المنطقة.

وقد نبه ظهور الصين كقطب دولي صاعد بقوة النخب الأمريكية إلى مراجعة أسباب ضعف التأثير الأمريكي عالميا، وكان واضحا رد ذلك إلى الانخراط الأمريكي الكثيف في حروب الشرق الأوسط (أفغانستان والعراق)، وانغماسها الزائد عن حاجة أمريكا الاستراتيجية في قضايا الشرق الأوسط. وقد وفرت زيادة إنتاج النفط منبرا لدعاوى تيارات أمريكية تدعو لانفكاك أمريكا عن القضايا والمناطق، التي تستوجب استدامة التدخل فيها تكاليف كبيرة؛ تعيق الأمريكيين عن مواكبة منافسة

> نبه ظهور الصين كقطب دولي صاعد بقوة النخب الأمريكية إلى مراجعة أسباب ضعف التأثير

الصين في العقود المقبلة، وتوفير هذه الإمكانيات في ما يصوره بعض الأمريكيين بحرب الوجود في مواجهة الصعود الصيني.

ترتب على ذلك تراجع الرغبة الأمريكية في استخدام القوّة لمساندة حلفائها، ورغبتها في الانخراط بتسويات تضر حلفائها بدرجة كبيرة. وكانت إيران هي المستفيد الأول من هذا التحوّل، إذ بدا من السلوك الذي اتبعته الإدارات الأمريكية تجاه أفعال إيران أن واشنطن تتعامل مع طهران بوصفها ندا لها، وهو ما انعكس على قواعد الاشتباك بين الطرفين في المنطقة، فأصبحت القوات الأمريكية ترد على الضربات الإيرانية لها في سوريا والعراق ضمن حدود معينة، وقبلت معادلة الرد على ضرباتها من قبل الإيرانيين، كما أنها أزالت الحوثيين من قوائم الإرهاب تمهيدا لعقد التسوية النووية مع إيران، وتبدو على استعداد للتغاضي عن أنشطة إيران الإقليمية وبرامج الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيرة، التي تشكل مخاطر كبيرة على الأمن الإقليمي.

المشكلة في السلوك الأمريكي أنه خلق فراغات أمنية في المناطق، التي سبق أن أقام مع أطرافها آليات تنسيق دفاعية وهياكل أمنية؛ أصبحت مع الزمن جزءا أساسيا من منظومات الدفاع والحماية الإقليمية، ومن ثم فإن الانفكاك عنها خلق نوعا من اختلال موازين القوى ترجمه وكلاء إيران عبر استهداف الرياض وأبو ظبي.

المشكلة في السلوك الأمريكي أنه خلق فراغات أمنية في المناطق التي سبق أن أقام مع أطرافها آليات تنسيق دفاعية وهياكل أمنية؛ أصبحت مع الزمن جزءا أساسيا من منظومات الدفاع والحماية الإقليمية، ومن ثم فإن الانفكاك عنها خلق نوعا من اختلال موازين القوى

وتمثّل الاستهداف الأخطر في ضرب منشآت الطاقة في السعودية وعدم الرد الأمريكي، الأمر الذي فهم على أنه رفع يد واشنطن عن حماية إنتاج النفط وخطوط نقله، الذي لطالما شكّل محور الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية على مدار العقود السابقة، وحوّل إيران إلى لاعب مؤثر في مسألة النفط التي تعتبر أكثر المسائل حساسية في الأمن الاقتصادي العالمي.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المسارات المحتملة للعلاقات الناشئة في المنطقة؟ ثمة ثلاثة سيناريوهات تبدو محتملة:

أولا:

تطوير الديناميات الإقليمية باتجاه تشكيل تحالف إقليمي أمني وسياسي واقتصادي، إذ حسب المعطيات، فقد شكّلت مجموعة الاتفاقيات والتفاهمات التي جرت بين مجموعة من الدول روافع مهمة لتشكيل هذا

> نشوء أكثر من تكتل أو محور إقليمي سيكون استمرارا للأوضاع الحالية

التحالف، كما تشكل المتغيرات محركات لتسريع إنجاز هذا التحالف. والمتوقع أن يتم تدعيم هذا التحالف بمزيد من الاتفاقيات التي ستساعد في تشبيك العلاقات بين الفواعل؛ بدرجة تجعل التحالف مخرجا طبيعيا لهذا الواقع.

ما يدعم هذا السيناريو، أن جملة الاتفاقيات وآليات التعاون والتنسيق بين الفواعل الإقليمية، ستؤدي إلى تغيير تدريجي في المشهد الجيوسياسي في المنطقة.

ثانيا:

سيطرة الحسابات الخاصة بالأطراف وحساسيتها تجاه التحالف الإقليمي وردود الفعل الداخلية والإقليمية عليه، مثل اختلاف ترتيب مصادر التهديد. فما يشعر به طرف كتهديد رئيسي، قد لا يراه طرف آخر كذلك، خاصة الخطر الإيراني (مصر على سبيل المثال)، وكذلك الخوف لدى بعض الأطراف من الانخراط في التحالف، فيما الأمور مرشحة في الداخل الفلسطيني لمزيد من التأزم، الأمر الذي قد ينعكس على الأمن الداخلي (حالة الأردن).

من شأن هذه المعطيات تعطيل إنشاء تحالف إقليمي أمني، أو تأخيرها إلى وقت طويل في أقل تقدير، والتعامل مع الاتفاقيات والتفاهمات بشكل انتقائي، وفصل التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني الثنائي عن التحالفات العسكرية والأمنية.

ثالثا:

نشوء أكثر من تكتل أو محور إقليمي بالوقت نفسه، بحيث تكون هذه المحاور مرنة تسمح للطرف الواحد التحرك ضمن أكثر من محور بالوقت نفسه. هذه الحالة ستكون استمرارا للأوضاع الحالية، لكن بصورة أكثر وضوحا، بمعنى أن هذا أفضل الممكن والمتاح، كما سيكون التداخل بين الأحلاف والتكتلات أمرا طبيعيا، نظرا لتشابك وتعقّد المصالح بين الفواعل الإقليميين.

وفي جميع الأحوال، تبدو العودة إلى الماضي غير ممكنة، كما أن التكتلات الإقليمية ستكون عنوان المرحلة القادمة، كون التفاعلات التي ستنتجها الديناميات الجديدة ستفرض واقعا إقليميا مغايرا.

لكن، ثمّة عقبة أمام تطوير أي تحالفات إقليمية، تتمثل باستمرار تأزم الوضع الفلسطيني وعدم التوصل لحل سلمي عادل، إذ يصعب تصوّر حصول استقرار إقليمي في ظل سياسات إسرائيل الراهنة، وتوثب الروح الفلسطينية ومعاندتها مشاريع إلغاء الحق الفلسطيني، وما يعزّز ذلك عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة اهتمامات الشعوب العربية، رغم كل ما قيل عن خروجها من دائرة التأثير الوجداني.

*موسوعة «عربي21»

رضوان السيد:

بين الدولة القومية والدولة الوطنية

أثارت الحرب الروسية على أوكرانيا مسألة قديمة تتعلق بآيديولوجيا الدولة – الأمة التي تبلورت في القرن التاسع عشر، وقيل إنها حلت محل عوالم الإمبراطوريات. الإمبراطوريات كانت تتوسع لدوافع وطموحات استراتيجية. أما الدول القومية فبزعم الحق والاستحقاق. إذ من حق كل أمة أن تكون لها دولة. وقد تبدأ الدولة على قسمٍ من أرض الأمة ذات اللسان الواحد أو الإثنية أو حتى الجغرافيا. ثم ترتئي النخبة الحاكمة في ذاك الإقليم أن «توحد» الأمة في دولة فتغزو وتتوسع. وهكذا توحدت إيطاليا وألمانيا. لكن التعطش القومي لا يتوقف. ولذلك سعى هتلر للتوسع باتجاه الأقاليم الألمانية في بولندا وفي تشيكوسلوفاكيا. وتحت وطأة الطموحات القومية للدولة – الأمة ثارت الحرب العالمية الثانية (بل وربما الأولى!)، حيث حاولت بريطانيا وفرنسا الحيلولة دون استيلاء أدولف هتلر على غرب أوروبا وتارة باسم توحيد الأمة الألمانية في دولة، وطوراً من أجل خلْق «المجال الحيوي» أو شريان الحياة لألمانيا بين شرق أوروبا وغربها.

لا يعكس اسم «عصبة الأمم» ولا «الأُمم المتحدة» التطور الـذي حصل نتيجة الحربين. فما يزالان يتحدثان عن الأمة والأمم، والحقيقة أنه صار هناك نفور شديد من الدولة القومية، وظهر الطموح إلى دولٍ وطنية مستقرة ذات حدودٍ ثابتة ولا تتحرك فيما وراء حدودها حتى لو كانت على مقربة من هذه الحدود أقلياتٌ أو إثنياتٌ تدعي الانتساب إلى شعب الأمة فيما وراء الحدود. فبالتدريج حل مصطلح National State محل Nation – State، وبدلاً من التركيز على

الدولة الوطنية، دولة الاستقرار والتنمية والمواطنة

حقوق الأقليات المختلفة عن إثنية الأكثرية، صار الحديث عن التعددية وعن دولة المواطنة، وإذا كان ذلك قد بدا سائداً في أوروبا بعد الحرب الثانية؛ فقد ظهرت مشكلات تتعلق بمعنى الهوية القومية في آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية منذ إعلان الرئيس الامريكي وودرو ويلسون عام ١٩٢٠ عن حق تقرير المصير لكل القوميات، أو حقها (مهما صغرت؟) في إنشاء الدولة الخاصة بها! فهل على ذلك استند مسلمو الهند أو كثرة منهم في الانفصال عن الهند وإنشاء باكستان؟ وهل يمكن للدين أن يشكل هوية قومية؟ وإذا كان ذلك كذلك فلماذا انفصل البنغاليون عن باكستان وأنشأوا بنغلاديش مقدمين الهوية الإثنية على الدينية. وهل استناداً إلى ذلك استولى الصهاينة على فلسطين باعتبارهم قومية، ثم ها هي دولة إسرائيل تصبح دولة يهودية؟ على كل حال ما أمكن تصفية الآثار القومية للدولة – الأمة في آسيا وامريكا اللاتينية وأفريقيا. وها هي القومية ذات البعد الديني تتعلق بالهند وقبلها بميانمار ومثلهما حتى في الصين الشيوعية ودائماً في مواجهة الإسلام!

المسألة بين روسيا وأوكرانيا مختلفة بعض الشيء.

فلروسيا ثلاثة مواريث: إمبراطورية وقومية واشتراكية.

وقد نجحت روسيا في حقبتها الذهبية الاشتراكية أن تجمع بين المواريث الثلاثة فتؤلف بينها وتظل قائدة فيها، وزعيماً لتحالف عالمي من أجل العدالة والسلام.

وما تفكك التحالف الأممي هذا تحت وطأة الضغوط الامريكية والشعبية الداخلية؛ بل وبسبب العجز عن تحمل الأعباء وتكاليف الإنفاق. وهذا هو تحليل المؤرخ الامريكي بول كينيدي في كتابه بعنوان: صعود الإمبراطوريات وسقوطها – ومنذ أيام الساسانيين والرومان إلى الإمبراطورية البريطانية والنمساوية والعثمانية.

وعندما سقط الاتحاد السوفياتي وقام الاتحاد الروسي تكونت من المنفصلين عنه (وعن روسيا) ثلاث عشرة دولة، وتبين أن ١٥ في المائة من الروس يقيمون خارج حدود الدولة القومية الروسية. وفي روسيا نفسها ١٥ في المائة من السكان من إثنيات مختلفة. ما عادت روسيا اشتراكية أُممية ولا إمبراطورية؛ لكنها أيضاً – ليست دولة قومية مكتملة ما دامت هذه النسبة من الروس مقيمة خارجها! وصحيح أن بوتين فرض على الدول الإسلامية المنفصلة تحالفاً ووزع قواعد ومحطات؛ لكنه ما سُر لتحول الدول الجديدة التي تعتبر نفسها أوروبية إلى مخاصمة روسيا أو

الدولة القوية تستطيع التصرف قوميا وإمبراطوريا

الانفصال التام عنها بالانتماء للاتحاد الأوروبي وحتى لحلف الأطلسي. لقد مضى عام ٢٠٠٨ فضرب وحدة جورجيا.

ومضى عام ٢٠١٤ فانتزع شبه جزيرة القرم من أوكرانيا. وبحججٍ مختلفة؛ مرة ً بسبب معاداة روسيا، ومرة لأن القرم أرض روسية والناس أكثرهم روس. وهو متحير الآن بالتصرف كما تصرف تجاه بيلاروسيا، أي إقامة حكومة موالية لروسيا - أو التصرف تصرف الدولة - الأمة بانتزاع أجزاء من أوكرانيا بزعم أنها روسية (إقليم دونباس).

وهو سائر الآن بالاتجاه الثاني وليس كما بدا أولاً، وهذا حبلٌ من مسد، فالإثنيات والمصالح الروسية التاريخية منتشرة على مساحة واسعة ومرة في الإثنية واللسان ومرة في الموارد الاقتصادية، ومرة في الدين الأرثوذكسي!

الدولة القوية تستطيع التصرف قومياً وإمبراطورياً. إنما حتى في حالتها لا ينبغي الوقوع أيضاً في عجز الإمبراطوريات أو شيزوفرينيا القوميات. لقد تصرفت روسيا الاتحادية تصرفاً إمبراطورياً في سوريا، وهي تتصرف قومياً في أوكرانيا وما جاورها من أوروبا. فإلى متى تستطيع ذلك وبالعسكر أو بالقوة الخشنة وحدها؟

وقد مضى علينا نحن العرب زمان (بين الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي)، ما بقيت محاولة للوحدة وإنشاء دولة الأمة إلا وقمنا بها بقيادة مصر.

ثم كانت هزيمة العام ١٩٦٧ التي تمر ذكراها هذه الأيام - فتوالت بعدها الانكماشات العدوانية لما سماه البعثيون الدولة القُطرية، وهم الذين أنشأوا هذه الكيانية العجيبة في سوريا والعراق. وقد ثبت بعد تجارب ممضة أن أكثر الدول ذات الدعوى القومية هي الأكثر هشاشة وقابلية للتصدع والانقسام. فمنذ غزو العراق للكويت حتى العمل العربي المشترك ضمن الجامعة العربية صار شبه متعذر. ومنذ العام ٢٠١١ تفككت سوريا وتهجر نصف شعبها، والإيرانيون يتوسعون فيها سراً، أما الأتراك فيريدون التوسع علناً! فهل تصرفهما إمبراطوري أم قومي؟

لا أدري ماذا تكون العبر والدروس من الحروب القومية من جانب الدول القوية أو التي تبدو كذلك.

أما من جانبنا نحن العرب فالذي أراه أن الدولة الوطنية، دولة الاستقرار والتنمية والمواطنة، ينبغي أن تظل الواقع والمطمح ودون أوهامٍ بالتوسع ولا استضعاف تجاه الجوار.

*صحيفة» الشرق الاوسط «اللندنية

د. رانيا حسين خفاجة :

تأثيرات الحرب الأوكرانية على مسارات الصراعات في الشرق الأوسط

تعقيدات ضاغطة

أفرزت الحرب الروسية - الأوكرانية تداعيات كثيرة، تجاوزت الأطراف المُنخرطة فيها مباشرة، وامتدت أصداؤها إلى أقاليم أخرى. ويبدو الشرق الأوسط واحداً من المناطق الأكثر تأثراً بهذه الحرب، ويُعزى ذلك إلى جملة من الأسباب، لعل أبرزها هشاشة الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي للعديد من دول المنطقة، فضلاً الروابط المُعقدة الذي تربط هذا الإقليم بفاعلين كُثُر من خارجه، بما يجعله أكثر عُرضة للتأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، يتناول هذا التحليل الأثر المُحتمل للحرب الروسية - الأوكرانية على اتجاهات السلام والصراع في الشرق الأوسط.

محددات أساسية:

بداية، تتعين الإشارة إلى أن أية محاولة للتنبؤ بتأثيرات الحرب الروسية - الأوكرانية على اتجاهات ومآلات الصراع والسلام في الشرق الأوسط، لابد أن تأخذ في اعتبارها مجموعة من العوامل تمثل مُنطلقات أساسية للتحليل، وذلك على النحو التالي:

١- يأتي فهم حدود الدور الروسي في الإقليم بوجه عام، وفي الدول المأزومة بالصراعات على وجه الخصوص، على رأس هذه المُنطلقات. فروسيا، التي تسعى لفرض نفسها على النظام العالمي كقوة كبرى تتحدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ترى في الشرق الأوسط ميداناً مناسباً لاستعراض مقومات القوة المختلفة، وقد عزز من هذا التوجه قناعة موسكو بأن انسحاب الاتحاد السوفييتي من المنطقة إبان رئاسة ميخائيل جورباتشوف كان إيذاناً بانهياره كقوة عظمى.

علاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إغفال الرابط بين عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، وتطور الأحداث في البحر الأسود منذ عام ٢٠١٤ وتحديداً في أعقاب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم وتنظيمها استفتاءً على وضع الجزيرة ترتب عليه انضمامها رسمياً لها في مارس ٢٠١٤. إذ سعت روسيا إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، هادفة إلى جذب استثمارات من المنطقة وكسر عزلتها الإقليمية ومواجهة العقوبات الدولية التي فُرضت عليها آنذاك. وما بين أزمة ٢٠١٤ وما يدور الآن في أوكرانيا، تظل أهداف موسكو في الشرق الأوسط قائمة، ما ينفي أية تنبؤات بانسحاب روسي وشيك على خلفية هذه التطورات.

٢- يتعلق منطلق الفهم الثاني بحدود أدوار الفواعل الدولية والإقليمية، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار حاكمة في الصراعات، بحيث يمكن القول إن انسحابها من المنطقة أو انشغالها وتحول اهتمامها إلى الصراع الروسي - الأوكراني من شأنه أن يُلقي بآثار على مسارات هذه الصراعات. وفي هذا الإطار، فإن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً أمريكياً في الإقليم، تاركة مساحات لفواعل أخرى. أما الاتحاد الأوروبي فدوره في المنطقة يبدو محدوداً باستثناء ليبيا؛ بحكم الأهمية الجيوسياسية والقرب الجغرافي، وأيضاً عدا عن دوره في تقديم المساعدات الإنسانية في دول الصراعات. ومن هنا، من غير المُحتمل أن يكون الانشغال الدولي بالحرب الدائرة في أوكرانيا عاملاً حاسماً في مسارات الصراعات بالشرق الأوسط.

في المقابل، يمكن القول إن أدوار القوى الإقليمية تظل هي الأكثر حسماً في تطورات هذه الصراعات، على نحو ما نراه في أدوار تركيا وإيران في سوريا، وكذلك السعودية وإيران في اليمن.. إلخ. فإذا أضفنا إلى ذلك، نجاح روسيا في إقامة علاقات مع معظم هذه الفواعل الإقليمية، يمكن القول إن علاقات موسكو بهذه الدول ستكون عاملاً مُحدداً لمسارات الصراع والسلام في المنطقة.

٣- يتمثل المنطلق الثالث في حدود التلاقي والاختلاف بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط. إذ إن تلاقي إرادات هذه الدول من شأنه تعزيز القدرة على إيجاد حلول لصراعات المنطقة، فيما يؤدي الاختلاف فيما بينها إلى زيادة أمد الصراعات وصعوبة التوصل إلى تسويات لها. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة مثلاً إلى التفاهمات الروسية – التركية – الإيرانية في سوريا، فضلاً عن الدور الروسي في إحياء مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني. بعبارة أخرى، فإن التنبؤ باتجاهات الصراع والسلام في الإقليم سيكون مرهوناً بقدرة الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة على المحافظة على التوافقات بينها، فيما سيؤدي لجوء موسكو أو غيرها من القوى الخارجية للعب دور «المُفسد»، إلى تقويض ما تحقق من مكاسب، حتى ولو محدودة، في بعض مناطق الأزمات.

مقايضات سياسية:

إذا كان مجلس الأمن الدولي يعد ساحة اختلاف سياسي بين الدول الخمس دائمة العضوية، فإن الحرب الروسية - الأوكرانية أضفت أبعاداً جديدة على مواقف هذه الدول من الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، لتصبح فرصة إما لمقايضة المواقف والحصول على بعض المكاسب، أو لممارسة ضغوط على مختلف الأطراف؛ وهو ما اتضح جلياً في ديناميات المجلس أثناء المناقشات بخصوص ليبيا وسوريا وغيرها على مدى الشهور الثلاثة الماضية.

فبشأن الصراع في ليبيا، أيدت الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الأوروبيون مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة في مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام، بينما اعترضت روسيا على ذلك، وطلبت تمديد البعثة لمدة ٣ أشهر فقط، مع تقديم تقرير دوري لمجلس الأمن كل ٣٠ يوماً حتى يتسنى للمجلس الحصول على تحديثات دورية بخصوص الوضع في ليبيا. وبالفعل تبنى مجلس الأمن، في أبريل الماضي، القرار رقم ٢٦٢٩ على نحو ما طالبت روسيا، مع الإبقاء على نطاق ولاية البعثة الأممية كما جاء في القرار رقم ٢٥٤٢ الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠. ولعل هذا التجديد قصير المدى يرجع إلى رغبة موسكو في الضغط على باقي دول مجلس الأمن لإصلاح هيكل هذه البعثة، بحيث يتولى القيادة ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة بدلاً من المستشارة الأممية ستيفاني ويليامز. وفيما تدعم الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين عمل ويليامز، طالبت روسيا برئيس للبعثة يحظى بقبول الفرقاء الليبيين وأصحاب المصلحة الإقليميين.

ولم تكن الخلافات حول سوريا أقل حدة، بل بدا الربط بينها وبين الحرب الروسية في أوكرانيا أكثر وضوحاً. إذ اتهمت كل من المملكة المتحدة وألبانيا، روسيا بنشر معلومات خاطئة بخصوص استخدام الأسلحة الكيميائية في أوكرانيا. أما الولايات المتحدة فقد رأت أن الحرب في أوكرانيا تجعل من روسيا طرفاً غير موثوق به للحديث عن الأسلحة الكيميائية. وفي المقابل، رأت موسكو أن عمل منظمة منع الأسلحة الكيميائية «مسيس ومنحاز»، مشككة في مصداقيتها.

كما اختلفت روسيا والصين مع باقي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بشأن موقفها من مسألة المعابر الحدودية لإيصال المساعدات من الدول المجاورة لسوريا إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، إذ تدعم موسكو جهود النظام السوري في تقييد وصول هذه المساعدات، ونجحت في تقليص هذه المعابر إلى معبر واحد فقط.

وبالتالي، فإن روسيا ربما تعمد إلى تشديد مواقفها من الصراعات المتدخلة فيها في الشرق الأوسط، لفرض مزيد من الضغوط على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، الأمر الذي قد يزيد من صعوبة تحقيق تقدم في المسارات السياسية لتسوية هذه الصراعات، لاسيما في ليبيا، التي تمثل تهديداً مُقلقاً لدول أوروبا.

ضغوطات عسكرية:

على الجانب العسكري، بدأت التداعيات الإقليمية للحرب الأوكرانية في الظهور على أكثر من صعيد، بيد أن أكثرها وضوحاً سيكون في سوريا؛ بالنظر إلى أكثر من اعتبار، منها ما يتم تداوله بشأن عمليات تجنيد المقاتلين السوريين للقتال لصالح أحد طرفي الحرب الروسية – الأوكرانية. وفيما تشير بعض التقارير إلى قيام الحكومة السورية وشركائها العسكريين من الجانب الروسي بتجنيد مقاتلين للمشاركة في هذه الحرب مع موسكو، تدّعي تقارير أخرى لوكالات أنباء روسية أن تركيا تجهز لنقل مقاتلين سوريين من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والذين تستهدفهم الضربات الجوية الروسية، للقتال إلى جانب القوات الأوكرانية.

وفي حال صحة تلك التقارير، فإن إعادة نشر المقاتلين السوريين، خاصة الموالين لنظام بشار الأسد، من شأنها خلق هشاشة أمنية، لاسيما في المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، والتي قد يهدد بعضها تنظيم داعش. علاوة على ذلك، ربما تتراجع القدرات القتالية للقوات الروسية وكذا السورية المدعومة من موسكو؛ جراء نقص الذخائر وقطع الغيار المطلوبة للصيانة، في ضوء إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الروسية.

يُضاف إلى ذلك، المخاوف بشأن مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة إدلب شمال غرب سوريا والذي تم التوصل إليه في مارس ٢٠٢٠، حيث إن مدى صمود هذا الاتفاق يعتمد إلى درجة كبيرة على العلاقة بين روسيا وتركيا. وتنبع المخاوف، في هذا الإطار، من قيام أنقرة بإرسال طائرات مُسيّرة لأوكرانيا، فضلاً عن قيامها بإغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية. وبالتالي ثمة مخاوف من أن تدفع هذه المواقف التركية، روسيا إلى تصعيد أعمالها ضد الوجود التركي في الشمال السوري.

أيضاً، تشير تقارير غير مؤكدة إلى انسحاب بعض وحدات «فاغنر» ومقاتلين سوريين موالين لموسكو من ليبيا، وعودتهم إلى روسيا. بيد أنه في ضوء الأهداف الاستراتيجية الروسية في ليبيا، ربما تنزع موسكو إلى مواصلة استخدام قوات «فاغنر» في ليبيا لخلق مزيد من الضغوط على أوروبا عبر جنوب المتوسط.

ختاماً

يمكن القول إن الحرب الروسية – الأوكرانية أضافت مزيداً من التعقيد للمشهد المتأزم بالفعل في صراعات الشرق الأوسط. غير أن المدى الكامل لهذا التأثير سينكشف مستقبلاً في ضوء ما ستنتهي إليه المواجهة العسكرية الجارية بين موسكو وكييف، وما إذا كانت ستفضي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي والإقليمي القائم.

*مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk